السودان

واشكالية البناء .. وعدم الاستقرار

بدر الدين الإمام



بطاقة فهرسة

مكتبة جزيرة الورد

اسم الكتاب: **السودان وإشكالية البناء.. وعدم الاستقرار**

المؤلف: بدر الدين الإمام

رقم الايداع ٢٠١٧/١٧٨٥٨

الترقيم الدولى / ١-٢١-٠٢٤-٨٣٤-٩٧٧-٩٧٨

الطبعة الأولى ٢٠١٧

مكتبة جزيرة الورد

القاهرة : ٤ ميدان حليم خلف بنك فيصل

ش ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا ت : ٠١٠٠٠٠٤٠٤٦ ـ ٢٧٨٧٧٥٧٤

Tokoboko_5@yahoo.com

المحتويات

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلۡكَرِيمِ ﴿٦﴾ ٱلَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّىٰكَ فَعَدَلَكَ ﴿٧﴾ فِيٓ أَيِّ صُورَةٖ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ ﴿٨﴾ كَلَّا بَلۡ تُكَذِّبُونَ بِٱلدِّينِ ﴿٩﴾ وَإِنَّ عَلَيۡكُمۡ لَحَٰفِظِينَ ﴿١٠﴾ ﴾ [الانفطار].

صدق الله العظيم

الإهداء

إلى الباحثين عن الحقيقة وسط ظلام الحياة، وظلم الأحياء، أُقدِّم هذه السطور.. فلعل فيها ضوء من الحقيقة.. إلى والدي الذي علمني كيفية الثبات على المبدأ ومواجهة الصعاب في لحظات صدق مع الذات، فكان مُعلّمنا الأول.. إلى روح والدتي العزيزة رحمة الله عليها.. إلى الحبيب إبراهيم الإمام موسى الذي ارتحل إلى جوار ربه في أوائل أربعينيات القرن العشرين في طريق العودة إلى دارفور بعد تسليم الزكاة إلى بيت المال في الجزير أبا، وهو من بيت وكلاء المهدية في عِد الغنم سابقاً عد الفرسان حاليًا ..إلى زوجتي وشريكة حياتي رفيقة الدرب والمسيرة.. إلى أبنائي عبدالله والملكة زينة الوجود.. إلى أشقائي وشقيقاتي وأصدقائي وزملائي.. وكل من خصني بدعوة صادقة.

المؤلف

.. شكر وتقدير

الحمد لله العظيم في ذاته وصفاته وأفعاله.. والذي أنعم علينا بنعمة الإيمان فاهتدينا، وبنعمة الإسلام فأخلصنا وامتثلنا لشرائعه.. وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدًا عبد الله ورسوله.. اللهم صلِّ على محمد وعلى آل محمد، كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم، وبارك على محمد وعلى آل محمد، كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد.

وبعد..

فإنني أتقدم بالشكر أجزله ممزوجًا بآيات الود والتقدير إلى كل من ساهم في هذا السفر حتى خرج في صورته هذه، وإلى الذين ساهموا معي وفي مقدمتهم الأستاذ الصادق علي حسن المحامي، والدكتورة آمال موسى عباس، والأستاذة فاطمة سالم، ولكل من ساهم معي في هذا وسقط من الذاكرة سهوًا، جميعهم أتوجَّه إليهم بشكري وتقديري.

القسم الأول

صراع القوة

.. مقدمة

مما لا شك فيه أن المتابع لمسيرة السودان السياسية منذ استقلاله الأول وحتى الآن، يلاحظ غياب الحقيقة التي شكلت عدم استقراره السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فلقد أثبتت الدراسات بأن الحقب العسكرية المتتالية قد أقعدت الدولة السودانية عن اتجاه التطور والتقدم التنموي، وساعدت في إشكالية البناء فيه، إضافة إلى خلق حالة عدم الاستقرار، وطغيان أزمة الهوية التي كانت عاملًا أساسيًا في انفصال الجنوب، ولا سيما أن هناك عوامل وُظفت على أسس عنصرية، كضعف دور الدولة في عمليات التنمية المادية والبشرية، مما أشعل الحروب في أطراف البلاد، خاصة في عهود الأنظمة العسكرية التي استحوذت على السلطة بدوافع عنصرية محضة، الشيء الذي أدى إلى قيام الحرب في الجنوب ودارفور والشرق وجبال النوبة والنيل الأزرق، ضد التوزيع غير العادل والمتوازن في التنمية.. كما أن الأنظمة الديمقراطية على الرغم من ديناميكيتها الشعبية فإنها لم تجد الفرصة الكافية في سنوات حكم السودان مقارنة بالجهود العسكرية المسنودة بقوة السلاح، فقد أصبحت هذه «العدمية» وبالًا عليه في وجوده الآني؛ فالحقب الشمولية بعد استقلاله الثاني قد وضعته في ذيل التجارب الإنسانية الثرية، وفي اعتقادي أن المطلع على الظروف التاريخية التي رافقت إنشاء الحركة الحزبية السودانية، وخاصة في شقها التقليدي، يلاحظ أنها لم تتأسس منذ البداية على المعايير التي قامت عليها الحركة السياسية الليبرالية في أوروبا، والتي تقوم على أن الحزب اتحاد اختياري تتوصل فيه الإرادات إلى فكر اقتصادي يُطرح في استفتاء ويتحالف عليه الشعب، فالبيئة الحزبية تأسست على خلاف ذلك،

وعليه تحتاج إلى بناء قاعدة لترتيبات وطنية مبنية على مواثيق في الثقافة والدين والسياسة والاقتصاد والعلاقات الدولية... إلخ، فهذه العوامل في حال الاتفاق عليها كفيلة بتحقيق الاستقرار السياسي وإيقاف العنف والعسف، ومن هنا جاء الدوافع لتقديم هذا الكتاب (السودان: إشكالية البناء وعدم الاستقرار) والذي يقوم جزء كبير منه في شكل حوارات وتحقيقات عميقة مع النُّخب السودانية من مختلف اتجاهاتهم، مما يعطي أهمية للكتاب، ويجعل منه إضافة للدراسات الشحيحة التي تناولت هذه القضية بشكل غير مباشر، إذ يتحدث - بشكل مباشر - عن السودان وإشكالية البناء وعدم الاستقرار.

والكتاب يقع في شكل أقسام: الأول يضع مقارنة بين النُّظم العسكرية والنُّظم الديمقراطية في إدارتها لحكم السودان منذ استقلاله الثاني، ويتناول عوامل قيام الحروب في الجنوب والغرب والشرق، كما يقدم قراءة تحليلية لافتقار السودان للتنمية المتوازنة ولعلاقات خارجية خلال محيطه الإقليمي، خاصة مع ما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي، وكذلك الأثر المترتب من صراع الجزر الخلفية.

أما القسم الثاني فهو حوارات وتحقيقات أجريتها مع النُّخب السودانية، من سياسيين وأكاديميين وباحثين وخبراء وشرائح من المواطنين، بمختلف منطلقاتهم السياسية والفكرية والعقدية.

ثم يأتي الجزء الأخير، ويشتمل على دراسة تحليلية للواقع الذي سُرد عبر الكتاب، ورؤية المستقبل من خلال دراسة المحطات التي تمثل أهم الأحداث والمتوقع من الاستجابات، وسوف يتضح طوال الكتاب «المحاباة» التي تعيشها البلاد، والتي بدورها أشعلت الحروب في جنوب السودان وغربه وشرقه، الشيء الذي أقعد الدولة عن المعاصرة والحداثة، ويهدد بتلاشيها مستقبلًا بلا شك!

بدر الدين الإمام

٢١ سبتمبر ٢٠١٤م

صراع القوة

واقعنا المعاش في جبهات مظلمة..

ذلك هو التوصيف الدقيق لنتائج الأشياء من حولنا، وهذا مستخلص من المنظومات النابعة من الأنظمة المتتابعة والقائمة، وهو أيضًا تفسير لمفاهيم حياتنا الآنية داخل مؤسساتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومقدمة تحليلية للحراك الدائب فيها.. ودائمًا ما يتساءل الإنسان: هل السقوط الأخلاقي داخل الأنظمة الحاكمة والقوى الاجتماعية الأخرى هو نتيجة للتغيير الزماني للهوية أم أنه محصلة لفارق فكري قائم بالمؤسسات السياسية غير مطابق لحاجتنا؟

أعتقد أن الإجابة عن التساؤل تُعطي معنى تفسيريًا للمتسائلين بصورة متطابقة أقرب إلى الصواب، الأمر الذي يعطينا قوة الدفع نحو عواملها والتوغل في عناصرها، فالحقيقة أنه لأسباب عدة تتحول عقلية النظم الحاكمة من عقلية سياسية إلى عقلية أمنية، ومن تلك الأسباب العامل الداخلي ذو الحقوق المُلحَّة والعامل الخارجي ذو الحاجة الضرورية، كنتيجة حتمية، لذلك سقطت القوى العسكرية والحزبية في البلاد كمحصلة طبيعية لهذه الحقب المتعاقبة حول نفسها منذ الاستقلال الثاني، فانهارت المنظومة الاجتماعية في قاع الانحطاط وتلاشت القاعدة الإدارية والاقتصادية المتينة؛ لأن آلية الهدم كانت قوية وساحقة، وكمحصلة للاستمرارية في الفعل على بلاد مزخومة بالدين الذي لا يُمكِّن أي قوة من الطرح حتى تنهار فيه المنظومة الأخلاقية، لكن بعامل الدوامة تلاشت الأشياء.

هذه حقيقة نطالب بالوقوف عندها بحيادية تامة «نموذج الإنقاذ» حتى يرتقي بنا

التقييم بصورة أرحب، وأيضًا من المفيد أن نبني الخلفية ونحرر الإطار الذي نريد من خلاله الاستنتاج.. إن التحركات والاتجاهات التي تشغل العالم المعاصر اليوم، يمكن تفسيرها في المساحة المتوترة بين مفهومي الأصالة والحداثة، فبهذا يمكن وضع الخطاب الإسلامي المنحدر نحو التلاشي بين الأصالة فيما يتعلق بأمور الحياة والفقة الديني النابع من الماضي والحداثة التي تحيل إلى حاضر، يجد المسلمون أنفسهم فيه كمحرك قوة، لذلك ليس في مقدرتهم التحكُّم في تطور الفكر؛ مما أوجد ضعفًا في الخطاب الديني ورده إلى حائط الواقع، واستبان فيه سقوط الجانب الأخلاقي كمسألة تربوية وروحية، واستظهر افتقاره للالتزام بالتسلسل الهرمي المؤسسي، كل هذا يعطي معنىً سالبًا نحو الواقع بلا تحيُّز، وذلك ما يسوقنا نحو التساؤل الآتي: هل نحن في حالة شلل، أم أنه موت سريري للأشياء من حولنا، أم أنها حالة مرضية عارضة؟

نحن اليوم نعيش في حالة تفكك دولة وليس أزمة حكم بالمعنى المتعارف عليه، فعمليات تراجع بنية الدولة القومية نعيشها منذ اعتلاء «الإنقاذ»[1] قمة الهرم في نهاية القرن العشرين، فالإنقاذ عندما أمسكت بزمام السلطة ١٩٨٩م بدأت في إيجاد وتقنين الضعف المؤسس للدولة السودانية، وذلك من خلال التمكين، مما أفقدها نفوذها الداخلي، وكذلك على صعيد السياسية الدولية، ليفقد النظام الاتساق بين الدولة والسلطة، واختل التوازن القائم في الإدارة، وتأكدت روح الصراعات الإثنية لإيجاد حالة التفكك في الدولة السودانية، فإذا بالعقلية الإسلامية لا تدري بأن الدولة تعمل عنصر هدمها في أحشائها، ومن ثم فقد وجد النظام الرأسمالي العالمي الجديد موطئ قدم في البلاد التي تحذو الآن حذو يوغسلافيا وأفغانستان والعراق في الانحلال والتدخل الخارجي، وكل هذا نتاج

(١) الإنقاذ: اختصار لما أطلق عليه «ثورة الإنقاذ الوطني» والتي بدأت بانقلاب عسكري قاده العميد عمر حسن البشير أحد كوادر الجبهة الإسلامية القومية المنشقة عن جماعة الإخوان المسلمين بالجيش السوداني، والتي أطاحت بحكومة السيد الصادق المهدي المنتخبة.

لعامل الضعف الذي يحيط بالدولة.

فمن خلال قراءة التاريخ، فقد أدركت الرأسمالية أنه ليس في وسع أي دولة تـأمين احتياجاتها الاقتصادية من داخـل حـدودها، وأن التوسـع خـارج خارطتهـا السياسـية يقتضي أن يكون التعبير عنه أيدلوجيًا، وهذا هو الفخ الذي وقعت فيه «الإنقاذ» في ظل عهدها «أمريكا روسيا قد دنا عذابها»(١)، فالطامة أن هذا النمط أوقع بها في المهالـك، وأفشـل المشـروع الحضـاري الـذي أعـدت الجبهـة الإسـلامية القوميـة لتنفيـذه في السودان، الشيء الذي أظهر بوضوح عدم معرفتها بالمقدرات والإمكانات الخارجيـة للدولة السودانية، وعن طريق الاستعمار الحديث، حيث تدرك الدولة الافتراضـية أن النزعة القومية من امتداداتها التوسعية، وفي حالة عدم مقـدرتها عـلى تفكيكهـا سياسـيًا تصبح الحرب خيارًا لا بد منه كما حصل في العراق وليبيا، وما دامت هناك دولـة ذات توجُّه أيديولوجي في ظل الدولة الافتراضية، ستبقى خيارات الصراع والحرب مسـألة مفتوحة، ويصبح من الصحيح تفادي حالة الحرب في إطـار «النظريـة الواقعيـة» التـي أوجدها هنتنجتون في السياسة والعلاقات الدولية في العصر الـراهن، مقارنـة بالدولـة السودانية التـي تحمـل مكـوِّن فنائهـا بـداخلها مـن خـلال التعـدد، فالتعـدد الثقـافي والاجتماعي والعقائدي لم يكن يُشكِّل لوحة مبدعة جراء سياسات الحقب المتسلسلة منـذ الاسـتقلال الثـاني، وإنمـا أضـحى آلـة لهـدم الدولـة السـودانية، وذلـك نتيجـة للسياسيات المجحفة التي أضـرت بهـا خـلال مسيرتها الحديثـة، وأيضًـا كمحصـلة للغرائزية العسكرية التي طغت على العقلانية والتجربة المستخلصة من عمر الدولة.

فقد ظلت عدة عوامل متواترة ساعدت في أزمة الدولـة، ومـن أهمهـا إشـكالية الهوية التي كانت عنصرًا أساسيًا في انفصال الجنوب عن السودان، فالسودان منـذ الاستقلال وحتى الآن لم تتوافق عليه القوى الساسية المتعاقبة - سواء الحكومات الديمقراطية أو الانتقالية أو العسـكرية - عـلى دسـتور يُجمـع عليـه أهـل الـبلاد،

(١) هذا الشعار الذي رفعه الإسلاميون في السودان ونسب للإنقاذ رفعه قبل أن تنفي ذلك فيما بعد.

ويكون دستورًا مرضيًّا عنه، ويخلق حركة استقرار سياسي ولو لحين، فالهوية المتغيرة صنعت صراعًا من أجل السلطة نابع من أطراف متجهة صوب المركز المستحوذ على كل شيء، وهذه العقلية المتسلطة المجحفة، ومن ثم تعالى صوت العقل في الدولة رافقت ممارسة جزء جغرافي للسلطة واستئثاره بها وكذلك بالإدارة الاقتصادية على الأجزاء الأخرى في الدولة، ومن ثم تسبب الجزء المهيمن في افتقاد المكوِّن القومي المعاصر الذي يُشكِّل منظومة القيم الإنسانية، وكنتيجة طبيعية برزت الأوضاع التفكيكية الراهنة، مما أوجد عدم مقدرتها على صياغة وتوجيه حركة البرنامج والاندماج ومسارات حركة التماسك فيها، كحتمية ضرورية دائمة، وأفقدها الفرصة في إطار الجدل بين تاريخها وحقيقتها المعاصرة، ولا سيما أن الفرصة التاريخية تكمن في مقدراتها المادية ومكوناتها البشرية وأصولها الفكرية المعاصرة؛ فسقطت في مأزق العولمة، ففي حين تتوحد القارات في كيان واحد أمست الدولة السودانية تنشطر إلى دويلات مسرعة الخطى نحو ذلك بلا هوادة!

تتسم الأحزاب السياسية، في العالم الثالث عامة وفي الوطن العربي خاصة، بسمة مشتركة طبعت الحياة السياسية فيها، سواء ذلك على مستوى الحكم أو الحزب، وهي غياب الديمقراطية داخل هرمها التنظيمي، مما كان لغياب الديمقراطية الأثر فيها بوصفها موروثًا تاريخيًا، فمنذ استقلال هذه الدولة اصطدمت الأحزاب المتكتلة ضد المستعمر بعد أن نالت الاستقلال بالأطروحات المتناقضة لشكل الدولة وبنائها، فقاد ذلك إلى الانشقاقات الحادة داخلها وتبرير شرعيتها وسيطرت تهم العمالة والمصالح الخارجية، وتعددت الأحزاب والقوى السياسية والدولة واحدة، وإزاء ذلك فقد المواطن ضمان استحقاقاته في ضمان حقوقه الأساسية وحرياته العامة، ومن ثم تعاقبت الانقلابات العسكرية على كل فترة ديمقراطية.

ظل غياب الديمقراطية وهيمنة الأفكار التقليدية مصاحبًا لمسيرة جميع القوى السياسية التي استحوذت على السلطة، خاصة العسكرية، والتي كلما اصطدمت

بواقع أزمة حادة وانكشف عنها الغطاء عن خيانتها، رجعت إلى الشرعية الشعبية وإعادة الديمقراطية، وأحيانًا تلجأ إلى الاتجاه للحماية بقوة خارجية لها أجندتها، وفي كلتا الحالتين فإن النتيجة تكون إهدارًا لحقوق الشعوب، لذلك نجد أن السمة الغالبة للأنظمة الفردية انهيار المنظومة الإدارية والقضايا والاقتصاد، ويعم الفساد وتتقهقر المؤسسات التشريعية في الدولة، وكمحصلة لهذا التراجع تصبح دولة تسلطية بدلًا عن دولة حق مرجعيتها الحقوق المدنية والسياسية وتحقيق العدالة الاجتماعية، ويعقب ذلك تدخل الأنظمة الأحادية تحت عباءة القوة المتسلطة الخارجية لتملي عليها شروطها، والتي هي غالبًا ما تكون عكس رغبة شعوبها، ومن ثم تخلق استمرارية الأزمة في بنية الدولة ومكوناتها.

الحقب السياسية:

ظلت قوة المنافسة السياسية في السودان في حالة استعار وشد وتقلب مستمر، مما أوجد عدم الاستقرار السياسي بالدولة، فكان له أثر في بناء نهضتها، وذلك يظهر بوضوح شديد من خلال النظر بجلاء على نشأتها منذ خروج المستعمر الإنجليزي المصري ١٩٥٦م، فقومية الاستقرار السياسي أفقدت السودان منظومته الإدارية القوية ونظامه التعليمي المتقدم والقضائي العادل والاقتصادي القوي الواثب نحو الرفاهية بخطى واثقة والعلاقات الخارجية المحترمة، فكانت التعاقبات السياسية المستمرة ما بين شمولي عسكري ويخلفه الرفض الشعبي الذي يحل بعده ونظام ديمقراطي مسنود بديناميكيته الشعبية، فهو الأمر الذي تكرر منذ الاستقلال الثاني في الدولة السودانية الحديثة، فأول انقلاب قاده الفريق عبود في ١٧ نوفمبر ١٩٥٧م أنهته ثورة شعبية عارمة عرفت بأكتوبر ١٩٦٤م، وكان ذلك بقيادة الأحزاب والطلاب والنقابات، واتفقت القوة السياسية في ذلك الوقت على ميثاق وطني وتشكيل حكومة مدنية انتقالية تعقبها انتخابات تمضي إلى الديمقراطية، ولكن قتلت الديمقراطية الثانية في مهدها ١٩٦٩م، وجدير بالذكر أن الديمقراطية الأولى هي التي أعلنت الاستقلال

من داخل البرلمان ١٩٥٦م بزعامة رئيس الوزراء آنذاك إسماعيل الأزهري، وعقب الديمقراطية الثانية جاء الانقلاب العسكري بقيادة جعفر نميري في مايو ١٩٦٩م، واستمر ستة عشر عامًا، واتسمت فترته بالتقلبات السياسية من فكر اشتراكي وقومي وشيوعي، وأخيرًا انضم إليها الإخوان المسلمون، وعلى الرغم من تناقضات نميري، فإنه لم يكن أفضل من حقبة عبود كفترة شمولية، وفي هاتين الحقبتين عرف السودان القروض من البنك الدولي والبنوك الخارجية، وجاءت نهاية مايو في ١٦ أبريل ١٩٨٥م بانتفاضة شعبية، وبعد سنة من الحكم الانتقالي عادت الديمقراطية الراجحة كرغبة جماهيرية إلى الحكم مرة أخرى، وبالنظام الديمقراطي أعلن استقلال السودان من داخل البرلمان، ولذلك يكن الشعب السوداني للديمقراطية احترامًا كبيرًا، فعودتها دليل منقطع النظير لفشل الأنظمة العسكرية، إلا أن الديمقراطية الثالثة كمثيلاتها لم تصمد، وهجم الجيش عليها ليلًا في ٣٠ يوليو ١٩٨٩م بقيادة العميد عمر البشير باسم «الإنقاذ» مدفوعًا بقوة الإسلاميين.

محصلة الأنظمة العسكرية

نشأت الدولة السودانية بصورتها قبل انفصال الجنوب عام ٢٠١١م، وأضحى لها اعتبارها القانوني والدولي ضمن المنظومة الكونية، وذلك بموجب دستور ١٩٥٦م المؤقت لتوفيق نظمها وتسيير أقاليمها، ومراعيًا لخصوصيات الشعب، وحفاظًا على الموارد الطبيعية والبشرية والمالية، بالإضافة إلى حدودها وأمنها القومي، فهو السبيل الأمثل لتهيئة الأجواء لإصدار دستور نهائي من قبل الجمعية التأسيسية ورصف الطريق نحو الاستقرار في البلاد، ولكن كان حجر العثرة هو الانقلابات العسكرية في السودان والتي كانت تنهي كل نظام ديمقراطي دون إكمال عمره القانوني واستخراج شهادة إثبات فشله في إدارة حكم البلاد.

ورث الشعب السوداني من الاستعمار البريطاني المصري الدولة الحديثة في صورتها الكاملة، إلا أنها لم تستقر نتيجة الانقلابات المتتالية، والتي وأدت الإدارية

والدستورية وهياكلها الكاملة، وورث من الاستعمار الإنجليزي أيضًا - من ضمن ذلك - الجيش ذا التبعيات المهلكة لدول العالم الثالث، الشيء الذي هدَّ كاهل الدولة السودانية كتركة مُثقلة بالتبعيات، وعقبة كؤود أمام النظم السياسية والنخب المستنيرة، الأمر الذي عقَّد مشكلة الجنوب التي رافقت قيام الدولة منذ سنوات الاستقلال، فمهما تعددت مسميات الانقلابات العسكرية فهي تعد خرقًا للدستور وإخمادًا لتطلاعات الشعوب وعدم احترام سيادة الدولة ودستورها وقوانينها، وأولها قانون التعيين الذي كان مقرونًا بالقسم الذي يوضح مهام العمل العسكري ويحدد قانون قوات الشعب المسلحة وفق أنظمة الدولة الكلية.

إن محصلة قيام ثلاثة أنظمة عسكرية تسلطية منذ الاستقلال أدى إلى انهيار أهم مرتكزات وبناء الدولة السودانية الحديثة، فالحكومات العسكرية استخفت بدستور الدولة، وأهدرت المنظومة الإدارية المتماسكة والنموذج الأوحد في أفريقيا والوطن العربي، وانهارت البنية المتينة لمشروع الجزيرة العالمي، وحُطمت السكة الحديد، شبكة النقل القومية والتي قلما تجد مثلها في العالم الثالث، بالإضافة للنظام التعليمي المتقدم الذي رسَّخ للمهنية وأوجد العلمية في السودان، كما أن أي حكومة استمدت شرعيتها من البندقية لم تستطع - حتى الآن - إعطاء بديل لحكم راشد أو خلق نهضة معتبرة، وعجزت عن استيعاب الهوية الثقافية المتباينة في البلاد، كما أنها جميعها عمدت إلى إلغاء العهود والمواثيق بصورة متغطرسة، بالإضافة إلى كونها رهنت نفسها للخارج مقابل سحقها للقوى السياسية الأخرى؛ كل هذا يُعطي استنتاجًا لافتقارها للمكوِّن الفكري الراسخ أو الحاجة الشعبية لقيامها بالخروج عن الشرعية الانتخابية، ولا سيما أنها أنهت مؤسسات الدولة العامة وأسست القطاع الخاص بديلا عن الخدمة العامة، ورفعت يدها عن دعم المواطن، وقطعت صلة الحاكم بالمحكوم كجهة رقابية؛ مما رفع وتيرة الفقر واللجوء والنزوح، الشيء الذي يدل على الأحادية في القرار.

ظلت الأنظمة العسكرية مُعول تشظي للدولة السودانية وهدمها، وبؤرة تصعيد للحروب الإثنية والثقافية، وجعلت قضية الهوية السودانية تُعبِّر في بعض أوجهها عن إشكالية التعايش بين الإسلام والمسيحية والأديان والأعراف الأفريقية البدائية، ونسبة لضعف الجيش السوداني تصاعدت العرقية والقبلية والجهوية كالأفعى السامة، وهو محصلة طبيعية للهوية المتباينة في الدولة، والانتقال من النظام الإقليمي إلى النظام الفيدرالي الذي وسع الظل الإداري، فكان خصمًا على التنمية في دولة شحيحة الموارد، مما خلق هجرة كبيرة من الإقليم صوب المركز، والذي بدوره استحوذ على كل شيء.

إن وهن أنظمة العسكر أدى للاستعانة في حروبهم الداخلية ضد معارضيها من مجموعات الرفض بالمواطن السوداني، ولا سيما عندما سلَّح نميري قبائل الالتماس (الرزيقات والمسيرية والصبحة) لردع قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان ومنعها من التوغل في مناطق جنوب كردفان ودارفور والجزيرة، مع مناطق الدينكا في بحر الغزال وأعالي النيل، وقد كانت محصلة هذه السياسات أنها أدت إلى ظهور النهب المسلح، والتغيير الجذري في صراع القبائل فيما بينها نتيجة لعوامل المراعي والمناطق الزراعية المتداخلة والموارد.

فمسؤولية الأمن القومي، والتي آلت إلى القبائل، كانت خصمًا على حساب المصلحة الوطنية الكبرى، واتبع هذه الطريقة بصورة سافرة البشير في قمعه عند دخول حركة بولاد عام ١٩٩٢م لدارفور وقتله، وأيضًا في حروبه المستمرة منذ بداية القرن الحادي والعشرين مع الحركات المسلحة في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق، وبلغ به الأمر بتفويج الآلالف من الناس خاصة من أبناء القبائل في حرب الجنوب التي سيرت كتائبها باسم الجهاد والعطاء السياسي.

فحرب جنوب السودان، التي اندلعت عام ١٩٥٥م، لم يستطع الجيش إخمادها رغم إمكاناته العالية والمتقدمة بمعايير ذلك الزمان، وهي مكونة من المدافع

والدبابات والطيران، وعلى الرغم من ذلك لم يستطع حسم التمرد في جنوب السودان، وهذا في اعتقادي يرجع لعاملين: أولهما الخيانة الوطنية، وثانيهما التركيبة العقدية والعنصرية في تكوين الجيش نفسه، ولذلك نجد أن الأنظمة العسكرية في إدارتها لهذه الحروب تستعين بالميلشيات والدفاع الشعبي، وتستغل كذلك المكوِّن القبلي والمنتفعين من النظام السياسي القائم، لذا فإننا نجد نظم إدارة الحرب في جنوب السودان ودارفور متشابهة من حيث استخدام الجيش لطرق السلاح والطيران، وفي حربه النفسية على المواطنين، خاصة الاستعانة بالمليشيات وتأليب القبائل على بعضها بعضًا، الشيء الذي جعل الحروب تتصاعد من كونها محلية إلى دولية، فقد أصبح السودان في حالة استنزاف دائم منذ الاستقلال سنة ١٩٥٦م، فحرب الجنوب والتي دخلت موسوعات الأرقام القياسية بصفتها أطول حرب أهلية على نطاق القارة الأفريقية، وبينما كان العالم يهفو لرؤية نهاية هذه الحرب باتفاقية السلام الشامل التاريخية والتي وقِّعت في مطلع عام ٢٠٠٥م، اشتعلت حرب واسعة أخرى في دارفور، كما أن هناك حربًا ثالثة أقل ضجيجًا وضرواة تدور رحاها في الشرق، إلا أن هذه الحروب لم تجد التوصيف الدقيق ولا الحيادية من الحكومات والأنظمة المتعاقبة ولا من المثقف السوداني، وجميع هذه المجموعات حاملة السلاح يُطلق عليها مسمى عنصري مجحف وهو «التمرد»، ولم تجد الإنصاف من أحد مما أفقدها الهمة تجاه أي حكومة، والسؤال الذي يطرح نفسه: هل نخوض صراع هوية أم صراعًا سياسيًّا؟ وهل نعيش أزمة هوية؟

ولحقيقة الأمر، نحن نعيش أزمة من خلال عنصر الهوية بعوامل دفع سياسية، ولا سيما أن الذي زاد الأمر تعقيدًا في حد ذاته هو الاستناد «الآخر»، الذي عمل على دوافع وأجندة خفية مبنية على المصلحة ونوايا غير طيبة؛ مما أعطى القضايا المطلبية لهذه الحركات تشنجًا آخر، فكان له الأثر الكبير في الإضرام بشدة، وكانت الشرارة أكثر استعارًا، كما كان له الأثر في صنع عدم تكافؤ ومصداقية تجاه

القضايا المطروحة أمام الجميع، وهنا فقدت الأطراف القدرة على توصيف عناصر الصراع وأبعاده والأهمية الاستراتيجية للحل وإمكان العلاج من الناحية العملية وكيفية ذلك ومتطلباته، وأوجد أرضًا خصبة لعوامل الفشل الأمني والاقتصادي والسياسي والإداري في البلاد، وهو الشيء الذي خلق حالة «اللادولة».

قاصمة الظهر:

دفعت الاستكانة والجنوح للمركز والتغيير السياسي القهري، بمعنى اغتصاب إرادة الشعوب، والتمحور على القبلية كضعف ذاتي؛ إلى الحالة التي آلت إليها الدولة الآن، كما أن قاصمة الظهر تجَلت في تكوناتنا الآنية بخروج كتاب «اختلال ميزان السلطة والثروة في السودان»، والذي اشتهر بـ«الكتاب الأسود»، وهو نتيجة لمحصلة نفض الغبار بالرصد الدقيق لسنوات الحقب التي حكمت السودان منذ استقلاله الأول، ووصف الظلم البشع المتمثل في محاباة واستئثار إقليم واحد بالدولة ومكوناتها على حقوق باقي الأقاليم والاتجاهات، فقد أظهر الحقيقة الغائبة، حتى على العاصمة السودانية، ذاكرًا أن الحكومات المختلفة جميعها كانت إدارة لتكريس سلطة الإقليم الشمالي (سابقًا) - وهو الآن ما يُعرف بولايتي نهر النيل والشمالية - على باقي ولايات السودان الـ٢٦ الأخرى، واصفًا ذلك بتحليل دقيق رقمي، مستظهرًا تعميق العنصرية من قبل المجموعة النيلية وتجذرها وإسقاطها لكل قيم الإنسانية والإسلام وحقوق المواطنة المدنية، خاصة المتعلقة بواجبات الدولة تجاه مواطنيها، مضيفًا افتقار الحقب إلى معايير العدل المنصفة بلا استثناء فيه ولا إيثار لجهة دون أخرى، ورفع استمرارية حالة الظلم من قبل المنتفعين ووسم غيرهم بالعنصرية على الرغم من تاريخهم وأحقيتهم.

فمنذ استقلال السودان لم توزع موارد البلاد بصورة عادلة، وتكرَّست السلطة في أيدي نخبة من جهة ولائية واحدة، كما سبق أن أوردنا ذلك؛ مما أوجد الاختلال أمرًا واقعًا لا نزاع فيه، وهو ما جعل الظلم هو الأصل في الأشياء، وأما

العدل والإنصاف فهو حالة استثنائية بمعايير الحقب.. من أجل ذلك مورس كل الاستلاب والقمع لحقوق الغير، وطمس معالم تاريخهم عمدًا؛ فكانت المحصلة أن حصدت الدولة السودانية الهشيم نتيجة لاحتكار السلطة والمال، ولذلك بدأت أطراف الدولة المستبدة في الانشطار، ولهذا كثرت وتعالت الأصوات الاحتجاجية بصورة تصاعدية، فكانت أكثر حقانية وأعنف رغبة في طلب ونيْل حقوقها المُهدرة.

دوافع الحروب

واقع حياتنا المُعاش مرير، وقد أفرز أشياء بدأت تنخر بشدة في عظام الدولة النحيلة بلا هوادة، وساعد على ذلك أننا دولة أفريقية بها تمازج قبلي كبير ومتقارب من نواحٍ عدة، إضافة إلى أن السوادن منذ نشأته كدولة حديثة يعيش صراعًا داخليًا، وصراعًا آخر على محيطه الإقليمي العربي، وهو الصراع العربي الإسرائيلي، وهو صراع إقليمي عنصري وراءه إسناد دولي، كما أن إحدى علات الدولة السودانية هي افتقاد العملية السياسية فيه إلى الشفافية، وهو ما صنع بدوره انعدام وجود فرص متساوية في هيكل الدولة الإداري والاقتصادي والسياسي، وهذا في حد ذاته ضمن قائمة المظالم بمعايير العدالة الاجتماعية، وهو نابع من دوافع عنصرية محضة، الشيء الذي كان له إفرازاته السالبة داخل البنية الديموغرافية في خصائص الدولة، ومن ثم فإن استحواذ الإقليم الشمالي، والذي يُشكِّل نسبة ٢٦٪ من الدولة، على السلطة وانفراده بالاقتصاد والوظائف الإدارية جميعها غير مراعٍ لحقوق الآخرين كشركاء فيها وفي التنمية البشرية والاقتصادية والحكم، هو انتقاص للحقوق المدنية المتعارف عليها، بل الأبعد من ذلك أنه انتقاص لدورهم الثقافي وإسقاط لمساهماتهم التاريخية التي قامت عليها الدولة السودانية نفسها، ونتيجة لذلك العسف اشتعلت الحروب في أطراف البلاد، وهي محصلة طبيعية لهذا العسف وإسقاط حقوق الغير بطرق عنصرية.

وبمعنى إيضاحي أكثر فالعنصرية هي النظرة الاستعلائية من جماعة أو فئة بشرية مخصوصة تجاه المجموعات الإنسانية الأخرى، بحيث تعتقد المجموعة العنصرية بأنها ذات صفة أسمى تجعلها تهيمن على مفاصل هرم الدولة وتتمتع فيه بامتيازات أرفع من بقية المكونات البشرية التي تشاطرها الوطن أو جماعات خارج الوطن، ومن ثم ومن هذا المنطلق نستطيع أن نُثبت أن الحروب السودانية التي قامت في جنوب السودان وغربه (دارفور) والشرق (جبهة الشرق) كاتجاهات، والنوبة والأنقسنا[1] كمجموعات إثنية، جاءت بعوامل دفع عنصرية، وما إثارة الرق في أواخر القرن العشرين من قبل الحركة الشعبية لتحرير السوادن ببعيد عن الأذهان، فالظلم الاجتماعي أوجد ثقافة الحروب، وفي اعتقادي أن التصنيف الدقيق لنشوب الحروب الأهلية في السودان، وذلك بمعزل عن حرب الجنوب باعتبار أن من أوجدها الاستعمار البريطاني المصري بوضع سياسات وقوانين المناطق المقفولة، إضافة إلى دخول المنظومة الكنسية فيها كطرف له أجندة في تصعيدها خاصة في المحافل الدولية؛ كل هذا أعطى مشكلة االجنوب بعدًا آخر.

أما الحركات المسلحة في دارفور ومعارضة الشرق والنوبة والأنقسنا، فهي حركات معارضة مطلبية ناتجة عن قضايا الظلم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، والذي وقع بهذه المجموعات والدولة السودانية على السواء، وما «الكتاب الأسود»، الذي صدر في عام ٢٠٠٢م، إلا حقيقة لإثبات ذلك، وهو الشيء الذي أخرج داؤود يحيى بولاد، ثم خليل إبراهيم وأمراء الجهاد في نظام «الإنقاذ»، وأبناء الجبهة الإسلامية القومية المخلصين، وانضمامهم إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة جون قرنق الشيوعي المتطرف والمسيحي الديانة وأقوى أعداء الجبهة الإسلامية، ولا سيما أن الصراع من أجل السلطة أخذ بُعدًا آخر، خاصة في ظل حكومة الجبهة الإسلامية، فلم يكن الأمر مختصرًا على ما كان

(١) الأنقسنا: هي إحدى القبائل السودانية التي تعيش بصفة أساسية في ولاية النيل الأزرق، وتعد الأنقسنا ثالث مجموعة سكانية من حيث التعداد من بين القبائل المحلية.

عليه في الماضي من وصف المواطن بأنه شمالي أو جنوبي، وإنما حلت صفات جديدة: دنقلاوي، نوبي، عربي، بقاري، فوراوي... إلخ.

فضرورة الصراع المدني، كمنافسة شريفة أكثر معاصرة وحداثة، جعلت قيام مائة حزب مسجل لدى مسجل التنظيمات السياسية في البلاد إضافة إلى غير المسجلة والتي يُطلق عليها «أحزاب الاستقلال»، وما قبل قيام مفوضية الأحزاب، إلا أن الغبن الاجتماعي بلغ ذروته فأنتج المجموعات المسلحة والكيانات ذات المسمى العنصري البحت، مثل نهضة دارفور، مؤتمر البجا، وهذه الأخيرة تصنَّف ضمن التكوينات العرقية مغلفة بغطاء مدني، وهي في حقيقتها أرضية انطلاق ثابتة ورافد قوي للمجموعات المسلحة بمختلف مسمياتها واتجاهاتها، فالحقب العسكرية على مر العصور وبجميع فترات حكمها في السودان، كانت تحمل المكوِّن العنصري بداخلها، وذلك بنسب مختلفة في استظهارها، حتى بلغ الأمر بها تذويب ثقافة الوسط كقاسم مشترك بين الفئات السودانية كان يمثل تراكما فطريًا سليمًا، والقضاء على عناصر هذا المكوِّن الثقافي، وفرض ثقافة قبيلة الشايقية على الدولة، كما أن القصد بالاصطفاف الإثني والثقافي من أجل انتزاع حقوق الآخرين السياسية والاقتصادية والهيمنة على جميع أجهزة الدولة وفرض ثقافات أخرى عليها بالقوة على غير المتعارف عليها والسائدة فيها، ومن ثم ضياع المواطنة كأساس للحقوق والواجبات، وهذا ما أُثبت في تحقيق «سوبا النموذجية في دائرة الضوء»، وهو في القسم الثاني من هذا الكتاب، وأيضًا يجسِّد الظلم المجتمعي في أبشع صوره داخل الدولة، ولا سيما أن هناك عوامل وُظِّفت على أُسس عنصرية كضعف دور الدولة في عمليات التنمية المادية والبشرية غير المتوازنة، ومن ثم فقد أعطيت التنمية إلى مناطق دون أخرى على الرغم من افتقارها إلى الأرضية الصالحة للنهضة التنموية، وأيضًا فقدها الأيدي العاملة؛ الأمر الذي ساعد في الهجرة الكثيفة والعالية داخل البلاد.

كما أن من الدوافع التي جعلت ارتباط الفرد بقبيلته ارتباطًا وثيقًا أنها ما زالت هي الملاذ الآمن الوحيد الذي يوفر لأفراده الأمن ويُشبع حاجتهم المادية والمعنوية، وهذا أيضًا مما يجعلنا نعيش في حالة «اللادولة»، لا سيما إن العنصرية في السواد الأعظم تنقسم إلى قسمين: الأول العنصرية العرقية التي لها دور سلبي في تمحور الناس حول قبائلهم، ورغم التطورات التكنولوجية فإن هذه العنصرية العرقية يمكن معالجتها بالأعراف القبيلة نفسها، إذ أصبحت هذه الأعراف قانونًا شعبيًا ملزمًا وسائدًا في الدولة.

أما العنصرية الثانية فهي العنصرية السياسية، وهي المرتبطة بقوة الولاء السياسي أحيانًا، إلا أنها لم تستطع تذويب النعرات الإثنية، فهذا إن لم يجعلها تتصاعد أكثر فأكثر فالحقيقة التي لا مناص منها أن الأحزاب السياسية التقليدية في السودان أصبحت تحمل نفس المكوِّن الجيني للأنظمة العسكرية؛ مما أوجد حالة انشقاقات في تكوينها، وتصاعد الصراع المستميت داخل تنظيماتها وهياكلها، كما أن قاداتها ذوي الخصائص الدينية تخلوا عن الزعامة العقدية كمصلحة دينية واتجهوا صوب العمل السياسي؛ الأمر الذي دفع وتيرة العنف الديني ومطالبه؛ مما أدى إلى ظهور المجموعات الإرهابية في البلاد، لا سيما أن غياب الحقيقة أضحى هو المهدد الأمني لدى الدولة، ورافدًا لاشتعال الحرب في السودان، ومن ثم أصبحت مكونات الدولة قابلة للتقسيم، وقابلة أيضًا لانفصال أطرافها، فهو نتيجة حتمية للفلسفة الشعبية الحديثة الصاعدة.

الدور الأجنبي

ظلت علاقات السودان مع دول العالم الخارجي في حالة اضطراب مستمر وهبوط وصعود، خاصة في ظل الأنظمة الأحادية المتقلبة بين السياسات الخارجية والداخلية، بالإضافة إلى خروجها عن المواثيق والمعاهدات الدولية التي تضرب بها عرض الحائط، غير مبالية بها، ويأتي ذلك بصورة ملحوظة إبان الثنائية الدولية

أمريكا والاتحاد السوفييتي، ويظهر هذا التقلُّب بسفور في فترة الحرب البادرة، الشيء الذي لم يجعلها تستقرئ الواقع الدولي جيدًا، كما أن الحقب العسكرية ليس لديها دراية بالعلاقات الخارجية، وهي آنية الحلول لأزماتها، وأيضًا مقدرات الدولة تجاه محيطها الإقليمي والدولي، وما نسبة صلاحيتها؛ فلذلك تخرج الدولة السودانية باستمرار عن الشرعية الدولية وتفقد توازنها الاقتصادي، وتعيش في حالة تخلخل داخلي، وهذا يعود في الحقيقة إلى العقلية العسكرية الصلفة، فعدم المقدرة في وضع البلاد داخل المنظومة الكونية واحترام المواثيق والعهود والبروتوكولات الدولية بلغ إلى درجة استعداء الرئيس البشير الآخرين، وهو الشيء الذي شكَّل عقبة في عدم التوازن الداخلي الذي خلخل النظام الاقتصادي والإداري والاجتماعي، واستوطن الفقر في الدولة.

ومن مفارقات نقض المواثيق ما كان في عهد النميري (مايو ١٩٦٩ : أبريل ١٩٨٥م)، حينما تخلى السودان عن علاقته الخارجية مع المعسكر الاشتراكي في موسكو إلى صوب الولايات المتحدة الأمريكية زعيمة المعسكر الليبرالي، رغم إيمان نميري بالقضية الفسطينية، بالإضافة إلى دور السودان المعتبر في الصراع العربي الإسرائيلي، فقد نكص نميري على عقبيه، ووصل به الأمر لدرجة التواصل مع العدو الإسرائيلي لترحيل اليهود الفلاشا من الحبشة عبر السودان، ومن داخل معسكر اللجوء في القضارف وكسلا كمحطة تجميع وانطلاقًا من بوابة السودان العالمية مطار الخرطوم إلى عاصمة العدو الإسرائيلي تل أبيب، وذلك بواسطة طيران شركة ترانس يوربيان إيرلاينز، وهي شركة بلجيكية المنشأ تتبع لأحد اليهود هناك؛ وبهذا يكون جعفر نميري قد ضرب المثل القياسي في نقض العهود، وبلغ به الأمر التخلي عن قضيته العقدية، القدس، ومن ثم فقد ساهم في استمرارية عنصر الأزمة في الإقليم العربي، لكن ارتباطه بالقطب الليبرالي قد عجَّل بحتفه حينما تخلى عنه الأمريكان في أواخر عهده، ليسقط نظامه في أبريل ١٩٨٥م، إلا أن

الديمقراطية الثالثة كانت قوية في ارتباطها الخارجي مما جعلها ترفض الطلب الأمريكي ببناء قاعدة عسكرية في بورسودان، وذلك بموقع البحر الأحمر الاستراتيجي الدولي، وربطه بين القرن الأفريقي ومضيق عدن لحماية الأمن الإسرائيلي، وهذا الرفض يعود للشرعية الشعبية التي أعطتها القوة والرؤية الفكرية الراسخة والقراءة للأحداث في العالم.

كما أن نظام «الإنقاذ» ذا الأيديولوجية الإسلامية، والذي استولى على السلطة، لم يكن مقدِّرًا للدور الخارجي، مما أوقعه في مصائب جمة مع المجتمع الدولي، الشيء الذي أوصل إلى ضرب مصنع الشفاء للأدوية بمدينة بحري الصناعية، وذلك بواسطة الصواريخ والطيران الأمريكي عام ١٩٩٨م، وأيضًا ضرب العدو الصهيوني مصنع اليرموك للأسلحة في وسط الخرطوم سنة ٢٠١٢م، ثم هناك هجوم وضرب مستمر في بورسودان للأشخاص داخل سياراتهم، كل هذا يعطي دليلًا قاطعًا بعدم ترتيب مفاهيم «الإنقاذ» حيال المجتمع الخارجي، والمساهمة السودانية الكونية بعد انهيار مشروع الجزيرة وبناء الولايات الشمالية، فكل ذلك يبرهن بانعدام وجود قيم تربط العلاقة مع الدول الأخرى، ومن خلال سياسات تضبط مسارنا نحو الصداقة وانفتاح الباب الموصود بالملفات الملغومة كالصراع العربي الإسرائيلي، فكان ارتباط «الإنقاذ» مع العالم هو علاقة قائمة على مفاهيم غرائزية بعيدة عن العقلانية، ولم تكن قائمة على المصالح المشتركة المتبادلة، بل كانت علاقة «الإنقاذ» الإسلامية التوجُّه على غير ذلك؛ مما وضعها في قائمة الدول راعية الإرهاب التي طُبِّق عليها حصار اقتصادي جزئي، الأمر الذي مهَّد الدولة السودانية للدخول في هدف التقسيم، وفي ظل النظام العالمي الجديد تتعامل أمريكا مع العالم الخارجي كما تعاملت مع الهنود الحمر، ويبدو أن دور روسيا الذي اختارته مع أمريكا في النظام الجديد - مثلما كان الاتحاد السوفييتي السابق — هو دور المساعد، ففي النظام العالمي الجديد إخراج الولايات المتحدة يعتمد على اعتماد مجموعة من الوكلاء في كل منطقة من العالم، وأمريكا تشرع بنفسها فقط وعلنًا قانونًا لمحاربة

الإرهاب، حيث قررت محكمتها العليا حق أمريكا في اختطاف ومحاكمة أي أجنبي تطلبه، وهذا بالضبط يعني أن أمريكا بدأت تعامل العالم الخارجي كما تعاملت مع الهنود الحمر في الداخل بالإبادة والإرهاب والاستئصال!

لم يحدث قط من قبل أن ظهرت قوة إمبريالية طاغية مستبدة بقوتها ومجنونة بالقوة والغطرسة على العالم كأمريكيا اليوم، وفي الوقت نفسه قد استكان العالم ورضخ في هوان وذُل كما يحدث الآن، كانت في الستينيات روح الصراع والتحدي، والآن موت الروح.. وروح الموت، فالنظام العالمي وإن كان جديدًا فهو ليس بجديد، فلكل عصر مصالحه وتوازن قواه، هذا التوازن هو ما يمثل أي نظام عالمي سائد.

إن السودان يقع ضمن الوطن العربي، لذلك تشمله تلك النظرة إلى المنطقة العربية والتي تعد إحدى أكثر البقاع خطرًا بالنسبة لاحتمالات فيضان الشعوب الملونة، وبذلك تجمعت للإدراك الأمريكي جميع أسباب العداوة لشعوب لا تدين للحضارة الغربية الكاثوليكية، وتناصب إسرائيل العداء، فجميع المدركات الأمريكية تفرض الوقوف من التطور العربي موقف العداوة المميتة، فهذه القناعة الأمريكية لا بد أن امتدادها في السياسة الخارجية، واعتمادها على الذات مع عدم الثقة في أي حليف في المنطقة العربية سوى الكيان الصهيوني.

إن الحرب العالمية الثالثة قد بدأت مقدماتها، وإحدى هذا المقدمات هو الاستئصال التدريجي المقنع للشعوب الملونة الخطرة، فحينما اعتلى الإسلاميون هرم الحكم في السودان، رفعوا شعارات ضد الدول العظمى، مما جعل فرض الحصار الاقتصادي واقعًا، فهلكت الدولة بعقلية المراهقة السياسية، فقد صفق الإسلاميون لنظام العولمة التي تصاعدت بها الصراعات الإثنية حتى شلت أطراف البلاد وهم لا يدرون أن السُم في الدسم، وهذا يعود في اعتقادي إلى عدم الوعي بالصراع الأمريكي مع دول العالم الثالث، خاصة مع الأيدلوجيات الصاعدة

إلى سدة الحكم، فالعقلية «الإنقاذية» كان انهيارها بالداخل بالصراع الثقافي والإثني، وبلغ الأمر حتى يُطلب الرئيس البشير لدى المحكمة الجنائية في لاهاي، وكانت محصلة ذلك أن فقدت الدولة السودانية نظامها الإداري والتعليمي والاقتصادي؛ مما جعل من «الإنقاذ» آلية لاستيطان الفقر وانفطار الأرض السودانية نفسها، وليس انفصال جنوب السودان ببعيد عن المخيلة، واحتمال لحاق دارفور به في المستقبل؛ في بؤرة الصراع «العالمي» في غرب السودان، وأيضًا شرق البلاد، كما أن الصراع العربي الإسرائيلي، وكذلك صراع الجزر الخلفية، مما يُعد تهديدًا يقصم ظهر الدول العربية فوجود جزر خلفية من شأنه أن يتفتت الجسد العربي الذي يقع في غير الأرض العربية، وللسودان نصيب كبير في ذلك، والذي مركزه منابع وادي النيل الذي يجري معظمة في السودان، بل يتعدى ذلك إلى جميع أجزاء أفريقيا، مثل تلك الدراسات الخاصة بتفجير جبال الكونغو، والذي سوف يسمح بسحب مياه النيل إلى الكونغو ومن ثم تحويل السوادن ومصر إلى صحراء وتهديد أمنهما الغذائي.

وهذه الدراسة قام بها مركز البحوث في تل أبيب، وهي تأتي ضمن تقسيم السودان والوطن العربي، وما بانفصال جنوب السودان ببعيد!

المراقب للسياسات الخارجية في الحقب العسكرية في السودان، يلاحظ أن سياساتها الخارجية غير مستقرة، فهي مترحلة ما بين المعسكرين الشرقي الاشتراكي والغربي الليبرالي، فصداقتها مع دول العالم الثاني الصاعد مما كان لهذه السياسات انعكاساتها الواضحة في منظومة الحكم وحالتها الاقتصادية وصراعها المستمر مع دول الجوار (ليبيا، إثيوبيا، مصر، تشاد، إرتيريا)، الشيء الذي أفقدها التوازن الخارجي والاستقرار الداخلي، وآخر مطافها انتقاضة شعبية ترمي بها في مزبلة التاريخ!

القسم الثاني

تحقيق الدفاع العربي المشترك

في الميزان.. قضية الدفاع العربي المشترك

تحقيق: الدفاع العربي المشترك

إضاءة أولى:

«مؤامرة الغرب على العرب»، كتاب يحتوي على دراسة تاريخية سياسية واقعية ومستقبلية للمؤامرة التي أعدها الغرب الاستعماري ونفذها في مطلع القرن الماضي، ولا تزال، كما تتضمن درسًا وافيًا لحلقات المؤامرة ومراحل الأمة العربية، وأهم ما أورده هذا الكتاب تقرير مفصَّل اشتمل على تحديد المفاصل الاستعمارية في العالم، وفي مقدمتها البحر المتوسط لاعتبارات استراتيجية فائقة الأهمية، لذلك اقترح التقرير بعض النقاط بالنسبة للمنطقة العربية ربنا أهمها:

- العمل على تجزئة هذه المنطقة وإبقاء شعبها متخلفًا.

- ضرب فصل الجزء الأفريقي في هذه المنطقة عن الجزء الآسيوي بحاجز قوي وغريب، يقوم هذا الحاجز على مقربة من قناة السويس، ويُشكل جسرًا يربط العالم القديم وتنشأ فيه صديقة للاستعمار عدوة لسكان المنطقة.

إضاءة ثانية:

أما معركة ميسلون فهي الحلقة الرابعة في المؤامرة كما يراها المؤلف، وكان محتواها قرره الحلفاء في مؤتمر سان ريمو « إيطاليا » أواخر أبريل ١٩٢٠م يقضي بتنفيذ حكم الإعدام على أول دولة وحدوية عربية في بلاد الشام بعد انهيار الحكم العثماني، وهي الدولة التي كانت الملك فيصل بن الحسين قد أعلن قيامها

١٩٢٠م، وفي ميسلون وعلى مقربة من دمشق شهد صمودًا قوميًا وإصرارًا على المواجهة على الرقم من انعدام التوازن العسكري على أرض المعركة[1].. ومع سقوط دولة الوحدة حقق المستعمرون هدفين متحدين. إذا كانت تلك خطط واستراتيجية الغرب للقضاء على سبيل أضعف الإيمان، وهل هذا التقرير وغيره من التقارير المتشابهة هي التي تسببت في انهيار الدفاع العربي المشترك المتمثل في تحنيط مواد وبنود الجامعة العربية؟ أم أن هناك عوامل أخرى في هذا التحقيق؟

مقومات الوحدة موجودة ولكن

كانت أولى الإفادات تلك التي أدلى بيها الأستاذ سليمان قادم آدم فضل، الباحث بمركز دراسات المستقبل والذي تناول المسألة بجذورها محللًا القضية قائلًا: ذلك ينطوي على افتراض أن العالم العربي يشكِّل كتلة متماسكة يمكن أن تلعب دورًا جماعيًا تجاه أمريكا، وهذا غير صحيح، فالعالم العربي يفتقر إلى التنسيق بين وحداته، وحقيقة أن مقومات الوحدة متوفرة (اللغة، الدين، التاريخ)... إلخ.

ولكن واقع الممارسة للأنظمة العربية يشير إلى عدم استقلالية القرار العربي على مستوى الأقطار، وقابليتها للاستجابة للضغوط التي يفرضها الغرب، بل إن الممارسة دلت على أن سلوك الحكومات العربية دائمًا ما يهزم فكرة الوحدة والاستقلالية مثلًا.. ونجد أن كثيرًا من الدول العربية تستحق وجودًا عسكريًا كثيفًا على أراضيها، بينما تشير مواثيق الجامعة العربية إلى تصفية الوجود العسكري الأجنبي وتهديد الأمن الوطني لدول عربية أخرى.. ثم تناقض آخر هو أن بعض

(١) معركة ميسلون: معركة قامت بين قوات المتطوعين السوريين بقيادة يوسف العظمة -وزير الحربية- من جهة، والجيش الفرنسي بقيادة هنري غورو من جهة أخرى في ٢٤ يوليو ١٩٢٠، ولم تكن المعركة متكافئة حيث كان عدد المتطوِّعين السوريين ٣٠٠٠ مقاتل مقابل ٩٠٠٠ جندي في الجيش الفرنسي مزودين بطائرات ودبابات ومدافع وإمدادات مستمرة، لتحُسم المعركة بسرعة ويستشهد من السوريين نحو ٤٠٠ قتيل بالإضافة إلى ١٠٠٠ جريح، أما عدد قتلى الجيش الفرنسي فكان ٤٢ قتيلًا و١٥٤ جريحًا.

الـدول العربيـة تسـتجيب للضـغوط الأجنبيـة وتتبـع سياسـات أجنبيـة تضـرب بالمصالح الاقتصادية الأخرى (كميات إنتاج النفط في دول الأوبك).

والتناقض الثالث هو أن بعض الدول العربيـة تتـدخل في النزاعـات الداخليـة لدول عربية أخرى بشكل يهدد وحداتها السياسـية ويضـعف قـدراتها الاقتصـادية والعسكرية.. بكل هذه التناقصات وغيرها فإن الـنظم العربيـة تمثـل كتلـة مـؤثرة بالفعل الجماعي المشترك، ولـذلك لـيس غريبًـا عنـدما بـدأ التهديـد الأمريكـي لضرب العراق أن فتحت بعض الدول العربية أراضيها للقوات الأمريكية لتنطلـق منها لضرب العراق، ولقد برزت كل هذه التناقضات بشكل فاضـح في مـؤتمرات القمة العربية التي انعقدت قبل ضرب العراق، ولذلك من الطبيعي ألا يكون هناك أي دور عربي لمنع الغزو (الأنجلوأمريكي)، والدفاع العربي المشـترك هـو أحـد الأهداف التي انبتت عليها مواثيق الجامعة العربية، والتي هي الواجهـة السياسـية للنظام الإقليمي العربي الآخذ في التلاشي الاستراتيجي.

ومن مؤشرات هذا التلاشـي غيـاب الفعـل العربـي حيـال ممارسـات العـدو الصـهيوني في فلسـطين، فإسـرائيل ظلـت تمـارس أبشـع صـور القتـل والتشـريد والتغريب ضد المواطن الفلسطيني في أرضه على مسمع ومرأى من الدول العربية، دون أن يتحرك الضمير العربي، بل أن هذه البشاعات ظلت مـادة إعلانيـة لبـرامج الفضائيات العربية، ولذلك لا تستغرب من وقوف الدول العربية وقوف المتفـرج حيال العدوان على العراق الذي وقع رغم أنف الأمم المتحـدة، إضـافة أن غيـاب الجامعة العربية في القضايا العربية، سببه ضعف الدول العربية نفسها لأنها أضعفت الجامعة العربية لدرجة الشلل التام، لذلك لا تثق الدول العربية في قـدرة الجامعـة للتأثير في مجريات الأحداث.

أولًا- المخابرات الأمريكية تعلم علم اليقين أن الجامعة العربية مؤسسة ليس بها حياة، وأن ضعفها بسبب الوحدات المكوِّنة لها، أي أن الدول العربية قد قامت

بهذا الدور نيابة عن المخابرات الأمريكية.

ثانيًا: إن أمريكا خططت لغزو العراق ضمن استراتيجية السيطرة على المفاصل الحيوية في العالم العربي، فهذا التخطيط بدأ منذ زمن بعيد وأن تنفيذه بالنسبة للولايات المتحدة لا يحتاج من مخابراتها لإضعاف الجامعة العربية حتى يتم الاحتلال، وبحسب هذه الاستراتيجية الأمريكية ستحقق أهدافها بإقامة إمبراطورية أمريكية تفرض سيطرتها على العالم.. صحيح أن هذا المسعى ربما يحده ظهور قوى أخرى (أوروبا – اليابان)، ولكن هذا في المدى البعيد.

الدور العربي المفقود

اللواء محمد العباس الأمين، أستاذ العلوم السياسية والاستراتيجية بجامعة الزعيم الأزهري، تناول القضية بغياب الدور العربي الذي فُقد في وجه الهيمنة الخارجية وضغوط القضية الأحادية، موضحًا من ناحية سياسية أو عسكرية والدور العربي كان داعمًا للقوى الأمريكية، لولا الدور العربي لما استطاعت أمريكا دخول العراق، كيف وأن قيادات القوات الأمريكية في قطر وفي الكويت لتغزو العراق، وكانت المنطقة المتقدمة الوسطى في الدوحة بأحد الفنادق الجميلة، وقيادة القوات البريطانية في مسقط، والقيادات الحيوية قياداتها في الرياض.. لولا هذا الدور - بالإضافة إلى الدور التركي - لما كان هناك إمكان للدخول إلى العراق، فكان المدخل الرئيس هو انصياع القادة العرب إلى القوات الأمريكية، وكل الدول العربية قد قدمت مساهمة، فكانت هي مساهمات عينية وكل وسائل الدعم.

سقطت اتفاقيات الدفاع العربي المشترك لأنها أصلًا لم تكن فعَّالة، فقد بنيت أساسًا للدفاع عن الأنظمة الحاكمة، فكان الدفاع بين مصر والسودان وليبيا هو دفاع عن الأنظمة الحاكمة، والدليل على ذلك أن العالم كان يدعم جون قرنق، فأين الدفاع العربي في حرب الجنوب رغم أن قرنق يتلقى دعمًا من كل الدول؟!

وأيضًا فإن اتفاقيات الدفاع العربي المشترك بُنيت دون النظر أو الاعتبار لقضايا الأمن القومي الخاصة بكل قطر ودولة، وقضايا الأمن الجماعي مما أفقدها منظورها الاستراتيجي السليم، كما أن القوات المسلحة في الدول العربية تفتقر إلى مقومات العمل المشترك وضعف التدريب واختلاف العقائد العسكرية وتدني التسليح، هذا جعل قضية الدفاع المشترك شكلًا بروتوكوليًا وليس عمليًا، كما أن مشكلة الجامعة العربية في ميثاقها العام لم تضع أي اعتبار لقضايا الأمن القومي الجماعي للدول العربية مما جعل العمل السياسي قابلًا للمزايدات والتنازلات والحلول الوسطى مما أضعف دورها القومي ليصبح مجرد ديكور سياسي، لا تفعل غير الشجب والإدانة، مجرد «مومياء محنطة» والدليل على ذلك في مناقشة قضية العراق التي كانت مناقشات بيزنطية، أظهرت أن «مفيش» قضية موحَّدة، ولا تنسيق عربي، والعالم العربي يكرر تاريخ العصر العباسي الثاني ونفس تجربة الأندلس في قيام ممالك صغيرة تطلب الدعم والحماية من الفرنجة!

الاتفاقيات العربية حبرًا على ورق

أما الأستاذ عمر مهاجر، رئيس القطاع الإعلامي بمجلس الصداقة الشعبية العالمية، فقد انتقد الدول التي ساعدت الغزو الأنجلو أمريكي للعراق، وواضح بأنها كتبت شهادة وفاة اتفاقية الدفاع العربي المشترك، قائلًا: إن الدور العربي تتحد قدراته وفعالياته تجاه القضايا الحيوية والمصيرية للأمة العربية من قضية الإرادة المستقلة، ونخص في هذا الصدد أن السياسة الأمريكية بذلت كل جهد لسلب تلك الإرادة وإدماج الأنظمة العربية في منظومة أهدافها المناوئة بالأساس للأمة العربية وقضايا وحداتها واستثمارها لثروتها ومواردها لصالح شعوبها، وكما كانت الإرادة غائبة ومستلبة كان طبيعيًا أن يسود التخاذل والتواطؤ والصمود تجاه الغزو الأنجلو أمريكي للعراق، وبالدعم من المواقف العربية التي تضامنت «شكليًا» مع العراق في قمتي عمان وبيروت، فإن الجديد من الدول العربية أنها

قدمت تسهيلات لذلك الغزو عبر أراضيها وأجوائها ومياهها للعدوان على العراق واحتلاله، وذلك رغم أن اتفاقية الدفاع العربي المشترك تمت إجازتها على مستوى الجامعة العربية منذ الخمسينيات مثلها مثل اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، والاتفاقيات الأخيرة سبقت اتفاقية السوق الأوروبية المشتركة بسبع سنوات، والتي تحولت إلى وحدة أوروبية كاملة عام ٢٠٠٠م، مما يعني أن الاتفاقيات العربية المشتركة ظلت حبرًا على ورق، خاصة اتفاقية الدفاع العربي المشترك رغم أهميتها بالنسبة لأمة مهددة في وجودها وبقائها من جهة التحالف الاستراتيجي البريطاني الأمريكي الصهيوني، وإنما كانت ستحدُّ من العدوان على العراق، بل عدم احتلالها بعدوين، لذا تبقى الدعوة الملحة لتفعيل اتفاقية الدفاع العربي المشترك وتطويرها إلى حالة تمثل حلفًا عربيًا.

الجامعة العربية ومصالح الغرب:

أما الأستاذ الصادق علي حسن المحامي فقد لخص المسألة في الآتي: إن الدور العربي ساعد في تفاقم الأزمة، فقد تم الهجوم على العراق من مقر قيادة أركان القوات المشتركة بقطر، وساعد الإعلام الخليجي في عزل نظام صدام حسين، ولعب القادة العرب دورًا مقدرًا في توطين الأمريكان بالشرق الأوسط حتى يضمنوا استمرار الدعم الأمريكي في حكم شعوبها بالقهر والتسلُّط وتوريث الحكم، كما أن العرب ساعدوا في الهجمة من خلال تيارين:

التيار الأول: داعم مباشر لأمريكا.

التيار الآخر: شجع نظام صدام حسين في التمادي والإصرار على الأخطاء الاستراتيجية التي ظل يرتكبها منذ احتلاله للكويت في عام ١٩٩١م.

ثم عرج بعد ذلك إلى توضيح دور الجامعة العربية قائلًا: إن الجامعة العربية واجهة اسمية فقط للتضامن العربي، وفعليًا فشلت في مشروعاتها وبرامجها المكتوبة على الورق، وتشارك في إخراج الكثير من القضايا المهمة من محتواها،

وهي بذلك تخدم مطالب الغرب.

حاشية:

فما زال السؤال بعد هذه الجولة الاستطلاعية وسط هؤلاء الباحثين والمتهمين بهذا الشأن، ماذا يحدث داخل الجامعة العربية وقوانينها وتذويب أجندتها التي صارت تسير وفق خطط الغرب، وأين نحن من تلك الخطط[1]؟؟

(١) ألوان العدد (٢٧٥٠) - السبت ١ صفر/ ١٤٢٥هـ الموافق ٢٠/ ٣/ ٢٠٠٤م، ص ٩.

تحقيق قراءة في ملف القرن الأفريقي

إضاءة أولى:

المتتبع للأحداث العالمية خلال الأعوام الماضية يلاحظ انزواء الأحداث الأفريقية، أو بمعنى آخر هناك ركود في تناول الشأن الأفريقي في الأجهزة الإعلامية، وهناك هدوء مشوب بالحذر للحركة السياسية والاقتصادية لأفريقيا، وذلك بالمقارنة بالأخبار والأحداث العربية والأوروبية.. فهل وراء هذا الهدوء قوة عالمية أحادية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وأنها ترجئ العاصفة الأفريقية إلى حيث الانتهاء من العالم العربي، أم هذا يرجع إلى الدول الأفريقية واختيارها لهذا السكون، أم أن هناك أجندة خفية للسيطرة على الشأن الأفريقي لهذا الهدوء؟

إضاءة ثانية:

ومن خلال هذه الأسئلة نحاول أن نضع النقاط فوق الحروف، ونحرِّك الصمت العالمي إزاء الشأن الأفريقي، لا سيما في منطقة القرن الأفريقي التي مثلت بؤرة الصراع سابقًا بين القوتين العظميين: أمريكا والاتحاد السوفييتي السابق.

ونحاول كذلك أن نبرز بعضًا من هذه الأجندة الخفية التي تحرك هذه المنطقة، كذلك هناك وضع مشوب بالريبة للكيان الصهيوني ومحاولته بكل السبل السيطرة على أفريقيا، وتحديدًا منطقة القرن الأفريقي، فهل هذا الوجود هو السبب في إبعاد الشأن الأفريقي عن التناول الإعلامي؟

***

قبل البدء:

قبل البدء والتوغل للإجابة عن هذه المداخلة، لا بد أن نقف عند منطقة القرن الأفريقي وماهيتها، وأين تكمن أهميتها.. يجيب عن هذه الأسئلة الأستاذ عمر مهاجر الناشط السياسي ورئيس قطاع الإعلام بمجلس الصداقة الشعبية العالمية فيقول: عندما نتحدث عن القرن الأفريقي، فإننا ننظر إليه من زاوية مفصلية، فهو يربط بين البحر الأحمر والمحيط الهادي والخليج العربي، ومن ثم فإن أهميته تأتي من كونه يشكِّل المنفذ الذي تعبره ناقلات النفط العملاقة المقبلة من مناطق إنتاج البترول والمتجهة نحو أسواق الاستهلاك في الغرب، ومن ثم فإن القرن الأفريقي هو خانق استراتيجي - كما يقول العسكريون - ومن يسيطر عليه يسيطر على التجارة العالمية، لهذه الأسباب نجد أن منطقة القرن الأفريقي كانت منطقة صراع ساخن في إطار المعسكرين في فترة العرب البادرة، ومع انهيار النظام الشيوعي وهيمنة أمريكا على النظام الدولي، أصبحت الآن هي الوحيدة المسيطرة على مقاليد الأمور في القرن الأفريقي.

ما بين القرن الأفريقي ومنطقة البحيرات:

بعد إجماع الخبراء على أن أهمية القارة الأفريقية تكمن في المنطقة التي تُسمى «القرن الأفريقي»، ولكن ما الدول التي تقع تحت هذا القرن؟ ومن الذي اصطلح على هذا الاسم وأطلقه على هذه المنطقة؟

يجيب الأستاذ مهاجر قائلًا: لا بد أن نشير في هذا الصدد إلى أن السياسة الأمريكية أطلقت مصطلح القرن الأفريقي الكبير على المنطقة التي تشمل إقليمي البحيرات والقرن الأفريقي، باعتبارها منطقة واحدة تشكِّل مجالًا حيويًا للتعزيز وتقوية مرتكزات السياسة الأمريكية في التحكُّم في المياه والثروات المعدنية والبترول والأسواق، وحدد المصطلح بالقرن الأفريقي الصومال وإثيوبيا.

***

ملامح السياسة الأمريكية في القرن الأفريقي:

وهناك سؤال يبرز في هذا الإطار تجاه الصمت العالمي لتناول الشأن الأفريقي، وهل هذا ناتج من تحديد الولايات المتحدة ملامح سياستها تجاه أفريقيا؟

يضيف الأستاذ عمر مهاجر قائلًا: أعتقد أن زيارة الرئيس الأمريكي كلينتون الأفريقية عام ١٩٩٨م حددت ملامح وأهداف السياسة الأمريكية في أفريقيا على ثلاث محاور هي:

أولًا- إطفاء بؤرة التوتر والصراعات في السودان وأوغندا وبورندي وساحل دول أفريقيا.

ثانيًا- وضع يده على مناطق إنتاج الثروات.

ثالثًا- طرد النفوذ الاقتصادي الفرنسي والصيني بهدف السيطرة الانفرادية على الأسواق وتوظيف رؤوس الأموال الأمريكية في مناطق استثمارية.

وتلك المحاور هي العامل المفسر للمساعي الأمريكية لإيقاف الحرب الأهلية السودانية وفق أجندتها الكونية، ويفسر كذلك الاهتمام الأمريكي في منطقة الساحل الأفريقي العربي في المحيط الأطلسي، وهي منطقة تغطية كبيرة إذ تتحصل منه الولايات المتحدة في الوقت الحالي على ١٦٪ من استهلاكها النفطي اليومي، وتطمح بالاستثمارات التي وظفتها في تلك المنطقة لتحصل على نسبة ٢٠ إلى ٢٥٪ من استهلاكها النفطي اليومي في مدى يتراوح ما بين ٥ إلى ١٠ سنوات.

وقد عززت زيارة الرئيس بوش الأفريقية تلك الاتفاقية ذات المنحنى الاستراتيجي للمصالح الأمريكية الحيوية في القارة الأفريقية.

***

القرن الأفريقي في الصراعات الدولية وإسرائيل:

إذا كانت تلك النقاط السابقة تشكل المصالح الأفريقية وأهمية هذه المنطقة عالميًا، فلا بد أن نشير إلى دور الحركة الصهيونية في المنطقة الذي نجده أحيانًا مباشرًا وتارة أخرى غير مباشر.

الدكتور بهاء الدين مكاوي، رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة النيلين، يقول في هذا الشأن: لم تكن أفريقيا بعيدة عن الاهتمام الصهيوني، ففي مؤتمر الصهيونية الأول الذي عُقد في بازل عام ١٨٩٧م أورد عن إمكان إقامة وطن لليهود في أفريقيا عرف باسم «المشروع اليوغندي»، إلا أن هذه الفكرة صُرف النظر عنها بعد موت تيودور هرتزل، واتخذ المؤتمر السابع للصهيونية، الذي عُقد عام ١٩٠٥م، قرارًا باستبعاد المشروع اليوغندي ووقف كل الجهود خارج فلسطين على الرغم من الاهتمام العام بأفريقيا من قبل الكيان الإسرائيلي باعتبارات أنها البعد المكاني الأقرب الذي يمكنها من كسر عزلتها من ناحية ومحاصرة بعض الدول العربية من ناحية أخرى، كما أن الطريق إلى أفريقيا أصبح ممهدًا بعد إجلاء الاستعمار وتفقير الدول الأفريقية وإمكان إغرائها من خلال التعاون الاقتصادي والعسكري، ولكن أفريقيا - خاصة جنوب الصحراء - محايدة في الصراع العربي-الإسرائيلي، ومع هذا فإن للقرن الأفريقي أهمية خاصة للكيان الإسرائيلي لعدة أسباب منها:

١ـ أهمية دول القرن الأفريقي في تأمين المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، بعد أن وجدت إسرائيل فرصة لإقامة ميناء إيلات على البحر الأحمر، والذي عبَّر عنه أحد القادة الإسرائيليين بأنه أهم لإسرائيل من القدس، فبعد أن حققت وجودًا في شمال البحر الأحمر كان لا بد من تأمين مدخله الجنوبي.

٢ـ الوجود في هذه المنطقة يمكن إسرائيل من تطويق البلدان العربية وعزلها عن أفريقيا، مثل مصر والسودان واليمن، كذلك فوجودها في القرن الأفريقي، خاصة إثيوبيا لاعتبارات خاصة بإثيوبيا في علاقتها باليهود مثل القول بانحدار

الأسرة المالكة في عهد هيلاسي لاسي من سلالة النبي سليمان والقول بوجود الهيكل تحت مبنى كنيسة مملكة أكسوم، إلى غير ذلك من المقولات التي تروِّج لها إسرائيل في سعيها للتقارب مع إثيوبيا؛ يمكِّنها من التأثير في القرار الأفريقي من خلال وجود منظمة الوحدة الأفريقية في إثيوبيا حيث كان مقر المنظمة في إثيوبيا.

٣ـ إن ذلك من شأنه تمكين إسرائيل من الضغط على بعض الدول العربية مثل مصر والسودان تهديدًا بالعطش مستقبلًا، خاصة مع الدور المحوري المصري في القضية الفلسطينية والصراع العربي-الإسرائيلي، لذلك اتجهت إسرائيل بعلاقاتها نحو إثيوبيا، وكانت للاعتبارات السابقة أكبر حليف لإسرائيل في المنطقة، ورغم أن الغرب قطع علاقته بإثيوبيا في عهد النظام الشيوعي بقيادة منجستو، فإن إسرائيل تعاملت بانتهازية شديدة، وواصلت علاقاتها مع النظام تحقيقًا لمصالحها.. وبعد استقلال إريتريا وقيام الحرب بين الطرفين، ظلت إسرائيل تحتفظ بعلاقات طيبة مع كل من الطرفين، وعلى الرغم من أن مصالح إسرائيل في إريتريا أصبحت الأكثر أهمية بسبب موقعها الجغرافي، ولكنها ظلت حريصة على علاقاتها مع إثيوبيا بهدف الضغط على السودان ومصر، ومعلوم أن إسرائيل تقدم دعمًا كبيرًا لإثيوبيا يتمثل في الجوانب العسكرية من خلال تقديم الخبراء العسكريين والمعدات العسكرية، خاصة في مجالي الطيران والأسلحة، كما تدرب الطيَّارين الإثيوبيين في قواعدها، كذلك تلوح إسرائيل بإقامة مشروعات للتعامل مع مياه النيل خدمة للمشاريع الإثيوبية بما يؤثر في حصتي السودان ومصر من مياه النيل.

أما إريتريا فقد نقلت إسرائيل الاهتمام إليها بعد الاستقلال بسبب موقعها المتميز بعد أن أصبحت إثيوبيا حبيسة عن البحر، وأصبحت المواني كلها في إريتريا، وبصورة عامة يمكن القول إن الموقع الاستراتيجي المهم لهذه الدول، حيث يطل بعضها على البحر الأحمر ذي الموقع الاستراتيجي المهم، ولكونه أهم

شريان لنقل البترول الخليجي إلى أوروبا والولايات المتحدة، ولكونه يشكل حلقة وصل بين المحيط الهندي والبحر المتوسط، كذلك لسيطرة إثيوبيا على ٨٥٪ من مصادر مياه النيل، وللموقع المهم لدول الغرب الأفريقي (إثيوبيا، الصومال، جيبوتي)، ومحازاته للممرات البحرية الاستراتيجية؛ كل هذه الأسباب جعلت إسرائيل تهتم بهذا الجانب.

والظروف الحالية والأهمية الاستراتيجية للقرن الأفريقي تجعل من الضروري على الدول العربية الاتجاه صوب أفريقيا وتعزيز التعاون العربي الأفريقي بما يضمن حقوق الطرفين في ظل نظام عالمي لا يحترم الضعيف، ولن تأتي القوة للعرب ولا للأفارقة إلا من خلال تعاون وثيق بين الطرفين والوقوف في خندق واحد.

الدور السوداني:

والسودان الذي يمثل إحدى دول القرن الأفريقي له دور عميق جدًا، وذلك بموقعه بين العالمين العربي والأفريقي، بل هو بوابة المنطقة العربية والأفريقية، هذا ما أكده الأستاذ عمر مهاجر حيث قال: نحن نؤمن أن للسودان دورًا محوريًا في صورة تنمية وتطوير وتعميق العلاقات العربية الأفريقية وإعطائها طابعًا «رساليًا»، ليس لطبيعة موقع السودان في الجغرافيا السياسية، وإنما لكون السودان ظل بوتقة تتفاعل فيها الثقافات العربية والأفريقية، وكان محصلة ذلك التفاعل الشخصية الثقافية السودانية بملامحها ورموزها الحالية.. ولكي يؤدي السودان تلك الوظيفة التاريخية فإن النخبة الوطنية مطالبة بأن تبذل جهدًا حقيقيًا لوقف التوترات والحروبات الداخلية، والعمل على بلورة مشروع حضاري نهضوي في شكل «كتلة تاريخية»، وتتمحور أهداف ومقاصد المشروع النهضوي الوطني (الكتلة التاريخية) في المرتكزات الآتية:

١ـ الوحدة الوطنية الطوعية بديلًا للجهويات والقبليات والعنصريات التي

تجد سندًا موضعيًا لها في ظل الأوضاع الإقليمية والدولية الراهنة.

٢ـ ديمقراطية تكون بديلًا للعسف والتسلط والقهر، وإحقاقًا لكرامة الإنسان وآدميته.

٣ـ عدالة اجتماعية تؤدي إلى قيام التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية البشرية وردم لفجوة النمو غير المتوازن.

٤ـ التنمية المستقلة بدلًا من التبعية، مع تصفية التخلف الاقتصادي في السودان.

٥ـ الاستقلالية الشاملة لحرية القرار والإرادة الوطنية في أبعاده السياسية والاقتصادية والثقافية.

بذلك التطور يمكن للسودان أن يؤدي دوره التاريخي والرسالي في بناء وتماسك مجتمعه الداخلي وتأسيس وحدته الداخلية وتماسك مكوناته وصناعة مشروعه الحضاري النهضوي الوطني المستقل، وهو مشروع إذا اكتملت حلقاته فإنه يمكِّن السودان في إطار إسناد عربي متكامل الملامح لإعداده في تطوير وتعميق العلاقات الأفريقية العربية[١].

(١) بدر الدين عبد الإمام – قراءة في ملف القرن الأفريقي ـ ألوان ـ العدد (٢٨٠٥) السبت ٢٥ ربيع الأول ١٤٢٥هـ الموافق ١٥ مايو ٢٠٠٤م – ص (٦).

تحقيق: علاقة الدين بالدولة

ظلت علاقة الدين بالدولة السودانية تتأرجح بين الحين والآخر في الأروقة السياسية، حتى أخذت طريقها إلى أجندة التمرد، وصارت أحد المحاور الرئيسة في كل جلسة مفاوضات أو حتى منابر نقاش، خاصة بين الجنوبيين الذين حملوا السلاح، وكادت أن تكون القشة التي قصمت ظهر بعير كل مفاوضات بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، وتناولت هذه القضية عبر استطلاع شمل ذوي الاختصاصات (عمداء كليات، رؤساء جمعيات إسلامية، ومثقفين، وتنفيذيين جنوبيين).

علاقة الدين بالدول ثابتة:

كانت أولى الجولات مع الدكتور إسماعيل محمد حنفي، عميد كلية الشريعة بجامعة أفريقيا العالمية، حيث قال: إن الشيء المعروف في أحكام الشريعة الإسلامية أن دولة الإسلام يجب أن تكون ذات أحكام موحَّدة، لا مجال للتشتيت والاختلاف فيها، وهي محكومة بالدستور الإسلامي، فعندما نضع علاقة الدين بالدولة ينبغي أن نضع في الاعتبار أن الدين لله عز وجل، وأن الله سبحانه وتعالى له الحكم، ولا مجال أن يتوزع الدين بين شيء لله وشيء لغير الله، ومن ثم فإن علاقة الدين بالدولة هي علاقة ثابتة وواضحة، تتناول كل جوانب الحياة في هذه الدولة وفي علاقة الفرد بالله سبحانه وتعالى، وعلاقة الفرد بالفرد، وعلاقة الدولة بالدول الأخرى، وما يتصل بالمعاملات والعبادات، وما يتصل بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والدين.

الإسلام عندنا ينظم حياة المجتمع كلها ولا يترك شيئًا منها، ومن ثم فعندما نقول بلد موحَّد ينبغي أن تعرف أن الدين نَظم أمور الدولة تنظيمًا كاملًا، وحتى هذه الدولة الموحدة إذا كان فيها أشخاص غير مسلمين فإن الدين الإسلامي نظم هذه العلاقة بصورة لا مجال فيها إلا لقول «القرآن دستور البلاد، دستور إسلامي قوامه الإسلام وسنة الرسول صلى الله عليه وسلم، وما أُخذ عن الخلفاء الراشدين»، فهذا يعد شرعًا كافيًا لنا، دستورًا قويًا يحكم حياة الناس بصورة واضحة، ومن ثم لا نقول دستورًا علمانيًا، وإلا كفرنا، ولا ينجينا أن نلجأ لله في الأحوال الشخصية، ثم نضع جزءًا من الأمور عند بشر.. هو دستور إسلامي، ينظم أحوال المسلمين وغير المسلمين، سواء أكان في الجنوب أو غيره، فإن الدولة منظمة على هذا الدستور بما يضمن لأهلها عدلًا واستقرارًا ورغدًا في العيش بما لا يجدونه في أي نظام آخر، فلا ينبغي أن ننخدع بما يُقال الدستور الإسلامي لا يخدم غير المسلمين، كما أن يكون النظام الديمقراطي البديل له الشورى، فإن الشورى تُعطي حتى غير المسلمين فرصة ليختاروا لهم قضاء، فالشورى هي شورى منضبطة، يمكن أن تكون لها آليات مناسبة تناسب أهل هذا الزمن، كل هذا منظم في الإسلام، ويمكن أن يكون لبعض المناطق التي فيها غالبية غير مسلمة تشريع يناسب أحوالهم وينظم حياتهم، ولكن كل هذا خاضع للدولة الواحدة، وهذا يمكن أن يُنظم في إطار بلد واحد يحكمه دستور إسلامي.

نظرية فصل الدين عن الدولة تحارب كل الأديان، ولكنها بصورة أكثر تحارب الإسلام، والمقصود بهذه النظرية أن الدين ليس له القدرة على سياسة الشعوب، ولكن الإسلام قادر على ذلك.. إن هذه النظرية العلمانية يفرضها المثقفون الذين يتحدثون باسم البقية رغم قلتهم والبقية صامتة، إن هذه الفئة التي تتكلم باسم الآخرين هم الذين يتبعون الكنيسة العالمية وفق مصالحهم، ولكنني أرى أن يكون الدستور غير علماني، ونسبة لأن الجنوب ليس مسيحيًا مائة بالمائة، ولكنه يعيش في مجموعات ما بين علماني ووثني، والثلثان مسلمون، فيمكن أن يكون لهم

تشريع يحفظ وحدة الدولة.

العلمانية فكرة جاءت من أوروبا:

ويقول الأستاذ أحمد محمد الجبراوي، المستشار بالمركز العام لجماعة أنصار السنة المحمدية: إن قضية الدين بالدولة «اللادينية» جاءتنا تأثرًا بالفكر الغربي المتفلت من قبضة الكنيسة التي استطاعت أن تنصلح مع الحياة في أوروبا، ومن ثم فإنها بالنسبة لنا لا تمثل شيئًا لأننا أمة تتصالح مع دينها، وديننا يربطنا بالحياة، فالفكرة الآن بالنسبة لنا خطًا في المقدمات والأسباب والدواعي، ومن ثم في المحصلة والنتائج.. ثم إن الغرب منشأ العلمانية لم يستطع أن يتخلى عن دينه، ودائمًا تجد الدين في علم الدولة ورعاية المليك والرئيس، نسبة للموازنات السياسية وفق المعطيات الدينية، فإذا كان هو في المنشأ بهذه المثابة، فلا غرو أن نكون نحن على أصولنا وثوابتنا.

إن الارتباط بالدين أساس لكل تشريع وقانون، تُراعى فيه قدرة الناس على التحمُّل تربيةً لهم وحملًا لهم وتدرجًا على هدي الدين، القاعدة الأساسية في كل أمر ونهي بالنسبة لغير المسلمين في البلدان، يعاملون بما استقر عليه العمل وفق اجتهادات علماء، فوضع الجنوب من الأفضل أن يكون التعامل معه كما جاء في الإسلام، لأنه الأفضل، ولأن الجنوب ليس واحدًا، وإنما أهل الجنوب ينتمون إلى عدة طوائف وأديان، والإسلام حاكم على كل الملك، فالإسلام يُراعي الحقوق والواجبات، ويراعي الخصوصيات بأكثر مما تراعيه الفرق الأخرى لبعضها بعضًا، وتتداول السلطة وفق تنظيرات أهل الغلبة السياسية، وهم ينصحون بأن يوازنوا بين ما يحملون من قيم، وما يعترض طريقهم من أخطار وتحديات، فالواجب هو البناء الاجتماعي السليم وإزالة عوامل انعدام الثقة داخل القطر، وفي تقديري أن النص على حالة الجنوب يعمِّق الشرخ الاجتماعي ويشحن الخلاف في المسيحية.

وبرؤية تاريخية قال الأستاذ مأمون ريال فاي، مدير إدارة التعليم بولاية جونقلي: إن علاقة الدين بالدولة ترجعنا إلى العهد السابق منذ ١٩٥٦م وإلى الثمانينيات، وكان السودان بطرفيه الشمالي والجنوبي لا توجد فيه قضية دينية، ولكن ظهرت القضية الدينية عندما أراد نميري تطبيق الشريعة الإسلامية، فظهر الجدل حول علاقة الدين بالدولة، وطغت الانشقاقات التي كان سببها والمحور الأساسي للحروب الأهلية بين الشمال والجنوب الظلم السياسي، وأيضًا المناطق المقفولة، فإذا أردنا أن نعيش في دولة موحدة وعادلة وفي مساواة، وأن يتحقق السلام، فلا بد أن نراعي ظروف الغالبية العظمى، ومطلوب أن تكون هناك حرية تامة، أي ديمقراطية ونعيش في ظل حكومة موحدة، فبهذه الأشياء نحقق السلام، حتى سورة الكافرون تقول {لَكُمْ دِينكُمْ وَلِيَ دِين}، فيجب بهذا أن تُحكم البلاد بالقانون بعيدًا عن الصراعات الدينية التي ظهرت، أي لا بد من وحدة القانون، فينبغي لنا بصفتنا سودانيين أن نتعامل مع عملية الديانات بشكل آخر، يجب أن يكون الدين ليس هو سبب الفرقة في البلاد، وأنا أرفض أن يكون الجنوب له خاصية في التشريع، وأرفض أن يكون هناك قانونان في البلاد، لأن هذا يخلق ازدواجية، كما يجب أن يجلس الجميع في طاولة واحدة حتى تنتهي هذه الدوامة وننعم بالسلام.

الدين عامل وحدة وتماسك

مولانا يوسف حسن محمد، مساعد الأمين العام لهيئة شؤون الأنصار، قال: إن الدين عامل وحدة وتماسك، وهو أقوى من الأسباب التي تجعل قلب المواطن الجنوبي يخفق لأخيه في الشمال لأنه يتخطى الجهوية واللونية والفوارق العرقية وكل ما يتسبب في تغذية العصيان، فمبادئ الدين تحض على الخُلق القويم وترد أصل البشر إلى أبوين؛ مما يقضي على التفرقة العنصرية، كما أنها تدعو إلى مراعاة الأُخوة الإنسانية والحقوق والواجبات المترتبة عليها، كذلك فالأديان

تـدعو إلى التسـامح، والإسـلام بصـفة خاصـة تقـوم الـدعوة فيـه عـلى «الحكمـة والموعظة الحسنة»، وينص صـراحة عـلى ألا إكـراه في الـدين حتـى إن لم يـتمكن الناس من الالتقاء على كلمة سـواء، فـإن التعامـل بيـنهم لا ينتهـي إلى الاسـتقصـاء والإقصاء ولكن ينتهى إلى تبادل الاعتراف والاحترام لاعتقـاد كـل طـرف بقاعـدة «لكم دينكم ولي دين».

من كل ما سبق يتضح لنا أن الدين لا يسبب الانفصال والتباعد بين الناس، بل العكس هو الصحيح، أما علمانية الدستور فهذا أمر لا وجود لـه في واقـع الحيـاة، فحتى البلاد التي يظن البعض أنها تنـتهج نهجًـا علمانيًـا تظهـر عقائـدها في رمـوز دولتها، والكثير من البلدان الغربية تضع الصليب على أعلامها، وأمريكا تكتب على عملتها «توكلنا على الله»، ولذلك يكون الطبيعي أن يتأثر الفرد في تفكيره وفيما يأتي وما يفعل وما يكره بمعتقده الديني حتى وإن كان الدين دينًا وضـعيًا.. وبـالنظر إلى تعدد الأديان فالمتوقع أن يلتقي الجميع عـلى مبـادئ الإسـلام ولـن يزيـد عليهـا، والأمر يحتاج إلى مراعاة الخصوصـيات باجتهـاد جديـد يأخـذ حقيقـة المواطنـة وعهدها غير المكتوب في الحسبان، وليس هناك ضرورة لأي مـن الوضـعين، بـل يمكن أن يُكتفَى بكلمة «الشورى»، ولكنها الحد الأدنى الذي يلتقي عليه الجميع، وبالنظر إلى المساواة إنسانيًا ووطنيًا بين المواطنين فإن النظام الانتخابي النيابي مع مراعاة تمكين كل الأقليـات مـن الاشـتراك في الجهـاز التشـريعي بشـكل يكـون الأمثل، على أن تكون الانتخابات حرة ونزيهة؛ فلا تزوير ولا إكراه ولا ترغيب ولا ترهيب.. هذا المنهج يحقق التداول السلمي للسـلطة، ويصـنع الوحـدة الوطنيـة والتقدم في كل المجالات[١].

(١) صحيفة القوات المسلحة – السبت ١٨ شوال ١٤٢٣هـ الموافق ٢١ ديسمبر ٢٠٠٢م، ص١٢.

تحقيق: حق تقرير المصير

عوامل جغرافية وتاريخية وثقافية واقتصادية جعلت من الوحدة في السودان أمرًا استراتيجيًا لا يحق للقوى الإقليمية أو الدولية المساس به، ناهيك عن القوى المتصارعة في الجنوب أو الحكومات.

وإن كانت الحرب في الجنوب فرضت على القائمين على أمر السودان ظروفًا استثنائية أو على فئة من أبناء الجنوب أن تطالب بحق تقرير المصير، فإن ذلك لا يعدو أن يكون ردة فعل لتراكمات الحياة التي خلّفها الاستعمار في السودان حتى الآن. والحديث عن تقرير المصير لا يمكن أن تضعه الأمزجة الشخصية بسبب ما خلفته الحرب على الحياة في الشمال أو الجنوب، ولا يمكن أن نتجاهل حقائق التاريخ في الصراع الدائر الآن والعوامل الداخلية والخارجية، ومن ثم فدرجة التعقيد الذي يواجهه أمر التفاوض يكمن في غياب حقيقة العوامل والآثار، وللإجابة عن «حق تقرير المصير» واستجداء الحقائق كانت إفادة مجموعة من الخبراء والسياسيين والاستراتيجيين بعيدًا عن المزايدات السياسية بين طرفي الحكومة والحركة الشعبية.

الانفصال لا يوقف الحرب

الأستاذ عبد الرسول النور، رئيس قطاع الجنوب بحزب الأمة القومي، قال: إن الحركة الشعبية تمثل رأيًا مهمًا في الصراع السياسي في السودان، ولكنها لا تمثل الرأي الوحيد؛ فهناك الساحة السياسية الجنوبية وبها قوى سياسية وعسكرية كثيرة، وأيضًا هناك أغلبية صامتة، ولكن الحركة الشعبية، نسبة لموقفها العسكري

والدبلوماسي والمالي، تمثل أكبر الكتل وأقواها مقارنة بهذا الزخم، فإذا حدث الانفصال دون تدابير متفق عليها فإنه تقوم في السودان دولتان متحاربتان متحديتان، ولن يوقف انفصال الجنوب الحرب، وإنما تولد حروبًا أخرى في مناطق الالتماس وتغير طريقة الحرب إلى حرب عصابات ضد الدولة الجنوبية والشمالية، وتشنها عليها القبائل التي تحد الدولة الوليدة الانفصالية مثل ميليشيات التبوسا في كبوتيا، والمورليه في البيبور، والدادينكة في شقدوم، والشلك والنوير في شمال وشرق أعالي النيل؛ ولذلك يجب أن يكون قبل الاستفتاء نظام ديمقراطي تعددي شرعي، وفترة انتقالية تعمل على إعادة الثقة وترتيب الأوضاع وردم الهوة وبناء الجسور المادية والمعنوية حسب اتفاق أسمرة للقضايا المصيرية، ويقترع جميع الموقِّعين إلى جانب الوحدة، والاستفتاء لن يكون عرقيًا، فالجنوب ليس عرقًا وإنما جهة، ويشمل حق تقرير المصير كل الذين يعيشون في الجنوب ويتأثرون سلبًا وإيجابًا بظروفه، وفي اعتقادي أنه إذا سارت الترتيبات على حسب الأسس الموضوعة فسيقترع معظم أهل الجنوب إلى جانب الوحدة الطوعية القائمة على أساس المشاورة والعدالة، وعلى أساس أن المواطنة هي أساس الحقوق والواجبات الدستورية والمشاركة العادلة في الثروة والتنمية المتوازنة، فإن إحساس الجنوبيين بالظلم من الشمال يأتي من عدم الاستقرار السياسي في البلاد وقمع الأنظمة الشمولية لهم، وبهذا قد تضرر كثير من أبناء السودان، خاصة المناطق الأقل تنمية.

الوحدة أمان.. والانفصال حقيقي

ونسبة لحساسية الوحدة والانفصال وتعقداتهما وتراكماتهما والشوائب العالقة بهما، أجلى عنهم الغموض الأستاذ علي حسن المحامي، الأمين العام لهيئة محاميِّ دارفور قائلًا: ليس في اعتقادي فحسب، بل من حيث الواقع، فالحركة الشعبية تمثل الجنوب، فهي الآن تتحدث عن كل قضايا ومشكلات السودان، اتفقنا مع

الحركة أم لم نتفق، في ظل الاستقطاب الشديد المطروح والموجه من قبل نظام الإنقاذ وفتح خيارات الحزب نحو خيار الانفصال، ليس أمام الجنوبيين سوى الانفصال كخيار استراتيجي حقيقي، مضيفًا أن الحديث عن الوحدة هو أمان لأن الوحدة الماثلة الآن وحدة صورية غير صالحة لتلبية طموحات أهل الجنوب، والقيادات الجنوبية التي تتحدث عن الوحدة فقط هي تلك التي ترى الوحدة من خلال منظورها لمواقعها في السلطة، ولا مجال للحديث عن مناخ، بل الأفضل عن ضمانات حقيقية حتى يأتي الاستفتاء بنتائج مقبولة لأطرافه، فالاستفتاء دون ضمانات موثّقة يكون عبارة عن باب للصرف الكبير وإخراج النتائج المعدة سلفًا، وذلك ما سيزيد من الانتقاص في الثقة المتذبذبة أصلًا بين أهل الشمال والجنوب، كما أن هذه الضمانات التي نتحدث عنها تتمثل في إيجاد مظلة دولية تشرف على عملية إجراء الاستفتاء وفق الضوابط المتفق عليها بين الأطراف المعنية بالاستفتاء، والجنوبيون من خلال شعاراتهم المدفوعة ومنابرهم الثقافية والسياسية والاجتماعية اتفقوا على أن رغبتهم هي الانفصال، وإذا جرى الاستفتاء فلا شك الأرجح أن خيار الجنوبيين سيكون الانفصال لا الوحدة.

وأضاف: ليس للجنوبيين فحسب، بل كثير من مناطق السودان الطرفية يقع عليها ظلم فادح من المركز، هذا الظلم أفرز غبنًا حقيقيًا للإخوة الجنوبيين، وكانت من نتائجه هذه الحرب التي تمثل امتدادًا لحروبات سابقة.. إن الأوضاع الحالية رهينة لعقلية سيطرة المركز على أقاليم السودان الطرفية بفهم لا ينسجم مع قواعد الأحزاب والمساواة والعدالة، ونظرة التبعية والتهميش التي أدت إلى هيمنة ثقافة الاستعلاء، وإذا لم ينتبه المركز لهذا الواقع الحزين فلا شك فإن هذا الظلم سيولد ظلامات كثيرة، وستزداد المشكلات بما قد يفرز أحداثًا جديدة غير صوت أهل الجنوب، ونخشى ألا تجد أمامها من خيار سوى خيار البندقية!

***

خطوة إلى الخلف

بهذا ابتدر حديثه الدكتور تاج الدين العالم، عضو لجنة الملتقى التحضيري للوفاق الوطني، قائلًا: إن كل القوى السياسية والشعبية الجنوبية يُحق لها أن تفاوض بحق تقرير المصير وتطالب بذلك، وأنا أعتقد أن حتى قرنق مع وحدة السودان[1]، وأن أي تمزيق لوحدة السودان فيه إضعاف وخطوة إلى الوراء، والذي ناضل من أجله كثيرًا، وعلى المستوى الداخلي أبناء المناطق الملتهبة ومناطق الالتماس أكثر الناس تضررًا من عملية الانفصال، وسيدفعون الثمن غاليًا بحكم نشاط أهلنا وتركيبتهم الاجتماعية، ولا أظن أن الإخوة الجنوبيين حريصون على الانفصال، وإنما قضيتهم هي قضية اختلال في ميزان العدالة والتنمية والخدمات والتوزيع العادل للسلطة والثروة، وغبن موروث من كل الحقب التي تعاقبت على السودان حتى الآن، وعليه فإن القضية هي قضية تصحيح لمسار السياسة السودانية، ولا شك أن هناك مناطق أخرى تعاني من نفس الظلم السياسي والاقتصادي، ولكنها آثرت الخيار السلمي لنيْل حقوقها بدلًا عن الخيار المسلح الذي تعده تناولًا خاطئًا للقضية، فنأمل أن ينعدل المسار وألا نصل إلى خيار حمل السلاح، ونتمنى أن يسود العدل كل جهات السودان، فالكل يعاني من الاختلال، وإذا انتصر المظلوم على الظالم دون أريحية فإن العواقب ستكون وخيمة ومدمرة لكل النسيج الاجتماعي في الوطن، وهناك شرق وغرب ووسط يجب أن يحدد - وأن يقدر - أما الشمال فإن هناك شمالًا جغرافيًا وشمالًا معنويًا، فالظلم هو ظلم الأنظمة الحاكمة.

***

(١) د.جون قرنق دي مابيور (١٩٤٥ : ٢٠٠٥) زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان والنائب الأول السابق لرئيس الجمهورية في السودان قبل الانفصال ورئيس حكومة جنوب السودان، وكان حديث الدكتور تاج الدين العالم في أثناء حياته.

الكونفدرالية بديلاً للانفصال

ظل الانفصال مطروحًا بقوة في حق تقرير المصير، وهذا هو رغبة الجنوبيين بطرفيهم، الشعب والنخب التي تقود الجماعات المسلحة التي تحارب الدولة السودانية منذ ١٩٥٤م، فهل يمكن أن تكون «الكونفدرالية» بديلًا عن الانفصال إذا لم تكن الوحدة اختيارية؟

هذا التساؤل ردَّت عليه الدكتورة فائزة حسن طه، مدير قسم التقرير الاستراتيجي لمركز الدراسات الاستراتيجية قائلة: ليس لدينا إحصاءات لمعرفة عدد الجنوبيين الذين يوافقون أُطروحات الحركة الشعبية، ولكن الحركة تمثل رقمًا صحيحًا في قضية الجنوب لا يمكن الاستهانة به، وأما إذا انفصل الجنوب سلميًا وبالتراضي بين الطرفين الشمال والجنوب، ستكون دولة غير معادية، أما إذا انفصل بطريقة قسرية فتنشأ دولة معادية في الجنوب، وسيكون هناك صراع حول حدود الدولة الوليدة، وهذا سيعتمد على موقف الحركات أو الأقاليم المهمشة إذا كانت ستعد نفسها جزءًا من الحركة، ولكن أعتقد أن حدود ١٩٥٦م هي الحدود الجنوبية، كما يجب أن تسود عملية الاستفتاء على تقرير المصير بأن يتاح الأمر للجميع لأنها مرحلة مصيرية، ويجب أن يكون الناس مستعدين لكل الاحتمالات، سواء أكان انفصالًا أم وحدة، ويجب أولًا أن تتم معاهدة سلام وعدم اعتداء إذا نشأت دولة منفصلة في الجنوب، وأن تلتزم الدولتان بالمواثيق الدولية، وأن يكون الاستفتاء على الوحدة الطوعية الكونفدرالية والانفصال، ولكن الكونفدرالية يمكن أن تكون خطوة متقدمة نحو الانفصال أو العودة إلى الوحدة، ولهذا يجب أن يُعطى ذلك حظًا من الاهتمام وتسليط الضوء على إيجابيات الوحدة.

أعتقد أن هناك ظلمًا فعلًا قد وقع على الجنوبيين، إما بحسن الظن وإما بسوء التقدير لحساسية الصراع، لأن المطالب الجنوبية تتركز في قضايا تمس كرامة

الإنسان الذي كرَّمه الله من حيث الاعتراف بالتنوُّع وحق السيادة، وفي رأيي أن عدم الاستجابة بالسرعة المطلوبة لهذه القضايا أدى إلى تعقيد.

دور الاستعمار في عدم الاستقرار:

تجلَّت عظمة الدول المتقدمة في الاتحاد والتناصر، وتلاشت فيها الحدود والقوانين المقيِّدة للعبور، والتحم فيها الاقتصاد والعُملة الواحدة، لا العكس في العالم الثالث الذي ما فتئ أن تتجدد انفطاراته الأخرى!

الدكتور عوض الكرسني، الخبير الاستراتيجي وأستاذ العلوم السياسية بجامعة الخرطوم قال: جنوب السودان كما هو واضح وجلي من تشكيلاته الاجتماعية التي درسها علماء الاجتماع في العشرينيات من القرن الماضي اتسم بوجود أكثر من تنظيم اجتماعي وفقًا لدرجة تطور المجموعة المعنية، ولكنه عمومًا يمتاز بأن معظم مجموعته استقرت إلى المملكه التاريخية والتجربة التاريخية عميقة الجذور في العمل المجتمعي، والجنوب كان منطقة هجرات من وسط وجنوب وغرب وجنوب شرق القارة، خاصة بعد القرن السادس عشر، وهذه الهجرات اندفعت شمالًا ولم يوقفها إلا قيام سلطنة سنار المركزية.

كل هذا كي أصل إلى أن الجنوب الجغرافي لا يُشكل جسرًا له خصوصيته، وإنما هو امتداد في تشكيلاته الاجتماعية لمجموعة «اللادولة» التي أوقفت تجارة الرقيق وتوغل البيض في أفريقيا من عوامل تطورها الذاتي، وذلك لا توجد دولة في الجنوب أو مقومات دولة، وإنما أعراق تتجه إلى التشرذم وفقًا لمصالحها وقضية الرعي أو الزراعة، مضيفًا أن الاستعمار البريطاني المصري من خلال قفل هذه المناطق ومناطق غيرها حافظ على تشرذم أهل الجنوب في مرحلة ردة الفعل عند بداية الحكم الذاتي في نهاية الأربعينيات، ولم يستطع أن يُشكل حركة سياسة تمتد عبر الجنوب، فحركات العصيان المسلحة والأحزاب الجنوبية هي تعبير عن سيادة قبيلة معينة، والحركات التي انفصلت عنها تعبير عن قبائل وإثنيات أخرى،

فلذلك الحركة الشعبية لا تُمثل الجنوب أو رأي أهله، ولقد قلت سابقًا إن الجنوب لا يملك مقومات القومية بمعناها الكلاسيكي الذي قامت عليه الدولة الحديثة في أوروبا، ومن ثم دولة ما بعد الاستعمار في العالم الثالث، والحديث عن ذاتية للجنوب يتم دائمًا من خلال نفي الآخر الشمالي، والعامل الوحيد هو النظرة إلى الشمال إلى الخارج، ولكن توجد مقومات داخلية، وما يحتاج إليه الجنوب هو ثورة اقتصادية واجتماعية وتنموية تنقل إنسانه إلى مصاف العملية الإنتاجية.

عملية السوق هي بداية الاستقرار وليس مشاريع التقسيم أو الانفصال؛ إذ إن جزءًا كبيرًا من مشكلة الجنوب يعود إلى إرث الاستعمار البريطاني المصري، بجانب حالة عدم الاستقرار التي تعيشه دول وسط وخاصرة أفريقيا منذ استقلالها في مطلع الستينيات، فالإرث الاستعماري وعدم الاستقرار السياسي في المنطقة هو الذي يولِّد حركة في المنطقة تحاول أن تبني شعارات الدولة، متناسية أن مجتمعاتها متشرذمة، وما زالت تعيش في مرحلة اللادولة، وأن مصالح هذه المجتمعات في الشمال، حيث تنعم بالاستقرار نتيجة لعوامل جذب التاريخ، فلذلك الحديث عن الانفصال لا يعد نوعًا من مطالب أهل الجنوب.

وأضاف أن الجنوب لا يملك مقومات الدولة، وأن الزخم الحالي هو نتيجة لواقع مخططات الاستعمار الجديد، فلذلك فإن حق تقرير المصير الذي قبلته الحكومة والمعارضة الشمالية والحركة الشعبية وأطراف جنوبية أخرى، والذي أصبح قيدًا دستوريًا؛ لا يمثل حقيقة مطامح أهل الجنوب البسطاء.. صحيح إن حق تقرير المصير لا يعني الانفصال، وقد يعني إيجاد صيغة جديدة للتعايش في الدولة الإقليمية السودانية.

وأضاف الدكتور الكرسني قائلًا: السودان ورث الاستعمار البريطاني المصري لتلحق به أوروبا اليوم وقد اكتملت اقتصادياتها وتباينت مصالحها، وهذه الأزمة الإقليمية الموروثة ربما تكون في صيغة الفيدرالية (الاتحاد المركزي) السبيل

لإصلاحها، والانفصال يعني استمرار حالة التشرذم وعدم الاستقرار المستمر منذ الستينيات.

ووصف الكرسني أوروبا بأنها لا ترفض الانفصال؛ لأن قيام دول جديدة في أوروبا (تفكك الاتحاد السوفيتي أو يوغسلافيا وغيرها) لا يمس المصالح، وإنما الانفصالية الجديدة يتم احتواؤها بسهولة (التشيك وسلوفاكيا)، أو عن طريق التدخل العسكري لتهدئة الوضع كما هو حادث الآن في البلقان، ولكنها مرحلة مؤقتة لأوروبا، ولكن قيام دولة في حاضرة أفريقيا يعني استمرار حالة عدم الاستقرار، وإذا رأت القوى السياسية المتصارعة في السودان أن تقرير المصير قيد دستوري فإن هذا الاستفتاء يجب أن يأتي تعبيرًا عن أهل الجنوب البسطاء، وبعد أن تصمت المدافع وتتم معالجة آثار الحرب وقيام التنمية، وهذا الأمر يحتاج إلى عقدين من الزمان لكي يقول أهل الجنوب كلمتهم، وفي تصوري أن عملية الوصول إلى السلام عملية معقدة وطويلة، وهي تختلف عن مطالب المعارضة الشمالية، كما أعتقد أن النظام الرئاسي والحكم الاتحادي المركزي يشكلان أرضية طيبة للمفاوضات، فالنظام الرئاسي في السودان سيولِّد رغبة شعبية في تجاوز التحالفات الحزبية التي كانت سببًا من أسباب الاستقرار السياسي، فرئيس الجمهورية منتخب بنسبة ٥١٪، وهي نسبة لا يحصل عليها حزب منفرد في الانتخابات، ولذلك فرئاسة الجمهورية ضمان للوفاق والإجماع والمشاركة العادلة، بجانب ذلك فإن النظام الاتحادي المركزي الفيدرالي يتيح المشاركة السياسية ويتيح للأعراق المختلفة النمو والانصهار دون اللجوء للقسر، ولذلك الحديث عن الانفصال لا يخدم إلا مصالح الاستعمار الجديد أو أدواته.

المحصلة:

ظلت قضية حق تقرير المصير لدى الأوساط السودانية قضية ذات شأن، فالبعض يتحدث عنها كمراوغة سياسية، ولكنها وجدت روحها وطفت إلى

السطح السياسي في البلاد حتى بلغ أمر دمجها في الدستور.

كما أنها أضحت محورًا مهمًا في كل حوار أو تفاوض بين القوى السياسية السودانية المتصارعة، سواء أكانت الأحزاب السودانية المعارضة والقوى الجنوبية الأخرى، أو بين الحكومة والقوى الجنوبية.

ولأهمية الأمر أجرينا استطلاعًا حتى نجلي الغبار عما تلتهب به الساحة السياسية، خاصة في الفترة الأخيرة، فحملنا أوراقنا وتوجهنا إلى بعض المختصين في هذا المجال.

وبقدر ما قابلنا البعض بالترحيب، بقدر ذلك وأكثر رفض البعض، وتحجج بعدة أسباب، حتى أبناء الجنوب اعتذر جُلهم عن الإدلاء بآرائهم، خاصة وقد تحصلت بأن حق تقرير المصير هو طرح سياسي أكثر من كونه قناعة شعبية للمواطن الجنوبي، وإن إقحامه في كل تفاوض آخر بمطالب الجنوبيين وهو في حقيقة أمره يعود إلى ضعف المفاوض، مضيفين أن حق المواطنة في التعايش هو أمر يحجبهم عن الظلم الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، كما أوضح لي أحد السياسيين الجنوبيين، قائلًا: حق تقرير المصير يعني ظلم المركز لأبناء الجنوب، قبلنا ذلك أم أبينا، فإن حق تقرير المصير أمر مهم، خاصة أن القناعة التامة لهذه الفئة حاملة السلاح راسخة بمطالبة حق تقرير المصير لعدة أسباب منها أنهم فقدوا الثقة في جدية الشمال، ثم بلغ الأمر ذروته عندهم.

كما أن أجندة قادة الحرب من الجنوبيين ارتبطت بأجندة خارجية، مضيفًا أن هناك عدة عوامل جعلت من تقرير المصير أمرًا صعبًا، خاصة إنه من أماني المطالبين به من أبناء تلك المناطق.

أولًا- الاستعمار عجز عن فصل الجنوب إبان فترة توليه أمر البلاد.

ثانيًا- الوحدة يراها الخبراء أمرًا استراتيجيًا لأن غالبية دعاة الانفصال ليس

لديهم قوى شعبية كبيرة، ولكنهم يمثلون قوى سياسية كبيرة.

ثالثًا- في الجنوب عدد كبير من السكان لم يحملوا السلاح، وهم يمثلون الغالبية العظمى الصامتة، وبعد كل هذا فهناك مثل شعبي عربي يقول «الموية بتشيل الغطاس»، ولكن يبدر سؤال مهم جدًا للغاية، هل يُرجح المواطن الجنوبي الصامت كفة الوحدة، أم تسوقه الحركة الشعبية والحركة الإسلامية في السودان إلى كفة الانفصال؟ فالأيام حُبلى بذلك[1]!

(١) بدر الدين عبدالله الإمام - حق تقرير المصير - «الوفاق» عدد الإثنين ١٤ جمادى الآخرة سنة ١٤٢٢هـ الموافق ٣ سبتمبر ٢٠٠١م - ص٥.

الثلاثاء ١٥ جمادى الثانية ١٤٢٢هـ الموافق ٤ سبتمبر ٢٠٠١م.

تحقيق وقف إطلاق النار

شغلت الساحة السياسية لفترات طويلة التقاطعات التي أحدثتها المبادرة المشتركة الليبية المصرية، ورغم التأييد الرسمي والشعبي للمبادرة، فإن هناك عدة ملاحظات وتحفظات داخل الأوساط السياسية والحكومية، وداخل حركة التمرد، حول تنفيذ بنود المبادرة.

كان أكبر تحدٍّ أمام المبادرة المشتركة كيفية استيعاب حركة التمرد داخل هذه المبادرة، ويراهن العديد من المراقبين بأن فشل أو نجاح المبادرة المشتركة رهين باستيعابها لحركة التمرد، وبذلك يضع العديد من المحللين علامات استفهام حتى بعد موافقة أطراف النزاع، ويرى البعض في هذا السياق أن المبادرة فرصة أخيرة للطرفين قبل فرض واقع جديد وجدولة الأولويات في المنطقة من قبل القوى الخارجية، ومن ثم الحث على أن المخرج إلى الوفاق الوطني يتم عبر تأييد المبادرة المشتركة رغم تحفظات بعض الأطراف على عدم دمج المبادرتين الليبية المصرية مع الإنقاذ.

وعلامات الاستفهام التي طرحتها حركة التمرد من خلال النقاط الأربع جاءت نتيجة لعدم وجود ضمانات من خلال المبادرة المشتركة، ومن ثم فإن استمرارها في القتال قد ينشر هذا الاتجاه من الشروط على الجانب الآخر، وتأييد الحكومة للوقف الفوري لإطلاق النار دون شروط للتفاوض مع الحركة إذا كانت اقتراحات الجانبين حول وقف إطلاق النار والضمانات والشروط مرضية، خاصة أن في أذهاننا سيكولوجية الدكتور جون قرنق في تعامله مع القوى السياسية منذ عام ١٩٨٣م وحتى هذا الاستطلاع، مما يثبت هذه الشروط والضمانات من

خلال طرح وقف إطلاق النار بين الحكومة وحركة التمرد.

فماذا قالوا عن ذلك؟

تهيئة مناخ:

الدكتور علي حسن تاج الدين، عضو رأس الدولة السابق والقيادي البارز بحزب الأمة القومي، قال: إن وقف إطلاق النار يؤدي إلى تهيئة المناخ، كما أنه خطوة أساسية عند بدء الحوار، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى سلام، وأيضًا له أسس ومبادئ متعارف عليها، ويتم بموجب ذلك اتفاق كل الأطراف المتنازعة، موضحًا أن جانب الضمانات هو إجراء الحوار في أجواء مهيأة لوقف الحرب والانتقال إلى الحرية والديمقراطية.

وأردف قائلًا: الاتفاق الشامل لا يمكن في ظل الحرب، ونحن من خلال الاتصالات بكل الأطراف المعنية ندعو إلى وقف إطلاق النار وتهيئة المناخ للتفاوض؛ إذ لا بد من التزام الطرفين بالمناشدة الدولية في هذا الخصوص، ومن ثم فهناك ضرورة لممارسة الضغط، كما على الدول الداعمة للأجندة الحربية الالتزام بوقف جميع مساعداتها لحركة التمرد، وهذا لا يتأتى إلا من خلال حرص الحكومة مع الأطراف المعنية وإعادة علاقتها معها؛ مما ينعكس إيجابًا على الجنوب.

الشعب يتوق لوقف النار:

الحاج مضوي محمد أحمد، نائب رئيس الحزب الاتحادي، الذي طلب أن يتكلم بإيجاز، ثم جلس وقال: الشعب السوداني بأجمعه تواق لوقف إطلاق النار باستثناء دعاة الحرب من الإرهاب، ووقف إطلاق النار يتم بشروط من جانب الطرفين المتحاربين لكي يجد كل منهما الطمأنينة والثقة وضمان الكلمة الواحدة، هذه مستلزمات وقف إطلاق النار، أما رفض حركة التمرد لوقف إطلاق النار

فربما لأن لديها شكوك حول القرار، ومن حقها أن تطمئن.

جدية الحكومة:

الأستاذ أجاك دوك أجاك، نائب دائرة الجنوب بحزب الأمة القومي، قال: أولًا أنا أريد أن أُعطي نبذة عن قطاع الجنوب بحزب الأمة، فالهدف من قيام القطاع هو إحياء حزب الأمة بجنوب البلاد، وهو يهتم بالجوانب التي تساعد على إعادة الثقة بين أبناء الوطن الواحد.

وأضاف: أنا سوف أتحدث عن وقف إطلاق النار من منطلق رؤية الحزب، ففي أجندتنا أن وقف إطلاق النار مبرمج وله آليات تُثبت مصداقية الحكومة والذين يحملون السلاح على حد سواء والقوى السياسية الداخلية، أما الذين يحملون السلاح فلهم رؤية لوقف إطلاق النار، وأيضًا الحكومة لها رؤيتها، وفي نهاية المطاف فإن رغبة جميع القوى السياسية وحاملة السلاح والحكومة في الوفاق والسلام هي الفاصل على ذلك، ولكن إذا نظرت الأطراف المتنازعة إلى هذه الحرب ستجد أن ما فعلته من أضرار أكثر مما قدمته من سلام، وعليه فإن عدم وقف إطلاق النار يعني استمرار النزيف السوداني إلى ما لا نهاية، مضيفًا أن عدم موافقة القوى الحاملة السلاح إلى نداءات السلام المتكررة يُعطي جانبًا سالبًا لحركة قرنق على وجه التحديد، فقد أعمت المعونات الغربية التي لها أجندة حقيقية في إشعال الحرب قادة الحركة الشعبية، وجعلتها لا تزال تحمل السلاح.

وأضاف أيضًا: هناك ضمانات قُدمت من الدولة خاصة على الإطار الإقليمي فإنها كافية ليستجيب الجميع لنداءات السلام، أضف إلى ذلك أن ضمانات وقف إطلاق النار تكمن في جدية الحكومة والقوى الحاملة السلاح؛ لأن في اتفاقية أديس أبابا توجد جدية أدت إلى وقف إطلاق النار، أما وقف إطلاق النار المشروط فهو على كل حال مرفوض، موضحًا أنه يجب أن يبدأ وقف إطلاق النار لأن الوضع في جنوب السودان لا يحتمل المراوغة، خاصة الحكومة التي عليها أن

تسعى بكل السبل إلى وقف إطلاق النار وذلك بمعاونة التجمع[1] والقوى السياسية الأخرى.

الضمانات الدولية ضرورة:

وقال اللواء معتصم عبد الوهاب، الخبير الاستراتيجي بالأكاديمية العسكرية العليا: الطريق هو الذي يؤدي إلى وفاق وسلام شريطة أن تسلكه كل الأطراف المتخاصمة حتى نهايته، وأي طريق لا بد للسالك أن يدرك هدفه حتى ينتهي إليه في نهايته، أما إذا توقف مثلًا في منتصفه أو في ثلثه الأول أو الأخير، فإنه سوف لن يدرك الهدف، ومن ثم تنهار المبادرات ويحيا ضجيج الانفجارات ودوي السلاح.

وأضاف: الاتفاقيات والمبادرات التي تصدر من أي جهة أو جهات تكون بالضرورة ملزمة أخلاقيًا للأطراف المعنية التي قبلتها، خاصة إذا كانت برعاية دول لها وزنها الإقليمي أو كانت برعاية منظمة إقليمية أو دولية، بعد أن كانت المبادرات من قبل لا تعدو أن تكون مناورات يقصد بها أي من أطراف النزاع الالتفاف حول الهدف أو نوعًا من المزايدة أو التكتيك الذي يندرج في فن التفاوض الذي أصبح في الآونة الأخيرة عِلمًا يُدرس في الجامعات والمعاهد العليا، مضيفًا أنه لا بد من وقف إطلاق النار الشامل أولًا وذلك لإظهار حُسن النوايا وإذابة الجليد المتراكم من عدم الثقة المتبادل.

ضرورة التفاوض:

الأستاذ سلمان قادم آدم فضل، مدير قسم البحوث بمركز الدراسات الاستراتيجية، قال: وقف إطلاق النار وحده لا يؤدي إلى وفاق أو سلام، ولكنه شرط ضروري لازم للتفاوض الذي يؤدي إلى سلام، ولا بد أن تكون هناك جدية

(١) يقصد بالتجمع تحالف قوى المعارضة السودانية.

من جميع الأطراف حتى لا يكون وقف إطلاق النار فرصة لالتقاط الأنفاس وتمهيدًا لهجوم جديد، وقد سبق أن أعلنت الحكومة وقف إطلاق النار من جانب واحد، واتخذت حركة التمرد ذلك فرصة لتصعيد الحملات العسكرية.

وأضاف: ولكن على أي حال فإن وقف إطلاق النار في إطار المبادرة سيشهد بإذن الله الطريق إلى الجلوس على طاولة الحوار، أو يمكّن لدولة المبادرة أن تُشكل رقابة إقليمية، فضمن نفاذ هذا البند أن تشترط الحركة الشعبية لوقف إطلاق النار بعد الاتفاق السياسي الشامل، ما يُبعد شكوكها في جدية الحكومة، وتستخدم عائدات النفط في تحرير موقفها العسكري في مسارح العمليات، وبمقتضى ذلك فهي تنظر إلى وقف إطلاق النار على أنه مجرد فرصة أكبر للحكومة لتحسين وضعها القتالي، وهو سبب ربط الحركة لوقف إطلاق النار بالحل السياسي الشامل.. مضيفًا أن هناك تفسيرًا آخر وهو أن الحركة لا تريد وقف إطلاق النار، وأنها تعتقد أن تحفظات التجمع وتحفظات الحكومة حيال ورقة المبادرة المشتركة، كافية لنسف المبادرة، ومن ثم سوف لن يكون هناك وقف لإطلاق النار، ومن ثم سوف لن يكون هناك حل سياسي شامل، وبالتالي لن يكون هناك وقف لإطلاق النار، وهذا ما تريده الحكومة.

حاشية:

ظلت قضية وقف إطلاق النار تشغل الساحة السياسية، مما جعلها أمرًا يتطلب الوقوف عنده، خاصة بين الأطراف المتنازعة وأصحاب المبادرات التي طرحت لحل المشكل السوداني، وقد تضمن وقف إطلاق النار في شروط المبادرة المشتركة المحور الأول، مما أوجد الثقة بين المثقفين الجنوبيين، واليوم تنادي الأطراف المتنازعة بوقف إطلاق النار، وذلك جاء من جانب الحكومة التي صار من سماتها في كل محفل، خاصة بينها وبين كل معارضة تحمل السلاح، أن تنادي بوقف إطلاق النار، إلا أن الدكتور جون قرنق كان يرفض في هذه المرة، ويطلب

أن يكون وقف إطلاق النار شرطًا أساسيًا لا يكون إلا بعد الحل السياسي الشامل، الأمر الذي أحرج الخرطوم كثيرًا، رغم هذا تظل قضية وقف إطلاق النار أمرًا مهمًا للغاية خاصة بين أطراف النزاع، وفي الآونة الأخيرة فإن وقف إطلاق النار مطلوب لكل الجوانب المتصارعة والمتضررة لتتنفس الصعداء، وتُدرك معنى السلام، كما أنها تنتظر الاستقرار لتفتح الأبواب الموصدة أمام التنمية وتجف المُقل[١].

(١) بدر الدين عبدالله الإمام : صحيفة القوات المسلحة.

حوارات وتحقيقات في الشؤون السودانية

حوار الأستاذ حامد محمد علي تورين

الأحداث السياسية لا تنتظر حتى ترفع الأقلام أو تجف الصحف، إنها تتجدد كل صباح، وتحمل الساحة السياسية في السودان الجديد المتجدد والمثير، ولا تجد من يأخذك إلى بر الأمان، ولو كان في محيط التفاؤل داخل السودان آمال كبيرة ورؤى مستقبلية تحمل معها أشواق الملايين.

الحديث عن المرحلة السياسية السابقة ومرحلة «الإنقاذ» يحمل الكثير، بالإضافة إلى المؤتمر الوطني، الكيان السياسي العريض الذي يتعرض لعواصف عاتية لم تنفع معها كل المبادرات الداخلية والخارجية، حتى أصبح الانشقاق سمة الحديث في المؤتمر الجامع لأهله، فأصبح الحديث عن المستقبل وعن العلاقة الشرعية التي تجمع أصحاب البيت الواحد، وأحداث كثيرة يظل السؤال عنها واجب أي شخص، ولأن الحديث والإجابة لا يمكن أن نستقيهما من أي مصدر أو أي شخص، ولأن الحقيقة لا يمكن تصورها إلا من أصحابها؛ حملنا الصراع إلى ميدان الأستاذ حامد محمد علي تورين، القيادي بالمؤتمرالوطني ومؤسس تنظيم القوى السودانية المتحدة، فإلى الحوار:

- **يا أستاذ، هلا حدثتنا عن تجربتك داخل الحركة الإسلامية؟**

ـ أولًا أنا لست عضوًا في الحركة الإسلامية، ولكني عضو منظم، وكان هناك الاتجاه الإسلامي، وكنت أتعاون معه عندما كنت طالبًا بالمرحلة الثانوية، بعد

الانتفاضة[1] انقسمت الجبهة الشعبية إلى يسار ويمين، ثم اقتراح إنشاء «حماة السودان»، وهو تعبير عن قوى اليمين، وكنا نحضر اجتماعاتها باعتبار أنها قوى ساعية لتوحيد قوى اليمين، وهي تجربة ثانية.. أما التجربة الثالثة فهي مع «الإنقاذ» بعد ١٩٨٩م، لم أتقلَّد مناصب دستورية في الفترات السابقة لسبب، وهو أنني لم أكن مقتنعًا، وأنا أعتبر نفسي من مؤسسي حزب المؤتمر الوطني.

- **إذن باعتبارك من مؤسسي المؤتمر، كيف تشخص الأزمة الحالية؟**

ـ المؤتمر الوطني هو نتاج لمؤتمر الحوار الوطني الذي دعت له ثورة الإنقاذ الوطني عام ١٩٩١م، ويقوم على المنهج الذي خطته الثورة حينما عقدت مؤتمرًا جمعت فيه كل القوى السياسية، وتجسد رأي القوى السياسية لقيام المشروع، والمشروع الذي خرج من مؤتمر الحوار الوطني فيه ثلاثة أشياء: الشريعة، الفيدرالية، المؤتمر الوطني.. واعتبر المؤتمر أن التجربة السودانية السابقة فشلت، كذلك فالمؤتمر الوطني تنظيم قائم يستوعب تلك السلبيات، فعيَّن في البداية حسن حمدين الذي أبلى بلاءً حسنًا، ثم غازي، ثم الدكتور الترابي.. ومسيرة المؤتمر الوطني في البداية كانت واحدة، لكن «الإنقاذ» لديها مشروع يهدف إلى توحيد السودانيين، كما أن لديها مشروعًا حضاريًا.. والحقيقة عندما نسَّقت نظرية تجميع القوى بدأت المشكلات؛ وذلك عندما أرادت جماعة أن تنشط على حساب جماعة أخرى داخل التنظيم، وأشك أن المؤتمر الوطني نجح في احتواء الأزمة في صراع الاعتداء على حقوق الآخرين واهتزاز المصداقية، ونحن عندما تعاملنا مع المؤتمر الوطني تعاملنا بثقة السودانيين.

---

(١) يقصد بها انتفاضة أبريل ١٩٨٥ حينما خرجت الجماهير في كثير من أرجاء السودان مطالبين بإنهاء حكم نميري في ٢٧ مارس ١٩٨٥، وكان النميري آنذاك في الولايات المتحدة للعلاج، وانحاز الجيش بقيادة وزير الدفاع ورئيس الأركان سوار الذهب للشعب في السادس من أبريل، وحكم لمدة عام لفترة انتقالية سلم بعدها الحكم طواعية بعد انتخابات حرة جاءت بحكومة الصادق المهدي المنتخبة في عام ١٩٨٦م.

• هناك من يعتقد أن قبول النقد الذاتي يعد واحدًا من المشكلات التي تعمق الأزمة؟

ـ تأكيدًا لحديثي السابق، أعتقد أن السبب هو وجود فصيل يحاول السيطرة على الفصيل الآخر، بصرف النظر عن رؤية الآخرين.

• إذن ما الحل وأنت ما زلت تحتفظ بعضوية هيئة الشورى؟

ـ بكل أسف لا يوجد أي حل، والحل الوحيد هو حل المؤتمر الوطني؛ لأن الأزمة أزمة ثقة، يعني «إمساك بإحسان أو فراق بمعروف»، ونحن بصفتنا مؤسسين نفكر في هذا الأمر، ويجب أن نجتمع ونقرر في هذا الشأن.

• ولكن ألم تفكر في القواعد التي تأسس عليها المؤتمر عندما تريد تفكيك المؤتمر إلى أحزاب صغيرة؟

ـ أنا أقول إننا نفكر بطريقة جادة؛ لأن المؤتمر الوطني الذي أسسناه دخل في خلافات وانشقاقات قد تُشكل خطرًا على البلد، إذن فمن السليم إذا أرادت قوى أن تؤسس لكيان مستقل أن تؤسس أو تأتلف مع غيرها، وتختار الطريقة التي تريدها، نحن قررنا أن نعمل تنظيمًا باسم «قوى السودان المتحدة»، تكون فكرته واضحة.

• الأزمة الأخيرة ولّدت العديد من الاقتراحات، وهناك من يرى ضرورة إعادة الحركة الإسلامية، فهل ترى أن الحركة الإسلامية في حاجة إلى إعادة تكوين؟

ـ نعم، بالضرورة تحتاج إلى إعادة تكوين؛ لأن هناك من خرجوا منها وآخرون دخلوها، وهناك ظروف سياسية كثيرة من حولها تتطلب إعادة تنظيم نفسها، وأنا أعتقد لفائدة الحركة الإسلامية في المراحل المقبلة أن تتعامل بالطريقة المكتوبة، فلا توجد قوى سياسية تدرك ما حولها، وأنا أعتقد أن التجربة مفيدة جدًا مع، ويجب ألا نيأس من فشل التجربة، فهذا أقل الأضرار.

• هناك من يعتقد ألا منتصر أو مهزوم في أزمة المؤتمر الوطني باعتبار القوى السياسية والاقتصادية موزعة بالتعادل، ما رأيك في هذا الطرح؟

- في عالم السياسة النصر والهزيمة ليس بالشيء المؤكد، فالنصر يمكن أن يكون مؤقتًا والهزيمة كذلك، فإذا نظرنا إلى تقييم النصر أو الهزيمة من ناحية الهدف، أعتقد أن الخلافات أقل من الهدف، وبالخلافات والأزمة الحالية يُفقد الهدف ولا منتصر.

• الحكومة ترى أن إجراء انتخابات مبكرة ضرورة لحسم الكثير من القضايا.. ما رأيك؟

- ليس هناك ضرورة لإجراء انتخابات مبكرة، وليس لها أولوية، وأعتقد أن الساحة السياسية غير مهيأة، وإذا حصل أي اتفاق بين القوى السياسية يُتفق على أن الفترة الانتقالية تكون برئاسة البشير لأن القوى السياسية تحتاج إلى إعادة ترتيب لأحزابها وقوتها، ولهذا تحتاج إلى فترة انتقالية كي تستعد لأي انتخابات مقبلة.

• اسمح لي الآن أن أعود بك قليلًا إلى الوراء، وأسأل بشكل مباشر: لماذا خرجت من المؤتمر الوطني وأسست قوى السودان المتحدة؟

- للاستقلال والتخلُّص من الحكومة.

• في ظل المجلس الوطني السابق كنت تتحدث بأفكار حول المناطق المهمشة، بينما يتهمك البعض الآن بأنك وراء الكتاب الأسود، ما رأيك في هذا الاتهام وما ردك عليه؟

- سبق أن قلت رأيي في ندوة جامعة أم درمان الإسلامية، الكتاب الأسود طرح أسئلة مهمة جدًا وإحصاءات دللت على وجود تهميش لمناطق بعينها، المفروض الآن أن تشغل الحكومة تلك المناطق وأن تهتم بها، والقضية التي أثارها الكتاب الأسود هي قضية عدالة، وهذا الهجوم المحموم على الكتاب غير مبرر، فالقضية

ليست وليدة اليوم، وإنما منذ الاستقلال وحتى اليوم.

• إذن ألا تعتقد أن توقيت الإخراج يُثير الشك في نوايا الكتاب؟

- التوقيت ليس القضية، السؤال هل هناك موضوع أم لا؟ إن كان هناك موضوع، فالتوقيت صحيح، ويجب الآن أن ننظر بموضوعية في محتويات الكتاب، والإجابة عن الأسئلة التي احتواها، هل هناك عدل أم لا؟

• وماذا تريد أن تقول من خلال قوى السودان المتحدة؟

- أريد قول ثلاثة أشياء مختصرة: أولًا- الفكرة الأساسية فكرة الوحدة، هناك أشخاص خارج السياسة السودانية منذ ٤٤ عامًا، وبشكل عام يحب أن نتحد، خاصة أن الخلافات التي بيننا خلافات مفتعلة وتكتيكية يجب تجاوزها، كما يجب أن تتكتل هذه القوى وتشارك في مصير السودان.. ثانيًا- إن السياسة السودانية بأطروحاتها التي أمامنا جربت وفشلت، ومن ثم فأي عمل سياسي يجب أن يغير الشيء المطروح الآن، ويكون على أساس أن قوى السودان المتحدة مستقلة بطرحها وبرأيها على الشيء الدائر الآن بالساحة، وإذا تعاملنا نتعامل بندية.

ثالثًا- أقول لأبناء هذه القوى من المثقفين والقيادات، إن الدور السابق غير مجدٍ، مجرد «سمسرة»، ولا بد من دور إيجابي.

• ولكنك تنادي بهذه الفكرة في وقت متأخر جدًا.

- حتى الآن أنا موجود ولم أقدم استقالتي، ولكني سوف أقدمها، فربما أكون سبقت الحوادث قليلًا، ولكني حتى الآن أحتفظ بعضويتي في هيئة الشورى.

• وهل كان تنظيم قوى السودان المتحدة فكرة مسبقة أم وليدة أزمة المؤتمر؟

- بل هو فكرة قديمة جدًا، في «الانتفاضة» كتبت مقالًا عن السياسة السودانية، وأن الأطروحات التي قُدمت عام ١٩٨٥م معظمها غير حقيقية.. نحن نحتاج إلى

جماهير مخلصة لقضيتها ومتفهمة للعمل الذي تقوم به الآن، من الأسباب الرئيسة أن الأطروحات السياسية الموجودة منذ أربعين سنة لم تلبِّ الطموحات الشعبية، فلا بد من طرح جديد يرتبط بمصالح المواطنين.

الدليل الثاني التجربة، فكل الناس جاءت لتكرر تجارب غير صالحة للسودان، ويبقى بالضرورة أن تظهر قوى بسيطة جدًا، وإذا السياسة لم ترتبط بمصالح الوطن لا ينبغي أن نقول إنها سياسة.

• هل تريد بهذا الطرح الرد على اتهامكم بالعنصرية؟ وما ردك من خلال تنظيم قوى السودان المتحدة؟

ـ أقول لك إذا تمعنت في الذين يكتبون عن العنصرية لوجدت أن حديثك عن العنصريين ينطلق من لا شيء، فأنا أزعم أن السودان ليس به عنصرية، فقد اختلطت فيه قبائل كثيرة جدًا، وأنت إذا نظرت إلى «الشمالية» لوجدت فيها بطون كثيرة مختلفة، كذلك دارفور، قبائل كثيرة مختلفة اختلطت مع بعضها، لا يمكن أن تكون هناك عنصرية، يكفي أن نقول «نحن سودانيون»، هي صفة كافية.

• ولكن حتى الآن يُطلب منك اسم القبيلة في الأوراق الثبوتية؟

ـ هذا شغل إنجليز، استخدموا قانون مارشال الذي استجلبوه من نيجيريا، وهو يؤدي إلى تقوية زعماء العشائر وإعطائهم سلطات قوية جدًا، وهذا يعمل على تكريس القبلية، وهذا النظام بالنسبة لهم غير مكلف، طبعًا هناك نظام قبلي كبير في السودان، والجنسية والأوراق الرسمية كان من المفروض أن تكون ليست قضية، فـ«لكل أجل كتاب»، وكل فكرة تولد ثم تنضج، وهناك ظروف لقيامها وإعلامها.

• هل تنزلون الانتخابات المقبلة؟

ـ سوف ننزل أي انتخابات، الآن هناك فكرة حل المحليات، نحن سوف ننزل انتخابات المحليات في الخرطوم وفي كل الولايات، ونأمل أن تقف معنا جماهيرنا.

• الحديث الدائر عن الوفاق والسلام أخذ حيزًا كبيرًا في الساحة السياسية، ودخلت فيه الكثير من المبادرات الداخلية والخارجية، ما رأيك؟

ـ الوفاق ضرورة لأن النقيض له هو الخصام، والخصام يهدد طاقتنا وجهدنا وأرواحنا، وأفضل للسودان توفير تلك الجهود في أحسن صيغة، وهي الوفاق، وأنا في رأيي أختلف عن كل الأطروحات، أعتقد أن الوفاق في السودان يجب أن يكون بين سوداني وسوداني؛ لأن المبادرات من ورائها أجندة ومشكلات كثيرة، قد تصل إلى بعض النتائج، ولكن أيضًا لن توصلنا إلى نتائج نهائية، ولكن عندما نجلس بوصفنا سودانيين بالتأكيد نصل إلى صيغة أفضل واتفاق، لأننا نريد للسودان أن يكون من أحسن البلاد.

• ولكن مشكلة السودان لا تنفصل عن الإطار الخارجي، أي عن الجيران باعتبار المشكلة لها أبعاد خارجية، لهذا جاءت المبادرات.

ـ أعتقد أن مبادرة «الإنقاذ» لعبة أمريكية غربية، وهي مرتبطة بأجندة لها علاقة بالنظام العالمي والحكومة الأمريكية التي لها رأي في حكومة السودان، فهناك حقائق كثيرة غير مرئية للناس، وأنا أشك في مبادرة «الإنقاذ» أن تصل إلى نتيجة، وإذا استمرت سوف تكون مدخلًا لتمزيق السودان.

أما المبادرة الليبية المصرية التي رفضتها وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك، هي مبادرة طيبة، ولكن القوى الاستعمارية لا تريد أن تحقق هذه المبادرة أي نجاح باعتبار وجود ليبيا ومصر، فأي نجاح قد يؤدي إلى تكامل بين الأطراف الثلاثة (السودان ومصر وليبيا)، وهي تشكل بذلك قوى إقليمية، وهذا ما تخشاه الولايات المتحدة، وفي اعتقادي أن المبادرة المصرية أفضل من مبادرة الإنقاذ، ولكن الأفضل أن تقوم مبادرة سودانية.

• ولكن الحكومة قدمت عدة مبادرات سودانية مائة بالمائة، وهي اتفاقية

الخرطوم للسلام، على الرغم من ذلك فشلت باعتبارات القضية لها أبعاد خارجية، ما رأيك؟

ـ أعتقد أن اتفاقية الخرطوم ليست نموذجًا لنتحدث عنها؛ لأنها «خرجت من غرف مغلقة»، وهذه الاتفاقية ليس بها اتفاق كامل، لهذا فشلت.. نريد اتفاقية تلبي طموحات كل الأطراف، وهناك نماذج مثل اتفاقية «جوبا».

• فرانسيس دينق وبونا ملوال وإدوار لينو لا يرون أن أسباب الحرب ظروف تاريخية فرضها الاستعمار، إنما هناك عوامل أخرى مثل محاولة إضفاء الثقافة الإسلامية العربية على الجنوب، وعدم المساواة في المناصب العليا بالدولة.. ما رأيك في هذا الحديث؟

ـ الحقيقة أنه إذا تم العدل في السودان انتهت إشكالية الجنوب، ولا بد من العدالة الاجتماعية والاقتصادية، بل جميع قضايا السودان[١].

حوار: مولانا عبد المحمود أبّوه الأمين العام لهيئة شؤون الأنصار

ليس مصادفة أن نجري هذا الحوار، لأننا في هذا الوقت بالذات تجول في أذهاننا أسئلة كثيرة قد تتبلور أحيانًا إلى نتائج من خلال معطيات الواقع الماثل أمامنا، ولكن ليس من الضروري أن كل ما نصل إليه من نهايات صواب، بحكم الاستثناءات التي نحصل عليها، فالساحة مملوءة بالحقيقة والوهم والخيال، ولا يمكن في هذا الموضوع أن يحقق الحق إلا من خلال مصادره، أو كما نقول نحن أهل الصحافة «خبر موثّق» بمعنى مؤكد، لذا ذهبنا نحمل أسئلة تجول في خاطر الإنسان العادي وذلك لأن الإجابة من مصدر مؤكد وموثوق به.

مولانا عبد المحمود أبوه، أمين هيئة شؤون الأنصار والخطيب البارع اللاذع،

(١) بدر الدين عبد الله الإمام وصلاح مختار- حوار الأستاذ حامد محمد علي تورين ، الشارع السياسي- الإثنين التاسع من جمادى الأولى ١٤٢٢هـ-٣٠ يوليو ٢٠٠١ (ص) ٧.

والقيادي بحزب الأمة، التقينا به لأننا ندرك أن الساحة السياسية مقبلة على الوفاق ولم الشمل، وبحكم الوطنية والقومية ندرك أن الآراء تتعارض ثم تتلاقى ثم تنسجم ثم تأتلق لتحقق الوحدة الوطنية.. إنها أمنية تستجلي حقائقها من خلال وجود عواملها.

• **ما دلالات عودة الحزب في عملية «تفلحون»[1]؟**

ـ عودة حزب الأمة إلى الداخل تعني أن الحزب ليس جامدًا، وإنما يقرأ الأحداث قراءة صحيحة ويتعامل معها وفق مقتضياتها، فعندما قررت قيادة حزب الأمة الهجرة كان لذلك أسباب كثيرة، منها انعدام فرص العمل السياسي في الداخل، وهذا يعد عاملًا رئيسًا، وأيضًا عندما قرر العودة كان ذلك استجابة لمتطلبات المرحلة، فالمناخ الداخلي تحسَّن، وأصبح هناك هامش حرية يمكن الاستفادة منه في العمل السياسي، وما بين الهجرة والعودة حدثت تحولات كبيرة داخلية إقليمية ودولية، ففي الداخل أصبح هناك اعتراف بالآخر واستعداد للحوار معه وصولًا إلى الأهداف الوطنية العامة، كما استجاب النظام لكل الأطروحات التي ظل يطرحها حزب الأمة، وهي الديمقراطية التعددية والمواطنة كأساس

(١) عملية «تفلحون»: هي الاسم الذي يطلق على عملية عودة الصادق المهدي للسودان بعد جولة خارجية امتدت ٤ سنوات قضاها بين معارضة النظام ومفاوضته، وعاد للقيام بالتعبئة الشعبية والتنظيم الحزبي والتفاوض مع النظام والاستمرار في الاتصالات الدبلوماسية، وبالفعل دخل البلاد في ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٠ وأدار دفة الحوار مع النظام فكان التراضي الوطني والأجندة الوطنية وغيرها.

أما عملية «تهتدون» فهي ما يطلق على هجرة الصادق المهدي السرية إلى إريتريا وذلك في ٩ ديسمبر ١٩٩٦ بعد العديد من التحقيقات المطولة والاعتقالات المتوالية التي تعرض لها بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤، ثم اعتقال «المائة يوم ويوم» من مايو إلى سبتمبر ١٩٩٥، وكذلك تعرضه لتهديدات السلطة واستمرار متابعته الأمنية اللصيقة، ليتسلل إلى إريتريا ويلتحق بالمعارضة السودانية بالخارج، ويبدأ أكبر حملة دبلوماسية وسياسية شهدتها تلك المعارضة منذ تكوينها.

للحقوق والواجبات والاعتراف بالقصور والاستعداد لتجاوزه والجدية في تحقيق السلام وإحداث تحول ديمقراطي، على الأقل هناك استجابة على الأساس النظري، فحزب الأمة بنقله للنشاط إلى داخل السودان يؤكد فاعلية هذا الحزب وتجدده، وأنه موجود في الساحة، وحجم الاستقبال ونوعه وخطاب رئيس الحزب فور وصوله، كل هذه المعاني تؤكد أن حزب الأمة دخل الألفية الثالثة بوعي واستعداد تامين.

• يربط بعض السياسيين بين عودة حزب الأمة في عهد الإنقاذ وعودة الحزب في عهد نميري، ما الفارق بينهما؟

ـ عودة حزب الأمة بعد المصالحة الوطنية سنة ١٩٧٧م وعودته في عام ٢٠٠٠م تؤكد أن الحزب يغلِّب المصلحة الوطنية على أي اعتبار آخر، ففي عهد مايو كوَّن حزب الأمة بالتحالف مع الاتحاديين والإخوان المسلمين والجبهة الوطنية، ونفذت تلك الجبهة انتفاضة ١٩٧٦م، وكانت القوة في الأساس هي قوة حزب الأمة، فالفصائل الأخرى كانت مشاركتها رمزية لا تتجاوز الثلاثين شخصًا، وذلك بسبب أن حزب الأمة هو المتضرر الأول من قيام نظام مايو، وتعرض لعدوان آثم في أبا وود نوباوي، واستشهد إمام الأنصار.. في تلك الظروف، لذلك قرر حزب الأمة وكيان الأنصار الهجرة كرد العدوان، وبعد ١٩٧٦م انعدمت فرص العمل في الخارج وأصبح النظام مستعدًا للمصالحة، ووافقت جميع فصائل المعارضة على ذلك، وعندما جاءت ساعة العودة اعتذر بعضهم لأسباب مرضية، فما كان أمام حزب الأمة، وهو المكوِّن الأساسي للجبهة الوطنية، إلا أن يمضي في تنفيذ ما اتفق عليه، فكانت العودة التي فتحت الطريق أمام النشاط السياسي والنقابي الذي أدى إلى الانتفاضة المباركة في رجب - أبريل ١٩٨٦م، فالعودة في الحالتين كانت استجابة لنداء الوطن، وقفل الباب أمام التدخل الأجنبي المُضر.

• عملية «تفلحون» وغيرها من المسميات، ما فلسفتها؟

- تكوين حزب الأمة نفسه قام على أساس تجاوز الكيانات الضيقة إلى مفهوم الأمة الواسع، وهو حزب يوفق بين الماضي والحاضر، بين الأصالة والمعاصرة، وهو حزب لديه منطلقات فكرية يستند إليها في كل مواقفه وبرامجه وتطلعاته، والمؤسس الأول لحزب الأمة هو الذي قال: «لا شيع ولا طوائف ولا أحزاب، ديننا الإسلام ووطننا السودان».

إن اسم حزب الأمة نفسه جاء من الآية الكريمة: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ ﴾ ، و«تهتدون» تعني أنك تنشر الهداية لك وللآخرين، وهي مأخوذة من قوله تعالى: ﴿ وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟ ۚ وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾ ، و«تفلحون» تعني أنك بهذا القرار قد أفلحت واتخذت ما يحقق الفلاح لك وللوطن، وهي مأخوذة من قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱصْبِرُوا۟ وَصَابِرُوا۟ وَرَابِطُوا۟ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ ، وطبعًا ديننا حافل بالمعاني التي نسترشد بها في حياتنا، ولكن الناس هجروا دينهم وذهبوا يبحثون عن مصادر أخرى، ولذلك ضلوا وأضلوا.

• التجمع يقول إن انسلاخ حزب الأمة من التجمع لا يؤثر في التجمع، إذن ماذا أضاف حزب الأمة للتجمع؟

- كل مراقب يعرف حجم الزخم الذي ناله التجمع بخروج السيد الصادق المهدي من السودان، فتصدرت أخبار السودان منذ خروجه معظم أجهزة الإعلام العالمية، ووجدت القضية السودانية اهتمامًا عالميًا، كما برز نشاط التجمع في خلال الأعوام ٩٧/ ٩٨ / ١٩٩٩م بصورة واضحة لكل مراقب وبالقدر نفسه الذي استفاد منه، والآن أصبح التجمع يتعامل بردود الأفعال لما يفعله حزب

الأمة.. إن النشاط السياسي الحقيقي يكون من القواعد، وقواعد الأحزاب موجودة في السودان وليس خارجه، فحزب الأمة الآن مع قواعده يعيش آلامها ويعمل على تحقيق تطلعاتها على أساس واقعي وليس بناء على أحلام بعيدة المنال، والحراك السياسي مرتبط بالجماهير، فوجود الجماهير والبرامج والقيادة عوامل تساعد على تحقيق النجاح بصورة أكبر.

• يتهم البعض الأحزاب السياسية التقليدية بأنها تفتقر للديمقراطية، ويؤكد ذلك حجم الانشقاقات.. ما رأيك؟

ـ ما الديمقراطية؟ الديمقراطية هي أن يكون هناك عدة خيارات تُطرح بصورة حرة، ويحسم الخيار المطلوب بواسطة الأغلبية، وهذا ما يحدث الآن داخل أحزابنا الكبيرة، فكل القرارات والمواقف تصدر بواسطة الأغلبية، وطبيعي جدًا أن تكون داخل الحزب آراء مختلفة، أما الحديث عن وجود انشقاقات فبالنسبة لحزب الأمة لا يوجد انشقاق، وإنما هناك اجتهاد متعدد، ولكن المنطلق واحد والهدف واحد، وقد يختلف الناس حول الوسائل، وهذا الاختلاف لا يعد انشقاقًا، فالحقيقة الكاملة لا يملكها إلا الله، وقد وزعها على عباده بنسب متفاوتة ليتكاملوا حتى وهم يتصارعون.. إن وجود العدد الكبير من الشباب والمثقفين والقوى الحديثة داخل أحزابنا يرد على أي ادعاء بأن هناك عدم ديمقراطية داخل هذه الأحزاب.

• فشل الصادق المهدي في عملية «تهتدون» بالمعارضة وخسر الرهان، ألا تعتقد أن حزب الأمة إذا وجد كرسي المعارضة لما فكر في عملية «تفلحون»؟

ـ من قال إن الصادق المهدي فشل في عملية تهتدون؟ إن النجاح الذي تحقق يُرى بالعين المجردة، فالانفراج السياسي حدث بعد «تهتدون»، والحريات ترسخت بعد «تهتدون»، وانشقاق النظام الحاكم حدث بعد «تهتدون»، وما بين «تهتدون» و«تفلحون» إنجازات ونجاحات يُدركها كل من يعمل بالعمل العام..

أما الحديث عن كرسي المعارضة فالصادق المهدي لم يكن يومًا من الأيام متطلعًا لهذا الموقع، فهو متربع بالفعل على قلوب الجماهير، وعطاؤه أكبر من أي مسميات، وعملية «تفلحون» جاءت نتيجة لقراءة صحيحة للواقع السياسي ولم تأته عفو الخاطر.

• كيف يتم التعامل مع جيش الأمة بعد عودتهم من المعارضة؟

- لا شك أن هناك ترتيبات قد تمت بين قيادة جيش الأمة والحكومة لمعالجة مثل هذا الأمر.

• كيف تُفسر عملية الاعتداء على أحد قيادات الحزب من أعضاء داخل الحزب؟

- شيء طبيعي أن يكون في المجتمع شواذ، فعمر بن الخطاب قُتل وهو في الصلاة، قتله أحد الموالي الذين أحسن إليهم، وعلي بن أبي طالب قتله أحد المسلمين، والخليفة عثمان قُتل في بيته من مجموعة من المسلمين فيهم أبناء صحابة.

والصحيح هو أن تعمل كل القوى السياسية لإخراج بلادنا من دوامة والعنف المعتاد الذي يؤكد مثل هذه الظواهر السالبة التي تتناقض مع التسامح الذي عُرف به السودان.

• على الرغم من أن حزب الأمة وقَّع اتفاقية نداء الوطن مع الحكومة فإنه قاطع الملتقى التحضيري، بماذا تبرر ذلك؟ وما دوافع مقاطعة الملتقى؟

- حزب الأمة أصدر بيانًا شرح فيه الأسباب التي دعته للمقاطعة.

• ما موقف حزب الأمة من الحل الأمريكي المقترح لأزمة الحكم في السودان؟ وكيف توفِق بين قول الصادق ذات يوم إن الشعب السوداني يقبل بأي

حلول خارجية إذا لم تتوصل السودانية إلى وفاق وطني؟

ـ موقف حزب الأمة واضح، وهو أن الحل بيد السودانيين، ويرحب بكل المبادرات التي تدعم إرادة السودانيين وهو يعمل على إنجاح المبادرة المشتركة.

• حزب الأمة سجل خطوات تصب لصالح تحالف مستقبلي بين المؤتمر الوطني الحاكم وحزب الأمة، وفي ذات الوقت يصرح قادة حزب الأمة بأنهم ضد أي تحالفات ثنائية، أليس هذا تناقضًا؟

ـ حزب الأمة لديه برنامج وطني، وكل من يتفق معه على هذا البرنامج سيتعاون معه.

• التحول السلمي نحو الديمقراطية في السودان أن ترى أن هذا الأمر مجرد أحلام بعيدة عن أرض الواقع ومعطيات الأحداث؟

ـ لو استسلمنا إلى الواقع لما حققنا الاستقلال الأول ولا الاستقلال الثاني، ولما وصلنا إلى ما نحن فيه الآن.. إن الإنسان الفاعل هو الذي يُحدث التغيير، فسيدنا محمد صلى اللّه عليه وسلم دعا قومه إلى الإسلام، وأول من عارضه كان عمه، وفي النهاية انتشر الإسلام في كل الدنيا، إلا أن «الله لا يغير ما بقوم حتى ما يغيروا ما بأنفسهم»، وما أضيق الأمر لولا فسحة الأمل!

• هناك كتاب أسود، ومؤخرًا الملف الأسود، ما دوافع كل هذه المنشورات؟ وما تفسيركم لها؟

ـ ما أسهل أن تشتم، وما أسهل أن تدَّعي، ولذلك قال القرآن: {يايها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قومًا بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين}، لقد تجاوزنا الجهوية والقبلية والعنصرية منذ القرن الماضي عندما قامت الدعوة المهدية، فأي محاولة للرجوع إلى تلك المفاهيم البالية معزولة، فالإنسان قد تطور إلى عصر العولمة.

• **مداخلة.. لقد أشار الملف الأسود إلى مؤسسة بعينها.**

ـ طبيعي جدًا أن تُثار الشكوك حول حزب فاعل هو الوحيد المتربع الآن على الساحة، ولكن التوجيه الصحيح هو {قُل هَاتُوا بُرهَانَكُم إنْ كُنتُم صَادِقِينَ}.

الإرث التاريخي لحزب الأمة رغم التجارب السابقة، فإنه لم يستفد منه بدليل تعدد الخلافات ومحاولات المصالحة الجزئية.. حزب الأمة هو الأول في الساحة من حيث الكم والكيف والنشاط والبرامج والقبول، فكيف لم يستفد من التجارب؟ وعلى أي حال هذه الادعاءات تحسمها صناديق الانتخابات الحرة النزيهة.

• **على الرغم من أن حزبكم وقَّع «نداء الوطن» مع الحكومة فإنه لم يشارك في الانتخابات المقبلة، ما سبب الابتعاد؟**

ـ هذه الانتخابات سابقة لأوانها، فالأولوية الآن للحل السياسي الشامل[(١)].

(١) بدر الدين عبدالله الإمام - حوار عبد المحمود أبوه - القوات المسلحة - السبت ٢٧ رمضان ١٤٢١هـ الموافق ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٠م ـ ص ٤.

تحقيق: عزل القوى السياسية

المتتبع للأحداث الداخلية خلال الأعوام الماضية، يلاحظ النشاط السياسي الدائب من خلال منظوماتنا الاجتماعية والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني،على الرغم من عاصفة الحروب الأهلية المشتعلة في البلاد.

والسودان يمثل الضلع الأساسي في القارة السمراء، وعضو مهم في الوطن العربي؛ مما أعطاه اهتمامًا دوليًا لاتجاه مسيرته السياسية والدور المحوري له تجاه القضايا العربية والأفريقية.

كما أن حالة التحالفات بين المؤسسات الحزبية في ذروتها، خاصة بين الأحزاب المعارضة والحكومة والحركات المسلحة، كل ذلك يفرض التساؤل الآتي: هل هذه التحالفات سوف تُشكل خريطة سياسية أخرى؟

باستقراء مستقبلنا السياسي يتبادر إلى الذهن تساؤلات: هل تستطيع القوى السياسية أن تُسقط الحكومة في الانتخابات المقبلة؟ وهل أحزاب الأمة والاتحادي والشيوعي ما زالت محافظة على الديناميكية الشعبية حتى تراهن عليها؟ وهل حالة الانشقاقات التي مرت بها الأحزاب لها صدى في عدم مشاركتها ومحاولة إقصاء القوى السياسية الوطنية وعزلها عن اتفاق السلام؟ هل أثر ذلك في القوى الوطنية أم في حكومة الوحدة الوطنية؟ وما نتائج ذلك سلبًا وإيجابًا؟ استصحبت هذه المداخلات وفتحت ملف القوى الحزبية ورؤيتها للانتخابات المقبلة.

قبل البدء:

قبل البدء والتوغل والإجابة عن هذه المداخلة، لا بد أن نقف على اتفاقية

السلام في الجنوب، وماهيتها، وأين تكمن أهميتها..

الانفرادية والسلطة لم تحل إشكالاتنا الراهنة

بوقار وهدوء أدلى بإفادة محاورنا الأستاذ عمر مهاجر، الخبير بمركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، قائلًا: القوى السياسية اتفقت مع الحكومة على اتفاق نيفاشا[1] الذي وُقِّع بين الحكومة والحركة الشعبية، وواضح أن في المشهد السياسي بعد اتفاق نيفاشا حدث إجماع وطني كبير على الاتفاقية التي أنهت حالة الحرب المدمرة، وأتفق أن التوافق الذي حصل يعطي انطباعًا جميلًا عن الأحزاب السودانية، وحرص القوى السياسية على تهيئة وتوليد الاستقرار في الوطن، إلا أننا نلاحظ أن اتفاقية نيفاشا مؤسسة على عدة مرتكزات أبرزها قاعدة تقسيم السلطة التي منحت المؤتمر الوطني ٥٢٪ من حكم البلاد والحركة الشعبية ٣٢٪ في الشمال، بينما استحوذت الحركة الشعبية على نصيب الجنوب بمستوى يقارن الهيمنة، موضحًا أن بعض القوى السياسية الشمالية، التجمع، التحالف الديمقراطي، أحزاب الأمة، المنقسم، يوساب، فإن ما يوضح أن هذه الخريطة منحت القسم الأكبر من السلطة إلى طرفي اتفاق نيفاشا؛ وذلك ناجم عن طبيعة الاتفاقية التي تمت بين قاعدة فريقين أساسيين (دوري ممتاز وأقل ودوري عام)!

وأضاف الأستاذ مهاجر: كان من المؤمل أن يسعى طرفا الاتفاقية إلى استيعاب القوى السياسية الأخرى في حوارات الاتفاقية لتأسيس منهجية جديدة على العمل السياسي تقوم على قاعدة الإجماع والتوافق الذي يستوعب قضية إنهاء الحرب، فهذا هو النمط الجديد من الفكر السياسي الذي يتعامل بكفاءة واقتدار مع الجذور التاريخية لأزمة التطور السياسي الموروثة منذ الاستقلال، وهي أزمة نمت

---

(١) اتفاق نيفاشا: هو اتفاقية السلام الشامل التي أوقفت أطول حرب أهلية في أفريقيا، ووقعتها الحكومة السودانية بقيادة حزب المؤتمر الوطني الذي يتزعمه الرئيس السوداني عمر البشير مع الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون قرنق.

وترعرعت بتداعيات سالبة في إطار التداعيات السياسية والاجتماعية، ومستوى بناء وحدة وطنية راسخة ومستقرة تضم في جوانحها كل الأطياف بمنهجها المؤمل على قاعدة الديمقراطية والتنمية المرتجاة، كما أن الأمر صار على خلاف ذلك، حيث صارت الاتفاقية في منحى ثنائي بين الشريكين الأساسيين والقوى السياسية الأخرى التي شاركت بهامش محدود فيما استدعى على التسمية بحكومة الوحدة الوطنية.

وأوضح «مهاجر» أن المتابع للظروف التاريخية التي رافقت إنشاء الحركة الحزبية السودانية، وخاصة شقها التقليدي، يلاحظ أن تلك الأحزاب لم تتأسس منذ البداية على المعايير والأسس التي قامت عليها الحركة السياسية الليبرالية في أوروبا، والتي تقوم على أن الحزب هو اتحاد اختياري تتواصل فيه تلك الإرادات فيه على فكر اقتصادي يُطرح على الجماهير في استفتاء وتتحالف عليه، إلا أن البيئة الحزبية السودانية تأسست على حلاف ذلك، فهي طوائف دينية تم تحويلها إلى أحزاب سياسية، وكان ذلك في النشأة المبكرة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

وأضاف: وفيما بعد بُذلت محاولات خاصة من جهة السيد الصادق المهدي بتغيير هيكلي يتجاوز دائرة الأنصار، إلا أن تلك المحاولة لم تحقق الأهداف التي كان يتطلع إليها الصادق، كما أن عملية التشرذم تعود إلى عاملين: الأول عامل ذاتي وهو الصراع الداخلي بين القديم والجديد ومحاولات التمرد على عملية السيطرة الطائفية والأسرية على قيادة الحزب، والعامل الآخر وهو عامل خارجي يتمثل في الإغراءات التي ظلت تقدمها «الإنقاذ» للمتمردين في قيادة الحزب ودعوتهم للمشاركة في السلطة، كذلك فالحوارات الجارية الآن ما بين المؤتمر الوطني وحزب الأمة والقوى السياسة الأخرى تعد خطوة في الاتجاه الصحيح على اعتبار أن الانفرادية بالسلطة لم تحل إشكالات السودان الراهنة، خاصة أن تلك الإشكالات بقواعد وأسباب داخلية على مستوى التحديات المصيرية التي

تطرح أوضاعًا ومآلات السودان في أن يكون أو لا يكون، فعلى المستوى الجغرافي فإن الحوارات إذا تأسست على قاعدة إنضاج فإنها تفضي إلى مشروع وطني يؤمن السيادة والاستقلالية ويعزز من قيم الديمقراطية ويُرسي مرتكزات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمتوازنة، وأيضًا تُشكل الحاضر التاريخي في مستقبل سودان جديد قوي ديمقراطي وقادر على حماية ذاته وحماية موارده، ويحدونا الأمل في أن تحقق الحوارات الجارية أهدافها في الوصول إلى التوافقات التاريخية المعطلة منذ الاستقلال الوطني، كما أن رؤيتنا حول المستقبل السياسي للأحزاب الوطنية أمر مهم بشكل رئيس لقدرتها على قراءة واستيعاب التحولات البينية والهيكلية التي صارت تتوطن وتستقر داخل المجتمع وتراكيبه السياسية والاقتصادية، وإسقاط تداعيات العولمة على واقعنا بأن تنحو تلك الأحزاب تجاه تشكيل خارطة تدرك بها حجم تلك التحولات وتعيد ترتيب بيتها الداخلي على مرتكزات الديمقراطية والشورى، وبلورة رؤية سياسية واقتصادية اجتماعية تعبِّر عن قضايا وهموم المواطن السوداني الذي سُحقت كرامته وآدميته بواقع الفشل والعجز الذي رافق مسار وتجربة الحركة الحزبية منذ الاستقلال، فعلى التكوينات الحزبية بهذا المعنى أن تنهض وتجدد نفسها وفق التطوير والإصلاح لبرنامج المرحلة وظروفها العصرية.

بناء قاعدة للترتيب الوطني

إذا كانت تلك النقاط السابقة تُشكل التقييم للقوى الحزبية فلا بد أن تُشير إلى دور التحالفات الثنائية والجمعية، وفي ذلك تحدث الأستاذ محمد حسن التعايشي، عضو المكتب السياسي ورئيس لجنة السياسات وقضايا السلام بحزب الأمة القومي والرئيس الأسبق لاتحاد طلاب جامعة الخرطوم، قائلًا:

من الخطأ القول إن القوى السياسية اتفقت مع «الإنقاذ» حول سلام الجنوب، بل من الأوفق أن نقول القوى السياسية قبلت بنيفاشا لأنها أوقفت الحرب في

الجنوب، وأنها مدخل مناسب لإيجاد صيغ مناسبة لحلحلة إشكالات البلاد، ثم أن نيفاشا لم تكن شاملة لدرجة أن تشارك جميع القوى السياسية في حكومة الوحدة الوطنية، وحتى القوى المشاركة في الحكومة الآن تأتي بموجب اتفاقات إضافية (أبوجا، الشرق، القاهرة... إلخ).

وحزب الأمة لم يشارك في حكومة الوحدة الوطنية لأنه متحفظ على تجزئة القضايا الوطنية وثنائية التداول في قضايا السلام، ومُختلف حول نظرية تقسيم البلاد إلى قطاعين ٥٢٪ للشمال باسم المؤتمر الوطني وما تبقى للجنوب باسم الحركة الشعبية.. هذه الجزئية حقيقة تمثل أضعف حلقات نيفاشا، وفي معالجتها مدخل مناسب لإسعاف السلام.

ووصف التعايشي فكرة إقصاء القوى السياسية من ترتيبات السلام ومحاولة احتكار التفاوض والحلول وتنفيذها، هو الذي أثَّر سلبيًا في العلاقة بين الشريكين عكس ما كان متوقعًا، وهو الذي جعل احتمال إعادة إنتاج الأزمة وفقدان الثقة ونقض الاتفاقات واحتمال تجدد العنف؛ لأن الأزمة السودانية في الأساس تعود لأسباب إهمال الآراء الأخرى وتفشي أمراض الهيمنة والإقصاء، ولقد حضَّرت «الإنقاذ» للعملية السياسية برمتها خلال الفترة الماضية، وضمن تحضيراتها تقسيم القوى السياسية وتشجيع الانقسامات والاختراقات لإيهام الرأي العام بضعف هذه القوى، ومن ثم تحاول كسب الشرعية للتجاوز والإقصاء، وهو إجراء عمليًا أثبت عدم جدواه؛ لذلك لجأت «الإنقاذ» مؤخرًا لمحاورة القوى الرئيسة، وبالطبع فإن الاتفاقات مع هذه القوى لن تكون بالسهولة والسذاجة التي وجدتها في أحزاب الظل؛ فالاصطفاف السياسي الآن غير مبني على ثنائية أحزاب حكومة وأحزاب معارضة، وهو الجديد في المسرح السياسي السوداني كما هو واضح.

وأضاف التعايشي قائلًا: والتحالفات المقبلة سوف تُقام على أساس أنها قضايا كبرى مثل الوحدة، الديمقراطية، إعادة بناء الخدمة المدنية والعسكرية

وتصحيحها، وهكذا.. هذه القضايا سوف تجعل الأحزاب السياسية حتمًا في مواجهة المؤتمر الوطني وآخرين، وقطعًا فإن نتيجة الانتخابات سوف تختلف تمامًا عما هو الآن في حكومة الوحدة الوطنية، لأن هناك قوى ما كان لها أن تكون لولا الاتفاقات القومية والمعزولة، هذه القوى قطعًا سوف تختفي بعد الانتخابات.

وقال أيضًا: نحتاج فعلًا إلى بناء قاعدة متينة تبنى على أسس حقوق الجنوبيين في اتفاقات السلام وتحضير حقوق الأقليات وكتابة عقد اجتماعي مبني على مواثيق التراضي في الثقافة والدين والسياسة والاقتصاد والعلاقات الدولية... إلخ، هذه العوامل كفيلة بتحقيق الاستقرار السياسي والتراضي الوطني وإيقاف العنف، مؤكدًا أن هناك تغييرًا كبيرًا حدث وسط القوى الاجتماعية، وهو تغيير حتى البيئة التي ساهمت فيه بعوامل مثل الهجرة والنزوح والحروب الأهلية وضعف الطبقة الوسطى (سياسات التحرير الاقتصادي) والتعليم وظاهرة ثورة المعلومات والاتصالات كحالة كونية، والقوى السياسية حتمًا ستواجه هذه المتغيرات في الانتخابات المقبلة، ومن الصعوبة التنبؤ بنتائج الانتخابات بشكل أكثر تحديدًا، ولكن كليًا هناك درجة عالية من الاستعداد للمشاركة الشعبية.

وذاكر أن هناك انحيازًا واضحًا لصالح الديمقراطية، وهناك ضرورة لمخاطبة العقل لصياغة قوانين عادلة للمشاركة وصياغة خطاب سياسي يوفق بين النقد وتقديم البديل والحث على المشاركة المُرضية بين كل الأطراف السودانية.

الخريطة السياسية المقبلة

إذا كانت تلك النقاط السابقة تُشكِّل قراءة الخبراء والمفكرين السياسيين، فلا بد أن نشير إلى دور الحركة الإسلامية.. البروفيسور حسن مكي، مدير جامعة أفريقيا العالمية، يقول: لم يتم توجيه الدعوة إلى القوى الحزبية السياسية لتشارك في نيفاشا، فالحل كان ثنائيًا لمن يملك الدولة وهو المؤتمر الوطني، ولمن يملك

مفاتيح الجنوب وهي الحركة الشعبية، كما أن الحركة الشعبية أهملت دعوة شركائها في التجمع الوطني.

وأضاف: من المؤكد أن ثنائية الاتفاق جعلت هناك تنازلات كثيرة على غِرار ما حدث بالنسبة للمرجعية، وأيضًا في صلب اتفاقية نيفاشا، طبعًا هذا مؤثر جدًا لأن الحكومة دخلت منفردة وبضغط خارجي قوي أوهنَ موقفها العسكري الذي كانت تراهن عليه، فقد جعلها تركع أكثر؛ فأتت هذه الاتفاقية المثقوبة.

وذكر أن انشقاقات الأحزاب دليل على ضعف القيادة السياسية فيها من ناحية، أما في حالة الحكومة فأرادت أن تجد لها متكأً في خدمة أجنداتها ومن خلال خدمة مناطقها، فأرادت لها فرصًا جديدة وواجهات جيدة على مستوى المعارضة والسلطة، مضيفًا أن التحالفات الحزبية تعني التوافق على تنفيذ الانتخابات، ويبدو لي إن تركيبة التحالفات هي التي ستحدد الخريطة السياسية المقبلة، فلو نجح المؤتمر فربما تغيرت الخريطة السياسية، ولكل ذلك يتطلب أولًا فتح الفرصة للشباب على نحو ما يجري في الحزب الديمقراطي الأمريكي، فأوباما وصل إلى البيت الأبيض عمره ٤٧ عامًا، فعلى الأحزاب، وبما فيها المؤتمر الوطني، أن تفتح للشباب الطريق، وأن يتم ذلك بديمقراطية ليخلق في الأحزاب التعافي الدوري للقيادات والتداول السلمي للسلطة؛ إذ لكل عصر قياداته ومطالبه.

وذكر أيضًا أن إسقاط المعارضة بالتحالفات الحكومية في الانتخابات يعتمد على خريطة التحالفات وترتيبات التحالفات، وكل الاحتمالات مفتوحة على الجانبين الرضاء بالنتائج[(١)].

(١) بدر الدين عبدالله الإمام – أجراس الحرية.

تحقيق قراءة أخرى للانشقاقات الحزبية

في الآونة الأخيرة، بدأت تظهر على سطح الأحداث انشقاقات وسط الأحزاب السياسية والتنظيمات الدينية والاجتماعية، فهي لافتة للنظر حتى أصبحت حديث الساعة، وقد أثرت في حركة المجتمع ولا سيما السياسية منها، ونسبة لأهمية الموضوع فقد تناولناه بعدة زوايا وفقًا للأسئلة التالية:

هل هذه الانشقاقات تعود إلى عدم مرجعية فكرية لهذه التنظيمات أم لانعدام القاعدة الجماهيرية، أم لفشل هذه الأحزاب في استقطاب الدعم المالي لتسيير خططها ومشاريعها؟ أم هناك عوامل خارجية أخرى؟

في هذا الاستطلاع نكشف جوانب من هذه الإشكالية التي ألقت بظلالها على تطور العملية السياسية في السودان.

الديمقراطية الغائبة:

«إن الصراع بين الجيل الجديد والقديم وسياسة إقصاء الآخر في نظري هي أهم هذه الأسباب بل أخطرها» هذا ما قاله عبد المنعم محمد علي، الناشط السياسي، مؤكدًا أن الانشقاقات جاءت نتيجة لفقدان هذه الأحزاب للرؤية العامة في البناء التنظيمي والرؤية الحركية الفاعلة، مما أنتج أسباب انهيار تلك الأحزاب لأنها تفتقد:

أولًا : للمؤسسية.

ثانيًا : غياب الديمقراطية التي تنادي بها مما صنع صراعًا بين الجيلين الجديد والقديم داخل هذه الأحزاب، وهو الصراع الذي أظهر رفض القدامى تسليم

القيادة للأجيال الشابة، أي الناهضة حديثًا.

ثالثًا: سياسية إقصاء الآخر التي تمارسها كل القيادات وتؤمن بها كل الأحزاب، مما أوجد حالة من الجمود الذي أضعفها، وذلك أمر طبيعي، ويكمن الحل في:

١ـ الإيمان الحقيقي حق اليقين بالعمل التنظيمي البنَّاء داخل الأحزاب.

٢ـ احترام الرأي الآخر والاتعاظ من تجاربنا السابقة والتي مارستها كل الأحزاب.

أما الأستاذ محمد أحمد الجبراوي، المستشار بالمركز العام بجماعة أنصار السنة، فكانت وجهة نظره في اتجاه آخر، حيث قال إن الأحزاب السياسية السودانية نشأت في ظروف سياسية دولية يصحبها كثير من التعقيد، وقام بناؤها على رد الفعل السياسي الجهوي والاستقطاب مثل قضية الانتماء الأسري في القيادة، فكثير من جوانب هذا تؤدي إلى الصراع الأسري أولًا، ثم الحراك بين الفعاليات الأخرى، الأمر الذي يسوقها سوقًا إلى كثير من حالات التشرذم والانقسام.. والأسباب سالفة الذكر تجعل الكثير من الأحزاب ضعيفة النظم الإدارية والوحدة التي تحكم مسيرة الحزب، الأمر الذي يؤدي إلى الترهل والتورم الوظيفي والذي بدوره يؤدي إلى سياسة الاحتواء والتغريب بالمزاج والرغبة الشخصية، مما يجمد حركة الأفراد وفاعلية الحزب.

أولًا ـ المطلوب شرعًا من المسلم أن ينجد إخوانه المسلمين {وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ جَمِيعًا}، وهي إصرة مقدمة على إصرة الدم والانتماء، وهذا هو صمام الأمان من التشرذم والانقسام.

ثانيًا ـ البناء المُحكم والسليم القائم على مراقبة الله وتحديد الأداء.

ثالثًا ـ الاعتبار بالدروس والأحداث التي تمر لتكون رصيدًا للإنسان في

مسيرته.

الصراع حول السلطة أفقد الأحزاب صوابها:

الدكتور أحمد محمود، عضو المكتب القيادي بحزب الأمة، قال إن الأحزاب كالأجسام، فإذا لم يكن بها «مسام» فسوف تتشقق مثل الكباري، فلا بد أن تجد متنفسًا، وإذا نظرنا إلى الأحزاب السودانية فهي مريضة بأشخاص معينين، ولذلك غياب المؤسسية هو من أهم عوامل انشقاقات الأحزاب، فأحزابنا أحزاب مترهلة، وإذا نظرنا إليها منذ الاستقلال نجدها انحصرت في أشخاص ولم يحصل تعاقب للأجيال في حمل راية العمل والمؤسسية والقيادة، ومن ثم شاخت الأحزاب ولم تستطع أن تستوعب الأجيال الجديدة ومفاهيمها وتطلعاتها، هذا إذا أخذنا المتغيرات في الساحة السياسية الداخلية والخارجية، إن الوضع هذا أدى إلى جمود الأحزاب، وأوجد بطئًا في الحركة السياسية عمومًا، كما أن القيادات التاريخية حصرت نفسها وأحزابها في دائرة صراعات حول السلطة، وكرَّست كل الجهد والوقت لهذا الصراع، ومن ثم لم تتفرغ للتنمية وبناء الاستقرار السياسي والاقتصادي، كما ظلت الأحزاب بلا تطور؛ مما أدى إلى تراكم الأجيال في انتظار أن يأتي دورهم لتولي أمر القيادة.

وبالمنحى ذاته أدلى بإفادته الأستاذ سلاف الدين أحمد أبوه، الأمين العام لحزب الوفاء الوطني قائلًا: الحقيقة أن التجارب منذ استقلال السودان عُرفت بالبيوت السياسية، وأكد هي أحزاب سياسية مثل حزب الأمة والحزب الاتحادي والحزب الشيوعي وحزب الجبهة الإسلامية والأحزاب الجنوبية، فهي أحزاب رئيسة في السودان، سواء في الحركة السياسية الداخلية أو الخارجية، ولكن منذ قيام «الإنقاذ» التي لها فلسفة سياسية هي حركة تفعيل المبادئ، وهي مرتبطة بحركة السياسة الحديثة، وبموجبها قامت بها التعددية السياسية الوطنية إلى تفعيل الحركة السياسية المبنية على الاستراتيجة العلمية؛ وبهذا فإن «الإنقاذ» منحت

الفرصة للعديد من الأحزاب الحديثة النشأة بالعمل السياسي الحر، وهي «الدينامو» المحرك لها وفق قانون التوالي السياسي، والأحزاب التقليدية وهي التي أخرت السودان لأنها غير مبنية بناءً هرميًا سليمًا، ومن ثم قامت هذه الكوادر الساسية داخلها لتنادي بالتجديد.

إن المؤسسية من المفترض أن تكون في كل الأحزاب، ولكنها في الأحزاب الجديدة موجودة، ولكن الأحزاب التقليدية تفتقر للمؤسسية، وهي مشتتة لأنها تأتي بزعماء بالوارثة، مما جعل هناك فئة تنادي بتطوير العمل السياسي بالدستور واللوائح والتصعيد، ومن خلال الكفاءة وليس البيت، وهي الفئة المثقفة والمستنيرة داخلها.

الدول الغربية والانكفاء الذاتي للأحزاب:

«المصالحة الدولية لها صداها على السياسية في دول العالم الثالث، وهي تحيز نظمها السياسية والاجتماعية على السواء وتحيز أفكارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقد ترمي بها عرض البحر».

بذلك ابتدأت الأستاذة فاطمة محمد الحسن، باحثة سياسية بجامعة الخرطوم، حديثها قبل أن تضيف: وهذه الانشقاقات التي ولدت أخيرًا هي استنتاج لنظرة ضعيفة للأحزاب، وهي فرض كل حزب نظرته على الآخرين؛ فهذا أدى إلى الانقسامات والجمود والتخلف الذي تعيشه الأحزاب، كما أن الدول الغربية تحاول تفريقها لتكون هشة، ومن ثم تمرر الدول الكبرى أجندتها وتسوق الدول مثل القطيع نحو المواثيق الدولية ونصرتها في حروبها القارية، ولكن على الأحزاب أن تراعي المصلحة القطرية أكثر من مصالحها.

وتعضيضًا لهذه النماذج والرؤى ذهب الدكتور محمد أحمد مختار، رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة جوبا، ملخصًا القضية في تلك النقاط قائلًا: إن ظاهرة الانشقاقات الحزبية التي طفت على السطح مؤخرًا وتأثرت بها مختلف الأحزاب

السودانية صغيرها وكبيرها، شيء غير مستبعد منذ قيامها ونشأتها، كل الأحزاب السودانية كان همها الأول الوصول إلى كراسي الحكم، وبعد ذلك يتم التفكير فيما يمكن عمله لإنقاذ السودان، كما أن جميع الأحزاب لا يوجد لديها أي برامج لتواجه به المشكلات الكثيرة الموجودة بعد أن تصل للحكم، وتعد الفترات البرلمانية الثلاث التي مرت على السودان أكبر دليل على افتقار تلك الأحزاب لأي برامج للإصلاح الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي، وكانت الفترات الثلاثة تتميز بالصراع الحزبي حول الحكم فقط، والمشكلة التي تعاني منها الأحزاب هي غياب المؤسسية والديمقراطية بداخلها، وفي الأحزاب الطائفية يتم كل شيء للسيد رئيس الحزب الذي يتبوأ منصبه بحكم وضعه الطائفي فقط، وليس عن طريق الانتخاب والديمقراطية، والأحزاب العقائدية في اليمين واليسار تعاني من المشكلة نفسها، وكل القرارات تأتي بمباركة السيد رئيس الحزب، كما أن افتقار تلك الأحزاب، وخاصة المتطلعين للسلطة، جعلهم يفكرون في الانشقاقات وتكوين أحزاب موازية تمكنها من اقتسام جزء من كعكة السلطة، وليس من أجل عمل شيء فيه مصلحة عامة للبلاد.

إن نتيجة الاختلافات داخل الأحزاب أمر طبيعي، ويتم حل تلك الاختلافات متى توفرت الديمقراطية داخل تلك الأحزاب، والاختلافات التي تقع في جو ديمقراطي لا تؤدي بالضرورة للانشقاقات، خاصة إذا كان للحزب برنامج يلتقي حوله الجميع من أجل المصلحة العامة، وهذا ما نفتقده في أحزابنا السودانية التي ترى أن الحزب هو وسيلة للحكم، وبعد ذلك يفكرون في كيف يحكمون! وكثير من الأحزاب التي تنشق من الحزب الأصلي اليوم تفعل ذلك من أجل المشاركة في السلطة لا غير، وحلًّا لهذه المشكلة يجب أن تجدد الأحزاب أهدافها، وتعرف جيدًا ما الهدف المراد تحقيقه بعد الوصول للسلطة، كما على الأحزاب أيضًا أن تمارس الديمقراطية في داخلها، وأن يتم طرح ومناقشة كل الخلافات التي تطرأ في

جو ديمقراطي يتساوى فيه الجميع، وما لم يتحقق ذلك سوف تستمر الظاهرة، وستكون المحصلة النهائية إضعاف كل الأحزاب السياسية وتعددها؛ مما يجعل من الصعوبة بمكان الوصول إلى إجماع لحل أي مشكلة من المشكلات.

حاشية:

وهذه قطرة من فيض، تلك الأسباب التي أدت إلى تفكك بنية الأحزاب، ومن ثم جمود العملية السياسية في السودان.. هذه القطرات أمطرناها قبل التوقيع النهائي بين المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان في مشاكوس بدولة إثيوبيا، وذلك حتى يتبين للقادة أين تمكن مشكلة السودان[1].

(١) بدر الدين عبد الله الإمام موسى –قبل التوقيع – قراءة أخرى للانشقاقات الحزبية.. ألوان ـ العدد (٢٧٣٧) الأحد ١٦ محرم ١٤٢٥ الموافق ٧ مارس ٢٠٠٤م، ص١٠.

تحقيق: سوبا النموذجية في دائرة الضوء

ظهرة العقلية الإسلامية الغرائزية من خلال ابنتها «الإنقاذ» بصورة سافرة في قضية مواطني سوبا النموذجية، وفي انتخابات ١٩٩٦م كان عدد الناخبين بقرية سوبا النموذجية تسعة آلاف، امتنع ثلاثة آلاف عن التصويت، ونال العميد عبد الرحمن فرح، المرشح لرئاسة الجمهورية ألفين وثلاثمائة صوت، أما المنافس الآخر السلطان كيجاب فقد نال ثلاثة آلاف وأربعمائة، أما الرئيس عمر حسن أحمد البشير فقد نال ثلاثمائة صوت، فكانت الشرارة التي أشعلت المنطقة، وكانت وبالًا على المواطنين، والتي لم تخمد بعد.. وجاءت القرارات الخاطئة التي أزهقت أرواح الأبرياء عمرًا وعذابًا وفقرًا، فإلى مضابط التحقيق:

مدخل أول:

التعدد في الأسماء صفة تنفرد بها الحكومات الشمولية التي حكمت البلاد عبر حقبها المتعاقبة منذ استقلال السودان الثاني وإلى الآن، فعلى الرغم من تبديل الأسماء فإن المنطقة تظل واحدة، والمسمى يكون إداريًا فقط، والمنطقة التي نحن بصدد تسليط الضوء عليها ظلت موضع تساؤل مستمر، وظل شأنها غامضًا للجميع، وأضحى المسكوت عنه من قبل الكل رغم إنزال صنوف الظلم والاستبداد بصورة بشعة صُبت عليها، والفقر والحرمان الذي لحق بمواطنيها بشتى مكوناتهم، فمنطقة «سوبا الأراضي» كما يحلو لأهلها تسميتها، أو سوبا النموذجية، والتي تقع على مقربة من جامعة أفريقيا العالمية جنوب الخرطوم، والتي تتبع إداريًا لمحافظة جبل أوليا؛ إحدى ضواحي العاصمة الخرطوم، وتبعد عن وسط العاصمة ثلاثة عشر كيلومترًا تقريبًا. نشأت هذه القرية كتطور طبيعي

لحاجة الإنسان للعمل والسكن في عام ١٩٨٢م، وهي إحدى قرى سوبا غرب، ويمكن أن نقدر عدد السكان باثنين وخمسين ألف أسرة، كما أثبت آخر إحصاء سكاني في البلاد.

كانت المنطقة هادئة تعيش أيامها ولياليها في سكون تام، وكعادة النظم الاستبدادية والعقلية الصلفة، يُفاجأ المواطنون في أبريل ٢٠٠٤م ومن دون سابق إنذار أو إعلان أو احترام لحرمة الكرامة، انهالت عليهم مجموعة كبيرة من قوات الشرطة العسكرية والشرطة العامة والعسكر بشتى أصنافهم برفقتهم اثنا عشر بلدوزرًا وجرافة في معية المهندس عمر إسماعيل رئيس معالجة السكن العشوائي بقيادة عقيد من قوات الحرس الجمهوري، ودون احترام للقوانين والدستور السوداني، يبدأ نظام «الإنقاذ» في هدم وتكسير وإزالة جميع المواطنين من على ظهر البسيطة وبلا تقدير لأي حرمة إنسانية، تاركين الجميع ما بين عشية وضحاها يقطنون «الرواكيب» والتي تصنع من جوالات الخيش لتقيهم من لهيب الشمس نهارًا وبرد الليل القارص، في منظر بشع جدًا لا تأتي به إلا عقلية صدئة حاقدة، مما تسبب في وفاة ثلاثة عشر طفلًا ماتوا حرقًا جراء اشتعال النيران من أجل الطبخ داخل الرواكيب التي بناها السكان الفقراء بعد أن هدمت السلطات منازلهم.

مدخل ثانٍ:

وثمة أمر آخر مهم عندما تعمقت الجراح وازداد النزف لدى المواطنين تجاه أجهزة «الإنقاذ» القمعية، فما كان من المواطنين إلا أن قاموا بدورهم برفع ما وقع عليهم من ظلم إلى جميع أجهزة الاختصاص بالدولة لرفع ما حاق بهم من ظلم، وطالبوا منظمات المجتمع المدني والإنساني في البلاد بتقديم يد العون لهم، وأيضًا خاطبوا رئيس الجمهورية بواسطة مستشاره الأمني اللواء الطيب إبراهيم محمد خير في ذلك الوقت، ونائبه، ولكن لا حياة لمن تنادي، ثم يزداد الأمر سوءًا عندما تتكرر عملية الاعتداء على حرمة المواطنين ودون سابق إنذار أيضًا، وتم تكوين

لجنة باسم أبناء البحر لترحيل سوبا وعلى رأسها أعضاء اللجان الشعبية، وفي صباح يوم ١٨ يونيو ٢٠٠٥م صحا الجميع على هدير عربات الشرطة والجيش تحاصرهم من كل جانب لترحيلهم من قريتهم قسرًا، وتمت مداهمة المنطقة ذات العقود الثلاثة باسم الترحيل، وعند استفسار المواطنين عن الأمر أطلق مقدم الشرطة مسيل الدموع والذخيرة الحية على المواطنين المستفسرين دون مراعاة للحقوق، مما أدى إلى وفاة سبعة عشر مواطنًا بالرصاص في الحال.

وفي جنوب سوبا، جوار عمارة كنقور، وفي وسط قرية سوبا؛ وقعت الجريمة الثانية التي صنعها رجال الشرطة ونفذها نقيب الشرطة بإطلاق النار على الطفل جدو أنطوني الذي يبلغ من العمر عشر سنوات، الشيء الذي رفع وتيرة الغضب عند المواطنين، واندفعوا جميعهم صوب مركز الشرطة، وحدث جراء ذلك وفاة أربعة عشر جنديًا، وحشدت سلطات الإنقاذ ستة آلاف جندي وأربعمائة ضابط برتب مختلفة وثمانية كلاب بوليسة وواحدًا وثلاثين عربة كروزر محملة بالمدافع المختلفة، وكان قائد الحملة على المنطقة مولانا أحمد محمد هارون وزير الدولة للداخلية، وتم القبض على المواطنين دون هوادة، والذي تم القبض عليهم واعتقالهم في هذه الحملة ستمائة وأربعين شخصًا بأعمار مختلفة، تم زج بهم في حراسات العاصمة القومية، وتعرض الجميع للضرب والتعذيب بأنواع شتى، ونتيجة هذا توفي المواطن الحبيب عبد الله ضو البيت الأنصاري، ومن ثم جمع الكل في سجن كوبر الاتحادي، وتم إدخالهم زنزانات الإعدام مقيدي الأرجل محملين بالكلابيش، واستمر هذا مدة ستة عشر شهرًا، والجميع محكوم عليهم بالإعدام، وزارهم أعضاء المنظمات والناشطون في لجان حقوق الإنسان المحلية والدولية في السجن بقيادة وزيرة الخارجية الأمريكية سوزان رايس وسيما سمر وخالد اليسر، وأيضًا أعضاء آخرون من ضمن اللجان بواسطة يان برونك المبعوث الأمريكي في السودان، ودفعت المجموعة الحقوقية والأحزاب رسوم

القضية التي زج بها الجميع بصورة عنصرية بحتة، لتقديم الملف إلى المحكمة.

وبعد ست جلسات وبحضور نشطاء حقوقيين والذين استقبلهم حزب الأمة والأمم المتحدة، والأحزاب الأخرى والقوى المدنية، تم إطلاق سراح مائة وأربعة عشر بالبراءة وستة بانتهاء المدة والبقية بأحكام متفاوتة وستة بالإعدام وتم تنفيذه عليهم، وما زالت حكومة «الإنقاذ» تلح على ترحيل المواطنين على أسس عنصرية، مما دعاهم لبيع الأرض إلى أصحاب النفوذ وترحيل القاطنين إلى مدينة الفتح بأم درمان والتي تبعد عن الخرطوم مائة وعشرين كيلو، والرشيد بجبل أولياء في ٨ أكتوبر ٢٠٠٨م، وتم تطويق المنطقة بعشرة آلاف جندي لترحيل المواطنين، إلا أن منظمة الأمم المتحدة منعت الجهات المسؤولة من القيام بذلك.

اللجنة الشعبية والفساد:

كانت أولى جولاتنا الاستطلاعية مع صديق إسماعيل وعمر إبراهيم، اللذين قالا: نحن رفعنا دعوى قضائية ضد اللجنة الشعبية، وذلك لدى محكمة الثراء الحرام، إذ إن اللجان بالمنطقة استخرجت ١٤٢٥٠ استمارة مزورة وغير مستخرجة من وزارة التخطيط بتاريخ ١٩٩٧م وحتى ٢٠٠٤م تُباع للمواطنين بمائة جنيه، بالحساب الآني أربعمائة جنيه؛ وذلك بحجة أن هذه الاستمارة خاصة بالذين لم يتحصلوا على الديباجة الصادرة عام ١٩٩٧م، علمًا بأن وزارة التخطيط العمراني لم تكن معترفة بأحقية هذه الاستمارة (الكيري)، وفي خلال أشهر أحضرنا مائة شاهد أمام القاضي مولانا حسن أحمد وأثبتوا الجريمة، والتساؤل أين ذهبت هذه الأموال؟

ومن المؤسف أنه لم تتم محاسبة اللجان الشعبية في هذه القضية لأنهم موالون لنظام الإنقاذ، لذلك ضاعت من خزينة الدولة ما يقارب أربعة مليارات ومائتان وخمسة وسبعون مليون جنيه سوداني، وأيضًا أضاعت اللجنة الشعبية بالمنطقة ستة

عشر مليارًا أخرى من الخزينة العامة، وتعمقت المشكلة بين المواطنين أصحاب الأرض والدولة التي تحمي الفساد، وراح نتيجة ذلك الأبرياء وأزهقت الأرواح.

نماذج:

أما المواطن عيسى بشير عز الدين فقال: أسكن سوبا منذ عام ١٩٨٣م، وفي يوم الحادث ذهبت إلى سباق الخيل حيث أعمل جوكيًا لتدريب الحصان، وفي التاسعة صباحًا اتصل أبنائي وأخبروني بأن الحكومة جاءت ترحل الناس، حيث كنت غادرت المنزل الرابعة صباحًا، وعند حضوري أنا ومجموعة من العائدين من الغربة منعتنا الشرطة العسكرية من الدخول للمنطقة، وفي يوم ٢٤ مايو ٢٠٠٥م تم اعتقالي، وكان السبب أن شرطيًا طلب ابنتي للزواج، وقلت له أمام شهود إنها مخطوبة، ولهذا أدخل اسمي ضمن المتهمين، وعند المحاكمة أطلق سبيلي بالبراءة بعد أن مكثت بالسجن ستة عشر شهرًا وأربعة عشر يومًا!

أما المواطن عيسى أحمد العوض، رقيب على المعاش، فقال: كنت موجودًا في البيت يوم الحادث، وقد أعنت الشرطة في الخروج من بين المواطنين الهائجين، فالشرطة هي من ألبت المواطنين، إلا أنهم زجوا بي، ووجهت لي تهمة من قبل الشرطة نفسها!

أما المواطن عبدالرحيم محمد الزاكي فقال: أنا أعمل جزارًا بالسوق العربية، لذلك يتطلب عملي الذهاب منذ الساعة الثالثة صباحًا، إلا أنني تم القبض عليَّ في قضية سوبا، ووجهت لي تهمة بأنني سكرتير اللجنة و«بلاوي أخرى متلتلة»، وعطلت عن العمل لمدة ستة عشر شهرًا دون مراعاة لحقوقي كإنسان لديه كرامة، وهذا ما عهدناه من الإنقاذ خلال سنواتها العجاف التي أفنت فينا كل شيء!

إعادة لعقلية الصحافي المشهورة

بعد كل هذا حملنا أوراقنا وذهبنا إلى الأستاذ علي محمد يوسف مروة، المحامي

وممثل الدفاع في قضية سوبا، والذي بدأ قائلًا: إن سوبا منطقة تكونت كتطور منطقي من أجل القرب من أماكن العمل، في عام ١٩٨٢م كانت المنطقة جرداء نشأت عن طريق الحيازة، وفيما سبق كانت أرضًا زراعية مطرية وذلك قبل قيام مستشفى سوبا الجامعي، ونسبة للفساد في بعض المؤسسات حصل اعتداء على هذه الحيازة، وآخر المطاف تنازلت الدولة عن ملكية الأراضي المنزوعة، وحصل تعدٍّ مرير في المرتبة، وتحدث عن أسباب ملكية الأرض ومنها الحيازة المتعارف عليها بوضع اليد، وهو قانون المشرع المدني فيما يتعلق بملكية الأرض بأنواعها الزراعية والسكنية، وهو ما وصفه المشرع بـ«إحياء الموات»، ورغم أن القانون يخوِّل للحائز لأي أرض سكنية بعملية القانون وحيازة الدولة للأرض هي حيازة حكومة بغرض إدارتها وتنظيم الانتفاع بها وليس المقصود منها التعسف والقرارات الإدارية غير السليمة والتي تتسبب في الضرر بالساكن وأسرته، ورغم أن المدخل بقانون المعاملات يقول «الأرض لله والدولة خليفة ومنظم لها ومانح لمنافعها»، وهذا النص دخل كنص جديد وفكرة جديدة في التشريع السوداني مع قوانين سبتمبر، ونُقل من القانون المجلد التركي، فالقانون السوداني مشبع ويتماشى في روحه الإسلامية ولا يعارض القرآن، إلا أن التطبيق يحمل نفس المحاكم العلمانية، وللأسف رغم قوانيننا الإسلامية مازال التطبيق غير ذلك، ووصلنا إلى درجة إهدار القوانين المدنية والمنظمة للأرض، ومؤخرًا كونت الحكومة هيئة كبح جماع التعديات على الأراضي، وهذا يخالف القانون والدستور.

وقضية سوبا أخذ فيها الجانب الجنائي، وكانت من قبل عملية تغييب للقوانين، فإن النتيجة في مثل هذه الأخطاء ومن ضمنها الخطأ غير المبرر والقرارات الإدارية العنيفة للإزالة بالقوة لشريحة كبيرة من المواطنين، وهذه سمة الإنقاذ التي كانت أول ما فعلتها في منطقة دار السلام التي تُعرف بمنطقة الأندلس وامتداداتها، وهي أول نموذج أعطى مواطن سوبا بأن يدافع عن حقه، فالقرار بإزالة سوبا الأراضي هو غير سليم، ونتج عنه ضحايا من المواطنين ورجال

الشرطة، والحكومة معترفة بهذا الخطأ، وهي مسؤولة مدنيًا وسياسيًا لأنها أخذت القوة وطلبت أن تزيل الناس بها، وبذلك الحكومة نفسها التي خالفت دولة القانون، ونحن نسأل: أين القانون وتطبيقه في سوبا؟ للأسف الذي خالفه هو المسؤول عن تطبيقه[1]!

(١) بدر الدين الإمام ـ سوبا النموذجية في دائرة الضوء «صوت الأمة» العدد (١٩١) ـ الأربعاء ١٠ مارس ٢٠١٠م الموافق ٢٤ ربيع الأول ١٤٣١هـ ـ ص ٩.

تحقيق: حرب دارفور بعيون الخبراء والمراقبين

«سيناريوهات الاهتمام الدولي بأحداث دارفور أصبحت واضحة المعالم والأهداف رغم العتمة، وجميع الأطراف المعنية بالقضية باتوا الآن وكأنهم في مأزق ما»..

«صوت الأمة» أجرت استطلاعًا في هذا الشأن بقراءة متأنية مستصحبة معها ثلاثة مصطلحات تساؤلية عن هذه الأحداث: من الخاسر؟ من الرابح؟ من المستفيد؟ ومحددة كذلك محاور متعددة التدخل الخارجي: من يكون؟ الأبحاث الجيولوجية لأهمية الإقليم المعني.. التقارير الأمنية والمالية الصادرة من منظمة الأمم المتحدة حول الإقليم... إلخ.

إضاءة تاريخية:

السودان بلد ذو خصائص فريدة في نوعها؛ إذ هو بلد مترامي الأطراف وواسع الأرجاء، وقد تلاقت أعراق سكانه العربية والنوبية والبجاوية والنيلية والأفريقية في سماحة ووفاق، فامتزجت ثقافاتهم وألسنتهم وأعراقهم عبر حقب التاريخ المختلفة، إلا أن في الآونة الأخيرة طفحت على السطح بعض الصراعات التي تلونت وتشكلت بجذور قبلية، هذا ما تعكسه حقيقة الصراع في دارفور التي ظلت تشهد توترات أمنية ومصادمات قبلية مسلحة وأعمال نهب وسلب راح ضحيتها مئات المواطنين، وذلك طول العقدين الأخرين. وقد وقعت فتن دموية عديدة ونشب قتال بين القبائل الزنجية الزنجية ثم العربية العربية، وأخيرًا بين العربية والزنجية، أمر لا بد أن نضعه في الاعتبار حول أبعاد الصراع القبلي؛ إذ أخذ هذا الصراع طور الصراع المسلح منذ عام ١٩٨٧م وله أبعاد استراتيجية وأجندة خفية،

كما أن هذه العوامل والأجندة الخفية تضافرت في تدهور الأمن وتصعيد الاضطراب الأهلي ، وهناك أمر آخر زاد من تنامي ظاهرة الصراع، وهو تدفق الهجرات القبلية في أعقاب موجات الجفاف والتصحر التي أصابت القارة الأفريقية خلال العقود الأخيرة، مما أدى - ويؤدي - إلى اصطدامات عادة بوقوع نهب للماشية أو إضرار بالزراعة أو منع من الري أو المورد الخاص، وغالبًا ما يصاحب هذا في الآونة الأخيرة الصراع المفتعل من الاتجاهات الحديثة التي لها دوافعها من وراء الصراع، كما تأثرت ولايات غرب السودان بتداعيات الحرب الأهلية التشادية والحرب الليبية التشادية بالاستعانة بأبناء العمومة والبطون من دول الجوار، كما أن هناك تبادلًا للاتهامات بوجود مخططات لإحلال قبائل محل قبائل أخرى، خاصة في مناطق التماس والحدود الدولية.

استفادة قصوى من الصراع:

كانت أولى جولاتنا الاستطلاعية تدور حول دراسة حديثة حول إدارة الأزمة، حيث أوضحت أن الخارج لا يصنع أزمة، ولكن يستفيد من وجودها، وفشل الجهود الداخلية لحلها والتي تحدثت لنا فيها الأستاذة غادة عبد الله الإمام ، جامعة نيالا قسم الاجتماع، وكانت إفادتها التحليلية تقول:

نعم، القوى الحديثة والمتعلمة كان لها دور رئيس في تحويل هوية الصراع وتشكيله في دارفور، ونحن بوصفنا أبناء دارفور نشأنا وتعلمنا فيها نستطيع أن نقول بصدق وحقيقة إن هذه الدراسة جسدت واقع الأوضاع، فالصراع لم يكن أصلًا ليتطور هذا التطور الخطير لولا وجود هذه الأجندة الخارجية المستفيدة من نشوء صراع هذا الإقليم نسبة لعوامل استراتيجية كثيرة تخص أصحاب هذه الأجندة الخارجية، وهي بحق استفادة قصوى من الأحداث هناك، مما يؤكد ذلك تقرير الأمين العام كوفي عنان[1] لمجلس الأمن الدولي حول الأوضاع في دارفور،

(١) كوفي عنان: دبلوماسي غاني، شغل منصب الأمين العام السابع للأمم المتحدة (١٩٩٧ : ٢٠٠٧).

ومن أولى فقرات هذا التقرير عن الوضع الأمني يقول: «إن القرار ١٥٥٦ يعد الصراع في دارفور مصدر تهديد للسلام والأمن الدوليين»، وأتمنى من كل فرد حريص على مصلحة السودان أن يكرر قراءة هذه الفقرة من التقرير قراءة متأنية وبشيء من الوطنية ونبذ العنصرية والحزبية الضيقة؛ لأن هذه الفقرة عندما تناولتها أجهزة الإعلام الدولية بشيء من الصيرورة الدائمة كانت الزوبعة والسبب المباشر لغزو العراق على أنه يمتلك أسلحة دمار شامل تهدد الأمن والسلام الدوليين.

علينا أن نكون واعين لما يحيط بنا ويُنسج حولنا، وفي اعتقادي أن الحكومة تعاملت مع حركة التمرد في دارفور في بداية الأمر بعدم جدية كافية حتى انفلت الأمر من الأروقة الداخلية وقفز فجأة ودون سابق إنذار إلى الأروقة الدولية، إلا أنها تداركت في هذه الناحية، وعندها قبلت الكثير من مطالب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، حتى اللامعقول منها، إلا أن مسلسل أجندة المستفيد ما زالت مستمرة لتحقيق أهدافه، وتسعى الحكومة لتربح الرهان بمعيار «إن كان لا بد من الموت فمن العار أن أموت جبانًا»، فإذا كانت تلك الأزمة اشتعلت أصلًا لصالح تدخل القوى الدولية في دارفور فمن العار أن نتركها تدخل هكذا، فلا بد أن نكشف كل جوانبها للمجتمع الدولي.

مصالح اقتصادية بالجملة:

أما المحور الثاني فقد ابتدره الأستاذ سعدان حماد سعدان - مغترب - معلقًا على الدراسة التي أجرتها جامعة برلين قسم أبحاث الجيولوجيا على الجزء الشمالي الغربي من السودان، وأكدت هذه الأبحاث أن أرض السودان تحمل في باطنها واحدة من أفضل المناطق البكر المحملة بالبترول المرتفع الجودة، وقد تركزت الاحتمالات القوية في ١٣ منطقة بترولية يتصدرها إقليم دارفور، وهي جزء من حزام البترول الأفريقي الممتد إلى دول غرب أفريقيا، وبقراءة في هذا البحث وفي غيره من الأبحاث التي تؤكد أن أرضنا حبلى بالمياه الجوفية وبعض الكنوز

الأخرى، أقول إن الخاسر هم قادة التمرد الذين تسببوا في حرمان مناطقهم من تلك الخيرات في وقت تحدثوا فيه عن بؤس وشقاء مواطنيهم، وكل ذلك قاد في النهاية إلى تدخل ما يسمى بالمجتمع الدولي إلى أرضنا لينهب خيراتنا تحت ستار الحماية الدولية، فهم الآن في مأزق بعد أن عرفوا خيوط المؤامرة، وكأنهم كمن دخل البحر ووصل منتصفه ووقف حائرًا لا يستطيع التراجع إلى الخلف وإذا تقدم غرق حتى النخاع! ولا يعني ذلك أن الحكومة هي الرابح، ولكن المستفيد دون شك هو القوى الخارجية المتربصة بوحدة البلاد واستقرارها.

أين كانت ١٤بليون دولار قبل الحرب؟

تقرير الأمم المتحدة بشأن التمويل في دارفور ذكر أنه تم تخصيص ١٤ بليون دولار أمريكي للأزمة في دارفور منذ سبتمبر ٢٠٠٣م، والآن ٣٥٪ من مجمل التمويل قد استُهلك في مجال الغذاء، والقسم الآخر كان لتغطية مشاركات وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الطوعية والصليب الأحمر في تشاد ودارفور وبقية دول الاتحاد الأفريقي، وقد علّق على هذا التقرير الأستاذ أحمد إبراهيم محمد عبد المكرم، بنك أم درمان الوطني، بهدوء قائلًا:

أتمنى من كل ذي عقل أن يقرأ هذا التقرير وأن يتساءل: لماذا لم تقدم الأمم المتحدة نصف هذا المبلغ فقط للتنمية في دارفور قبل نشوب هذا الصراع؟ التمرد ناتج من قصور التنمية؛ لذا نرى أن الخاسر هو التمرد مهما كانت المحن التي عاناها، والأحرى بنا أن ننهي هذا الصراع، خاصة أن الشعب السوداني تعب ولم يكسب شيئًا من الحقب الشمولية.

وشهد شاهد من أهلها :

أما الأستاذ مصعب خليل، محامي، قال: من الصعب جدًا أن تحدد في حرب ما زالت نيرانها مشتعلة من الرابح ومن الخاسر ومن المستفيد؟ لأن حروب هذا العصر خسائرها أكبر من أرباحها، ولكن تستطيع أن تقول إن أكبر خسارة نالها

التمرد أنه حاول إثارة المجتمع الدولي بدعاوى وجود حالات اغتصاب من قبل رجال سودانيين لنساء سودانيات، وهذا لا يمكن أن يصدقه العقل مهما كان، بل إن إثارة هذه القضية على هذا النحو كشف القناع عن هوية التمرد التي جاءت بفقرة كاشفة عندما صرح قادته بأنهم ضد اللغة العربية وأنهم وأنهم... هذه الأشياء لا يمكن أن تكون من أهل دارفور ذات التاريخ العريق، والتي تتمتع بمجتمع ديني مسالم مسامح، فكيف يستقيم الأمر وأن نصدق أن هناك حالات اغتصاب.. قد يكون هناك حالات فريدة لا تعدو بأن تُقاس على النحو الذي صعدت به هذه القضية، بل - للأسف - الكثير من الأوروبيين الذين زاروا المنطقة تعرفوا على أهلها ويستنكرون حدوث حالات الاغتصاب تلك بينما يصدقها بعض أبناء هذا الوطن لدعاوى ذاتية تم ترويجها لأهداف ما يسمى بالمجتمع الدولي، بل يطالبه بالتدخل الفوري؛ مما يكشف عورة تلك الأهداف، وفي هذا الخصوص يحضرني في مقال نُشر في إحدى الصحف (استيفان كروبلن) جاء فيه: «لا شك أنه إذا كانت هناك دولة أفريقية تحرم جريمة الاغتصاب الفظيعة التي تصل إلى هذا الحد، لا يمكن تصديقها بكثرة تردد اتهامات، ولكن بالأدلة الدامغة، وما صدى زوبعة أسلحة الدمار الشامل في العراق منا بعيد»[1].

---

(١) بدر الدين عبد الله الإمام - صحيفة صوت الأمة ٢٠١٠ م.

القسم الثالث

المستقبل

استمرارية دائرة الفشل لدى الحقب السودانية مستمر في صور عديدة منذ الاستقلال الثاني، ولهذا فالتنمية والاستقرار والبناء الوطني في تقهقر دائم، منذ خروج الاستعمار البريطاني المصري، والدوافع لتحقيق النهضة على ذلك ضئيلة.

وفي سنوات متناثرة، وذات سمة «ترقيعية» أكثر من كونها عمل جمعي؛ إذ إنها بصمة فردية، فجهود البناء الجماعي تتطلب القبول بالآخر والتراضي والتواضع على ثوابت مُرضية.

فإن قدر السودان وقوعه في القارة الأفريقية، والتي لم تعرف التفكير العقلاني يومًا من الأيام، وتعيش على واقع غرائزي طوال تاريخها، ودائمًا ما تكون ملتهبة بالنزاعات، فأصبحت هذه الصراعات عقبتها الكؤود، مما أقعدها في حالتها البدائية، على الرغم من وجود المواد الخام والأيدي العاملة الرخيصة فيها، فإنها لم تنهض فيها التنمية ولا يوجد لديها استقرار، الأمر الذي جعل أطماع دول الاستعمار تتوجه إليها وتستقر فيها، وليعيش إنسان أفريقيا في تخلُّف مستمر.

كتب الدكتور محمد سليمان محمد قائلًا: «خلال المدة الممتدة من العام ١٩٦٠ : ١٩٩٠م ما يزيد عن سبعة ملايين شخص، فيما زاد عدد اللاجئين على عشرين مليون شخص، وهو ما يعادل نصف عدد اللاجئين في كل العالم تقريبًا، ويمثل عدد النازحين عشرين مليون شخص أيضًا وهو ما يمثل أكثرية النازحين في العالم تقريبًا الذين يبلغ عددهم ستًا وعشرين مليون شخص».

ذلك إذا قارنا الحدود السياسية الأفريقية نجدها في أكثر من قارة، إضافة إلى أن التنافس الاستعماري ومبرراته ما زالت قائمة، إلا أن هذا لا يُعطي برهنة للأنظمة السودانية الحاكمة في إيجاد نُظم استبدادية وفاشية، حتى تظل الشعوب فيها على الدوام تمضغ الفجيعة وتعتصرها خيبة الأمل، فإن الحقب السودانية ليس ببعيدة عن ذلك، والتي استمرأت الفساد، ومن ثم أنهكت الدولة وتدهورت بيئتها، مما ساعد الأنظمة الحاكمة على الاستبداد والظلم، ويتجسد ذلك في صورة بشعة -

حالة سوبا النموذجية في دائرة الضوء - في قمة الإقصاء والعنصرية ومخاطبة فئات اجتماعية معينة داخل العاصمة القومية على أنها نازحة، ووصف مناطقها السكنية بمعسكرات النزوح، وإطلاق «الحزام الزنجي» عليهم كتوصيف عنصري بحت، بالإضافة إلى سلب الحقوق الدستورية والمدنية منهم، فمن الطبيعي أن يعطي ذلك قوة دفع لقيام الميليشيات المسلحة، ويزداد التشرذم في أطراف الدولة السودانية؛ مما يساعد بدوره على ضعف الأمن وزعزعة استقرار الدولة، والذي أوجد بدوره - كضرورة - «البغاء» مهنة، كذلك العيش على السلب والنهب بديلًا للحرمان.

فالحقب الأحادية في السودان، والتي عُرفت بإذكاء نار القبلية والعشائرية لصالح تمكينها، ومن ثم فقد وطدت للبدائية في الدولة على حساب التقدم والانصهار المدني، لا سيما فإن العنف الاجتماعي وُجِد نتيجة لهذا التقسيم الاجتماعي، خاصة من قِبل النُظم العسكرية، الشيء الذي فرض قيام قوة للمطالبة بالحقوق (الثروة والسلطة) بصورة أكثر عنصرية والرافضة للعنصرية المحصورة لدى العائلة والتي فرضتها السياسات الخاطئة، مما ساعد على تكريس الغبن والضغينة لدى المجتمعات والأفراد على حد سواء وفرض عدمية الأمن بالبلاد، وانتفت كل أوجه العدالة المدنية والاجتماعية والقانونية، فإذا كان القرن العشرون في السودان هو قرن التعليم الحديث، فإن القرن الحادي والعشرين هو قرن الحقوق والمطالب والنقد، ولذلك فإن إنجازات الماضي لا تستطيع الوقوف أمام هذه الحقانية على الرغم من أنها حالة صحية وحتمية لإيقاف استمرارية التعسف والإقصاء، كما أن الوعي بالذاتية قد تنامى وعمَّ كل بقاع السودان، ومن ثم فإن انتظام حالة النقد المواتنعة لكل السودان ومساره السياسي سوف تكبر وتتسع بصورة أوسع في آن واحد، خاصة حول المشاركة العادلة في السلطة والثروة، وإلا سوف تظل الهوية عنصرًا للتفتيت، وعليه فلا مجال لأنظمة تحكم باسم المركز أو جهة، فالعنصرية قد فرضتها النخب الحاكمة بعيدًا عن العقلية الشعبية، ولكن

مسمياتها قد عفى عليها الزمن وتجاوزها ولم تكن صالحة لمتطلبات العصر والحداثة، وكما يقول المثل الدارج: «أمسك ليك البقرة من قرونها وإنت تحلب لبنها»، فذلك قد ذهب ومنح حق الوصايا على الناس، والذي بدوره أضعف أُسس الشراكة وتساوي الحقوق والواجبات، والذي أيضًا بدوره أوجد المزاج الصفوي وبلورة العلاقة مع الواقع على أسس العمل الفوقي والاستعلاء.

ومن الملاحظ أننا نجد جميع الأنظمة العسكرية قد أمسكت بزمام السلطة بدوافع عنصرية محضة ولم تمُت إلى الحاجة بشيء، بل إنها أسقطت الشرعية الشعبية فيها كنُظم ديمقراطية، وهو الأمر الذي أفقدها الاتجاه صوب الحقيقة، فغياب الحقيقة شكَّل عدم استقرارها السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

وقد أضحت هذه العدمية وبالًا عليه في وجوده الآني، خاصة أن العهود العسكرية بعد استقلاله الثاني وضعته في ذيل التجارب الإنسانية الثرية، والتي عرفت أن تواصل الأجيال حقيقة أزلية ولا استمرارية للخطأ، ولكن ذلك الصراع لم يمنع الاحترام والتقدير وخلفه توجد رابطة الاستمرارية الثابتة، فالأمان بوظيفة الإنسان التاريخية قد تتحول بنا لطريق مغاير لما نسير عليه الآن.

ولذلك فالضرورة تتطلب تقييم النظم الحاكمة بمختلف فتراتها مقارنة بمعرفة قدراتنا جيدًا، وذلك أمر حتمي لنضع أنفسنا في السبيل المستقيم، وهذا يعطي البديل المناسب بدلًا عن الزج بالأمة السودانية لمواقع الهلاك (أمريكا روسيا قد دنا عذابها ـ الطاقية الأمريكان ليكم تسلحنا)، وهو أمر مثير للضحك أكثر من كونه محفزًا عقلانيًا، وهو دليل قاطع بأن القادة غير مدركين للأخطار التي تحيط بنا، ولا يدركون كيف تُقاد السفينة في بحر متلاطم الأمواج، فأعداؤنا أكثر وعيًا بحقيقة ما نملك من قوة وأين موقع الخلل فينا، فلهم قدرة على التحكم في مصير الإنسانية، ومن ثم المطلوب من النخب الحاكمة الصدق والأمانة مع الذات، وذلك لأجل الاستمرارية، وما نماذج الحضارة الإنسانية ببعيدة (أثينا، وروما،

وأيضًا الدولة العثمانية، والصين المغلق على نفسه قبل الانطلاقة فكريًا ووظيفيًا من سوره العظيم)، فنموذجنا منفتح شفاف مؤمن بالأخذ والعطاء، والممارسات السياسية الماضية هي أخطاء يجب علينا التعلم منها والخروج عليها، وشطحات علينا أن نعي معناها، وسقوط يتطلب قفزة قوية صادقة لنتخطى نحو مستقبل أرحب بعدالة تعم الجميع، وروح عالية تنهض بالأمة السودانية، فالقومية السودانية تعني التماسك بين عناصر مكوناته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعقدية والتضامن ضد الأعداء، والمساندة المحكمة في الصراع من أجل البقاء، وأن نرفض الانشقاقات في جميع تكويناتنا الاجتماعية، والانفصال عن قومية الأرض، ومن أجل ذلك المطلوب ضرورة نسيان الخلافات والظلم الذي حاق ووقع علينا، والارتقاء والاصطفاف بمستوى التباين والتكتل خلف الإرادة القومية بمكونها العربي والأفريقي والإسلامي، كمفاهيم تخرج بنا إلى رحاب أوسع وأشمل، حتى نعرف موقعنا في التاريخ الذي لم يُكتب بعد، وهو المنطق الذي يعطينا فهمًا بأهمية الذات وما يفرضه علينا المستقبل، وموضع التطورات التي تحاصرنا وتعاصرنا في آن معًا، ونتخطى إشكالية القبلية إلى الوحدة المتحدة في الدولة التي تقود الحركة السياسية، بمعنى فرض الحركة الوحدوية، وهي إحدى العوامل لنجاح التطور السياسي والتقدم الإداري، وإدارة صنع الترابط وفرض التلازمات، ومن أجل ذلك يفرض الإجابة عن هذا السؤال: ما حقيقة التطور الذي تعيشه الإنسانية؟ فالإجابة تقتضي حقائق يتمحور حولها التطور الذي تعيشه الإنسانية، فمنذ قصة الوجود المعاصر والتي حتى الآن نعيش نتائجها، مستخلصة من قراءة التاريخ الحديث عن ثورة الإنسان ضد الظلم والعبودية، والتي أعلنت الحرية والإخاء والمساواة، وإعادت للإنسان كرامته وللوجود الإنساني معناه وجوهره النقي، وذلك يتطلب كتابة التاريخ بلغة الوثائق والأحداث في معناه الحقيقي، وتبرز الخفايا التي تمر عليها مرور الكرام دون وقفة تأمل والخوض في أعماق التطورات.

عليه سوف تتلاشى حالة اللادولة، وستبرز صلابتنا التاريخية وإرادتنا القاهرة، وسوف تهيمن على قصة الوجود الإنساني، إذ إننا شعب قوي بعطائه، صلب بترابط حاضره بماضيه، وقوته في تماسكه، ومصدر سيادته هو مبدأ وحدته وتفجير طاقاته.

كذلك فإن الحوارات والتحقيقات في القسم الثاني من هذا الكتاب تعطيك خبرة أصحابها ودرايتهم بمكامن الضعف وأوجه القضايا السودانية وطرق الحلول للخروج من نفق السودان المظلم، ورغم أن هذه التحقيقات والحوارات أجريتها منذ أكثر من عقد، فإنها تعطيك كنه هؤلاء الذين يتحدثون عن الواقع الراهن، وفي اعتقادي أن هذه هي إشكالية الدولة السودانية منذ الاستقلال الثاني وحتى اليوم، فالماضي سيفرض نفسه على الحاضر والمستقبل إذا كانت الاستمرارية دائمة على نهجها المعوج هذا.

وكذلك لا ننسى الدور الأجنبي والسياسية الأمريكية والتي تقف أسيرة لإسرائيل في تحقيق الأهداف الصهيونية في المنطقة عامة، وعلى السودان بوجه الخصوص لكونه عمق الشعوب الملونة، والرابط القوي بين قارتي آسيا وأفريقيا ضمن إقليمه العربي، وتحويل المنطقة إلى كيانات صغيرة بحيث يسهل التحكم فيها، بخلق مشكلات حدود مصطنعة لعدم استقرارها، ومن أجل هذا تهدف الصهيونية إلى تجزئة المنطقة إلى دويلات، ولذلك تسعى لاكتشاف قوى الرفض الممكنة أو المحتملة وخصائصها.. هذا ما أعلنه ميتشل كلار في تقرير له والذي جاء فيه:

«بينما كانت الاستراتيجيات السابقة الريفية الرعوية والزراعية، كانت تولي اهتمامًا لحركات الرفض في المدن، هذا التطور يفسر من جانب بالتضخم الزائد لمجتمع المدينة، وبصفة خاصة في دول العالم العالم الثالث.. من جانب آخر فمن الحقيقة الثابتة أن الفقر أضحى يتمركز بشكل واضح في تلك الأماكن المحيطة

بالمدن في أغلب مجتمعات العالم الثالث».

فالواقع السوداني يتطلب دراية واعية بخصوص ذلك، فهو يتميز بخصائص ثلاث:

الأولى- الهجرة من الريف الرعوي والزراعي نحو المجتمع المدني.

ثانيًا- ارتقاء فئة الحرفيين إلى الطبقة الوسطى، وانحدر جزء من الطبقة الوسطى التقليدية إلى الطبقة السفلى.

ثالثًا- سيطرة عنصر الشباب.

هذا التطور الذي يعد محدود الأهمية له نتائج خطيرة في الطبقة الرافضة، وكذلك فالطبقة المثقفة أضحت تسيطر على الطبقة السفلى، والطبقة الرافضة أضحى يغلب عليها عنصر المثقف، وهي المقدمة للحركات الثورية، بالإضافة إلى غلبة عنصر الشباب، وهو ما يطلق عليه علماء السياسة بقولهم إنه صالح لسرعة الاشتعال، ولا سيما فإن الخصائص هذه تتطلب نظرة أخرى في التعامل، وذلك ما أعلنه بوضوح الخبير الأمريكي لوسيان باي، فلا بد من اكتشاف دقيق لهذه الخصائص وتحديدها كمًّا وكيفًا، ومن تلك الأهداف العمل على تجزئة دول المنطقة وتحويل كيانها إلى وحدات جغرافية مستقلة، هذا هو الهدف السياسي الإسرائيلي لحدودها الغربية خلال الثمانينيات من القرن العشرين، إذا تمت تجزئة مصر فإن دولًا مثل ليبيا والسودان، بل دول أخرى أكثر بعدًا، لا يمكن أن تظل تستمد وجودها من تعاملاتها الخارجية، ولهذا نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية وحدها تستورد نصف حاجياتها من المواد الأولية من خارج أرضها، إضافة أن صراع الدول العظمى تتكون مواقع أحداثه خارج أراضيها وفي داخل أرض الآخرين.

تم بحمد الله

المراجع

١- علي حسن عبد الله، الحكم والإدارة في السودان، دار المستقبل العربي ١٩٨٨م.

٢- محمد محمد أحمد كرار، الأمن القومي في السودان ١٩٩١م.

٣- محمد محمد أحمد كرار،انتخابات وبرلمانات السودان ١٩٩٢م.

٤- بدر الدين عبدالله الإمام موسى، الصراعات القبلية في السودان الجذور والأبعاد، زمام للطباعة والخدمات الإعلامية ٢٠٠٤م.

٥- د.الباقر عفيفي، وجوه خلف الحرب الهوية والنزاعات الأهلية في السودان، مركز الخاتم عدلان للاستنارة والتنمية البشرية، ٢٠٠٧م.

٦- أ.د عمر الفاروق سيد رجب، قوة الدول- دراسات جيوسياسية، مكتبة مدبولي ١٩٩٢م.

٧- التقرير الاستراتيجي السوداني (مهددات الأمن القومي).

٨- د.محمد سليمان محمد، السودان حروب الموارد والهوية، دار عزة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧م.

٩- سليمان قادم آدم فضل- حصاد السوء – الممارسات الإرهابية للمعارضة السودانية، الطابعون شركة مطبعة النيلين المحدودة، بدون تاريخ.

١٠- د.منصور خالد، انفصال جنوب السودان، زلزال الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أيديولجيات أم عقائد – دار مدارك للنشر، الطبعة الأولى ٢٠١٢م.

١١ - أ.د حامد ربيع وآخرون، نحو وعي سياسي واستراتيجي وتاريخي (١-٥) قراءة في فكر علماء الاستراتيجية، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع - ج.م.ع - المنصورة ١٩٩٩م.

١٢ - محمد سالم الصوفي، السودان - نجاحات..وعوائق..وآفاق، مناقشة لعشر أعوام من حكم الإنقاذ، الطبعة الأولى، الناشر مكتبة طيبة، الجمهورية الإسلامية الموريتانية ١٩٩٩م.

١٣ - محمد أبو القاسم حاج حمد،السودان المأزق التاريخي،وافاق المستقبل،المجلد الثانى،الطبعة الثانية، دار ابن حزم ١٩٩٦م.

١٤ - طلعت حسن معاذ رميح، مستقبل السودان - أزمة الحكم أزمة الجنوب أزمة الهوية، دار الطباعة الحديث - ١٩٩٤م.